الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

المجلد الخامس - العدد الحادي عشر - أيلول / سبتمبر ١٩٩٨ Vol. 5. Issue 11. September 1998

تراجع البحرين ولبنان على «مؤشر الحريات الإقتصادية» (ص: ١٣)

قضية أسامة بن لادن تزيد من التوتر السعودي - الأميركي

واشنطن تناقش حيثيات انسحاب قواتها العسكرية من الخليج!

واشنطن - «الميزان»:

قبل تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام، والرد الأميركي السريع بقصف مواقع في أفغانستان والسودان، واتهام المنشق السعودي أسامة بن لادن بالتخطيط للانفجارين المذكورين (راجع «قضايا في الميزان» على الصفحة ١٥)، كان يدور داخل الدوائر الأميركية المعنية نقاش حول سحب القوات العسكرية الأميركية في الخليج، جاءت الأحداث الأخيرة المشار اليها لتعزز هذا الاتجاه.

وكان محور تلك النقاشات تضايق الدوائر الأمنية الأميركية من التكتم السعودي حول التحقيقات التي أجرتها الحكومة السعودية بشأن تفجير مجمع سكني للجنود الأميركيين في الخبر في المنطقة الشرقية في المملكة قبل أكثر من سنتين، وقبل ذلك بخمسة أشهر تفجير مبنى للحرس الوطني في الرياض. وقالت تلك المصادر إن السلطات السعودية رفضت السماح للأميركيين بمقابلة المتهمين الذين أنزل بهما حكم الإعدام بعد تفجير مبنى الحرس في الرياض، معربة عن اعتقادها أن الإعدامات المذكورة قد تكون أنزلت بأشخاص لا علاقة لهم بالحادث، لكنها تمت «لضرورات سياسية ولتأكيد هيبة وسيطرة قوات الأمن».

ويذهب القائلون بذلك الى أن واشنطن تراخت بغير مبرر في مسألة التحقيقات المشار اليها، وانه «كان يتعين عليها التعامل بمزيد من الحزم والإصرار مع السلطات السعودية المعنية».

ويدور النقاش حول ضرورة الانسحاب العسكري الأميركي من الخليج على ثلاثة اعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية - جيوبوليتيكية (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ٨ بعنوان: «العلاقات المتحرة بين السياسة الأميركية والأنظمة الخليجية»)، هي:

أولاً، إن كلفة التواجد العسكري الأميركي في الخليج عالية جداً (بحدود ٤٠ مليار دولار)، وانها تبقى عالية حتى لو أسهمت فيها الدول الخليجية المعنية.

ثانياً، إن الوضع الراهن في العراق وإيران ينفي إمكانية أن تشكل تلك الدولتان خطراً على جيرانهما الخليجيين، وبالتالي فإنه لم يعد هناك خطر خارجي يبرر بقاء القوات الأميركية، وان الأخطار الكامنة الآن هي أخطار داخلية وبينية، أي بين دول الخليج المتجاورة بسبب النزاعات الحدودية، مما يلقي المسؤولية كاملة على الدول الخليجية ذاتها.

ثالثاً، إن الأخطار المحتملة من بقاء القوات الأميركية في الخليج، في هذا الاطار، اكبر في الميزان الحسابي من أي حماية تؤديها، سواء من حيث الجدوى الاقتصادية أو من حيث الجدوى السياسية والأمنية.

ولا تخفي المصادر الأميركية أن يزداد التوتر بين واشنطن والرياض نتيجة لأي تشدد أميركي مقبل في التعامل مع الدول الخليجية. وقد أشار روبرت غايتس، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، في مداخلة له حول الموضوع، قال فيها: «إن حمل السعوديين على الكشف عن معلوماتهم حول مسؤولية أي جهة خارجية عن تفجيرات الرياض والخبر يقتضي من واشنطن أن تلعب أوراقاً مؤثرة جداً، ولها وزن كبير على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني، سوف تكون لها نتائج سلبية وطويلة الأمد على العلاقات السعودية - الأميركية، وعلى الوجود الأميركي في الخليج».

ومن المسائل الحساسة الأخرى التي يجري بحثها، التحقق من المعلومات التي تشير الى علاقة ما مستمرة بين بن لادن وبين بعض الجهات المعنية في الحكم السعودي. والقائلون بذلك هم الذين يميلون الى تحميل بن لادن مسؤولية تفجيرات الرياض والخبر، ويزعمون أن هذا قد يكون السبب الحقيقي في التكتم السعودي، وإبعاد الأميركيين عن المشاركة في التحقيقات والاطلاع عليها.

تفاحة الحكم...

باريس لعبت الدور الحاسم في التقريب بين واشنطن ولندن وطرابلس

الشركات الفرنسية تنال النصيب الأكبر من المشاريع الليبية!

لندن - «الميزان»:

كما توقعت «الميزان» في شهر ايار/مايو الماضي، تسير القضية العالقة بين ليبيا والغرب بسبب حادثة لوكربي في طريق الحل النهائي (راجع «الميزان»، المجلد الخامس، العدد السابع، ايار/مايو ١٩٩٨). وتتوقع مصادر الديبلوماسية في لندن وباريس أن يتم رفع الحظر الدولي على ليبيا نهائياً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وقالت تلك المصادر لـ «الميزان»، إن الديبلوماسية الفرنسية لعبت دوراً حاسماً في صياغة الحل بين طرابلس من جهة، وبين واشنطن ولندن من جهة ثانية، في إطار التفاهم الفرنسي - الأميركي على التعاون بينهما في أفريقيا بدل التنافس. ومن خلال هذا التفاهم نالت الشركات الفرنسية النصيب الأكبر من العقود التجارية مع ليبيا، وأهمها أربعة مجالات:

١ - سوف يجري تزويد ليبيا بأسطول كامل من طائرات «ايرباص» المزودة بمحركات «رولس رويس» البريطانية، لأن الحكومة الليبية رفضت رفضاً قاطعاً التزود بطائرات «بوينغ» الأميركية تأكيداً لما نشرته «الميزان» في أيار/مايو.

٢ - حصلت شركات النفط الفرنسية على حقوق التنقيب في ثلاثة مواقع جديدة خارج إطار الشركات العاملة حالياً.

٣ - سوف تقوم شركات فرنسية بإدارة مشروع «النهر الصناعي العظيم» الذي وضعت تصاميمه شركة «براون - دورد» الأميركية، وأشرف على تنفيذه مهندسوها الذين ظلوا في ليبيا خلال سنوات الحصار بجوازات سفر كندية، وقامت بتنفيذه شركات آسيوية من كوريا الجنوبية.

٤ - إقامة محطة كبيرة على الساحل الليبي لتحلية مياه البحر لتزويد المدن الساحلية بالمياه النقية. وعلمت «الميزان» من تلك المصادر أن مشاريع السكك الحديد الواسعة التي سوف تربط بين كافة الأنحاء الليبية من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب، والمشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي والغذائي المرافقة لمشروع «النهر العظيم»، ستقوم بتنفيذها شركات المانية وإيطالية.

ورجحت المصادر المذكورة أن تسفر محاكمة الليبيين المتهمين بحادثة لوكربي عن حكم ببرائتهما، لأن الدوائر البريطانية والأميركية حصلت على قرائن عديدة تشكلت من خلالها قناعة ببراءتهما (راجع «بروفيل» على الصفحة الأخيرة من هذا العدد).

«مشية» الغراب!

إن التغيير السريع والمفاجىء في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما حدث في روسيا أخيراً، وفي مناطق أخرى من العالم بدرجة أو أخرى، محفوف دائماً بالمخاطر، خصوصاً إذا لم تكن هناك مؤسسات في مستوى التغيير، والأهم من ذلك عدم وجود ثقافة عامة مناسبة للتغيير.

لكن في كل الأحوال، يبقى استمرار السير في التغيير، على علاته ومهما كان حجم الشوائب المرافقة، اسلم وافضل من التراجع الفوضوي الى وضع سابق مستحيل. فالدول التي اختارت التغيير المفاجىء والسريع، مثلها مثل الغراب الذي حاول تقليد الحجل في مشيه، فنسي «مشية» الغراب ولم يتعلم «مشية» الحجل!

ومع أن لبنان يعتمد منذ نشوئه نظام الاقتصاد الحر، فإن المرحلة الأخيرة من حكم الحريري شهدت تحولات خفية تشير الى «مشية» جديدة مختلفة، حاول نبيه بري رئيس المجلس النيابي أن يلمح اليها بوصف رئيس الحكومة بانه يمارس «الحكم الأميري». والمقصود بذلك، على الأرجح، السير بالنظام اللبناني في طريق النظم الخليجية. وهناك شواهد دولية على هذا التحول، حيث يستبان من «مؤشر الحريات الاقتصادية» أن تراجعاً ملحوظاً للبنان قد طرا على هذا المؤشر خلال السنتين الماضيتين (راجع «الميزان المالي والمصرفي» على الصفحة ١٣).

وهناك أوجه شبه عديدة بين الأوضاع التي آلت الى الانهيار الروسي الأخير، بسبب مشيته الهجينة، وبين الأوضاع اللبنانية السائدة، حيث القلة الأوليغارشية الحاكمة تحقق مصالحها الذاتية على حساب مصلحة البلاد والشعب، بما يشبه النهب المنظم، إضافة الى الفساد العام الذي تجاوز الفساد الإداري والسياسي المعروف، الى نوع من الفساد على مستوى المجتمع بكليته. فلا عجب أن مستوى الدولرة في الاقتصاد الروسي لا شبيه له إلاّ في لبنان، وإن كانت هناك نظائر أخرى بدرجات أقل في أماكن أخرى. وإذا كان «الروبل» الروسي قد انهار بسرعة البرق، على الرغم من الوعود والمنشطات، وبقيت الليرة اللبنانية على قيمتها الإسمية، فإن ذلك لا يعود الى كون الوضع اللبناني أسلم من الوضع الروسي، بل الى كون الحجم الروسي كبيراً الى درجة لا تقارن. اما عوامل الضعف في الأساسيات الاقتصادية فإنها متماثلة الى حد التطابق تقريباً.

ولذلك فإنه من الأفضل والأسلم للبنان أن يجري إبعاد «الحكم الأميري» قبل الانهيار المرتقب، لأن التغيير بعد الانهيار، كما حدث في روسيا، من شأنه أن يضيف مشكلات إضافية الى المشكلات القائمة والمتراكمة، فينسى الغراب مشيته الأصلية، ولا يتعلم مشية الحجل.

لكن المزاج اللبناني مختلف عن المزاج الروسي، خصوصاً منذ تقليص صلاحيات رئاسة الجمهورية التي يجري تقليصها في روسيا بعد الانهيار، مما يكفل البقاء والاستمرار للحكم الأميري حتى بعد الانهيار، على القاعدة اللبنانية المأثورة القائلة: «الذي يُصعد الحمار الى المأذنة هو الذي يُنزله»، وهذا يكفل، لحسن حظ الحريري والحريريين، أن الذي جاء على ظهر الانهيار ... لا يسقط بالانهيار!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

لأن المستثمرين غير مرتاحين لاعتمادها على سندات الخزينة

أسعار أسهم المصارف لا تعكس ارتفاع أرباحها!

❐ لم تنفذ الارباح القياسية في النصف الاول من سنة ١٩٩٨، او توقعات بالمزيد من الانباء الطيبة في الاشهر الستة التالية، المصارف من تجاهل المستثمرين لاسهمها مما شل حركة التداول على بقية الاسهم في بورصة بيروت.

فقد سجلت المصارف التي تتداول اسهمها في بيروت او خارجها ارتفاعات في ارباحها في النصف الاول من هذه السنة تراوحت بين ٣٣٪ لبنك لبنان والمهجر و٦٨٪ لبنك بيبلوس.

وارتفعت ارباح «فرانس بنك» الذي تتداول اسهمه في السوق غير الرسمية بنسبة ٣٥٪ وبالنسبة للمصارف الثلاثة الاخرى المسجلة في بورصة بيروت ارتفعت ارباح «بنك بيروت» و«بنك عودة» بنسبة ٤٦٪ في حين زادت ارباح البنك اللبناني للتجارة بنسبة ٥٧٪.

وقال رائد خوري ،كبير المستشارين الماليين في «شركة فيدوس للسمسرة » انه «من الواضح ان النتائج جيدة جدا وعلى الرغم من ان الاقتصاد يتباطأ قليلا في الوقت الراهن الا ان القطاع المصرفي اثبت انه افضل قطاع في لبنان».

وتتوقع شركة «فاينانشال فاند ادفايزرز» وهي شركة لبنانية للاوراق المالية ان تحقق المصارف الستة هذه السنة معدل سعر للعائد يبلغ ٩,٩ انخفاضا من ١٣,٤ في سنة ١٩٩٧ و٢٢,٤ سنة ١٩٩٦ وتتوقع «شركة انديفيدوال بي اي» ا ن يتراوح المعدل من ١٢,٩ لبنك بيروت الى ٧,٣ لـ «البنك اللبناني للتجارة».

ولقد اعتادت المصارف ان تجنب مخصصات او تنتهج سياسة حذرة في الارباع الثلاثة الاولى من السنة وعادة ما تكون نتائج الربع الاخير اكثر اشراقا.

وعانت المصارف، مثل شركات اخرى، من غياب اهتمام المستثمرين باسهمها الامر الذي يرجعه السماسرة الى حال الشكوك السياسية في الداخل والقلق من التطورات في الاسواق الصاعدة في الخارج. وتظهر المؤشرات انخفاضا في اسعار الاسهم في بورصة بيروت للاوراق المالية باكثر من ١٢٪ خلال الاشهر السبعة الاولى من سنة ١٩٩٨.

ومع ذلك يشعر جميع المحللين تقريبا بالتفاؤل بشأن آفاق الاسعار حتى نهاية السنة على الاقل، وفي حين يقولون ان من المتوقع ان يتباطأ النمو في العام المقبل، الا ان الاتجاه طويل الأجل للقطاع المصرفي يظل ايجابيا.

وتضخمت ارباح المصارف بطريقة سهلة في السنوات القليلة الماضية ، تعتمد على اذون الخزانة المقومة بالليرة اللبنانية ذات الفائدة المرتفعة بينما راحت الحكومة تضخ اموالاً لتغطية عجز ميزانيتها الكبير. وقد بدأت اسعار الفائدة في الانخفاض ولكنها تظل جزءاً مهما من دخل المصارف وسيستمر عجز الميزانية لعدة سنوات مقبلة.

وقال موريس اسكندر، نائب رئيس ادارة التحليلات المصرفية للشرق الاوسط وشمال افريقيا في «وكالة طومسون بانك ووتش» للتصنيف الائتماني، انه «مازالت نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪ من الاصول اللبنانية تتمثل في اذون الخزانة».

واضاف مشيراً الى استمرار اعتماد المصارف على هذا المصدر للدخل «هذه الظاهرة لن تختفي بالسرعة التي كنا نتوقعها قبل سنتين او بالسرعة التي نريدها.. فنحو ٥٠٪ من اجمالي العائدات مازالت تتولد من اذون الخزانة اللبنانية». لكن اسكندر ومحللين اخرين اشاروا الى ان المصارف بدأت تتحرك باتجاه تنويع مصادر دخلها عن طريق الدخول في مجال الاقراض قصير الاجل الذي يتحمل مخاطر اكبر ولكن يحقق اسعار فائدة اعلى.

وزاد «بنك عودة» دخله من انشطة التعامل في اسواق المال بعد ان ظل حذرا بشأن الاعمال المصرفية التجارية العادية في الوقت الذي استمر فيه في جمع معلومات افضل عن الجدارة الائتمانية في بلد يندر فيه الحصول على مثل هذه المعلومات.

ومن المتوقع ان يستمر اتجاه الاندماج في القطاع المصرفي الذي يشمل ٨٠ مصرفاً تدير ٦٥٨ فرعا لزيادة حجم البنوك الكبرى التي تتوسع بسرعة. ويعطي مصرف لبنان المركزي حوافز لعمليات اندماج البنوك وهي السبيل الوحيد كذلك لزيادة عدد الفروع.

ولكن في المستقبل القريب لا يتوقع احد ارتفاعاً كبيرا في اسعار اسهم البنوك اللبنانية. فليس من المتوقع حدوث اي انتعاش حتى اواخر هذا العام او اوائل العام المقبل.

وفي الوقت الراهن ينصب الاهتمام في لبنان على الانتخابات الرئاسية التي ستجري لاول مرة من سنة ١٩٨٩ العام السابق على توقف الحرب الاهلية التي استمرت ١٥ سنة، وادت المناورات بين الساسة اللبنانية الى تجدد التوترات السياسية. ويقول المحللون، إن السوق تميل الى الهدوء لبعض الوقت خلال الاوقات الصعبة ثم تصحو وقت ظهور انباء طيبة... هذه المرة طال الامر بعض الشيء، ولكن فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، فإن اي تطورات ستعد ايجابية. انه الشك الذي يقتل السوق.

لأول مرة منذ قيامه

موازنة موحدة لقطاع التأمين!

❐ لأول مرة منذ قيام صناعة التأمين، انجزت وزارة الاقتصاد والتجارة الموازنة الموحدة لذلك القطاع اظهرت حجم اموالة الخاصة والتشغيلية وارباحه وخسائره للسنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ على ان تصدر نتائج عمليات سنة ١٩٩٧ في الاشهر القليلة المقبلة.

وحققت الوزارة مشروع الموازنة بتفويض من مجلس الوزراء، وهو يمثل جزءاً من ورشة متكاملة لاعادة تنظيم التأمين بدءاً من الاجهزة المتخصصة في وزارة الاقتصاد والتجارة، مروراً بتحديث القانون الراعي للقطاع، وانتهاء برساميل الشركات وملاءتها حفاظاً على استمرارها وحماية حقوق المضمونين واموالهم.

وقد اظهرت البيانات الارباح والخسائر والموازنة المجمعة للشركات لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. ويتبين من الجداول لسنة ١٩٩٦، ان قطاع التأمين اسهم بنسبة ٢,٦٥٪ في اجمالي الناتج المحلي (١٣,٩ مليار دولار في سنة ١٩٩٦) اذ بلغ مجموع الايرادات التي حققها نحو ٥٥٩ مليار ليرة (٣٧٢ مليون دولار).

وقالت اوساط في قطاع التأمين لـ «الميزان» ان هذه النسبة من مساهمة القطاع في الناتج المحلي، جيدة في لبنان، قياساً الى النسبة المسجلة في الدول العربية التي تقل عن هذا الرقم، مما يؤشر الى حيوية القطاع الذي يضم ٧٨ شركة منها ٧١ شركة وطنية. واضافت الأوساط ذاتها «ان لشركات التأمين فروعا وامتدادات في سائر المنطقة وهي تؤمن لها مداخيل وموارد اضافية مما يجعل مساهمتها في الناتج المحلي اكبر». وتابعت الاوساط ذاتها، ان النمو يسجل سنوياً نسبة ٢٠٪ وبذلك يكون حقق نمواً جيداً منذ سنة ١٩٩٦.

وتبرز ارقام الموازنة الموحدة لسنة ١٩٩٦ الوقائع الآتية:

● بلغت قيمة الاقساط المحققة نحو ٣٣٩ مليار ليرة لبنانية (٢٢٦ مليون دولار) ما يعني ان متوسط الانفاق التأميني للفرد يبلغ ٧٥ دولاراً سنوياً. واعتبرت الأوساط ان الرقم مرتفع مقارنة مع متوسط الانفاق التأميني للفرد في الدول العربية غير النفطية اذ لا تزيد قيمته عن ٢٠ دولاراً.

● بلغ الاحتياط الفني نحو ٢٣٧ مليار ليرة (١٥٧ مليون دولار)، ويتعين بحسب القانون، ان توظف الشركات هذا الاحتياط في لبنان باشراف وزارة الاقتصاد والتجارة، لكن الاوساط نفسها تعتقد ان عدداً من هذه الشركات لا يتقيد باحكام القانون.

● بلغت قيمة الايرادات الاجمالية التي تشمل الاقساط المحققة وعائدات الاستثمار نحو ٥٥٩ مليار ليرة (٣٧٢ مليون دولار) موزعة على ٧٨ شركة في حين بلغت التعويضات المدفوعة عن الحوادث وهي تندرج ضمن النفقات نحو ٢٢٧ مليار ليرة (١٥٠ مليون دولار). ويشكل هذا المبلغ ٦٦٪ من مجموع الاقساط. ورأت الاوساط ان هذه النسبة جيدة، وتبين ان سوق التأمين في لبنان تحقق ربحية معقولة.

● تظهر الموازنة المجمعة ان الموجودات في القطاع تبلغ قيمتها نحو ٧٨٨ مليار ليرة (٥٢٥ مليون دولار) وان نسبة ٤٠٪ من هذه الاصول ثابتة من عقارات وغيرها، وما يبقى يمثل موجودات مسيلة او قابلة للتسييل.

واكد المراقبون على اهمية وضع الموازنة الموحدة لكل شركات التأمين في لبنان. فهو في نظر هؤلاء مهم جداً كونه يتحقق للمرة الاولى. وهو جزء من مشروع متكامل لاعادة تنظيم القطاع التأميني في البلاد.

والقانون الذي يجري درسه في مجلس النواب لحظ رفع الحد الادنى لرأس مال الشركات الى ١,٥ مليون دولار، وحدد نسبة ملاءة تصل الى ٨٪ ونص ايضاً على استحداث فروع جديدة في مجال التأمين على المحاصيل الزراعية واعتماد مرجع جديد لحل النزاعات بين المضمون والشركة في حقل الاستشفاء والسيارات، من خلال مجالس تحكيمية تبت في هذه النزاعات لغاية ٥٠ الف دولار في شكل لا يتطلب الوقت الذي تستغرقه المحاكم العادية، كما ينص على حوافز لتحقيق عمليات دمج بين الشركات كاعفائها من الضرائب ورسوم التسجيل العقاري.

وكان ياسين جابر، وزير الاقتصاد، انكر ان يكون الهدف من الشروط تقليص عدد الشركات فاوضح: «لا نهدف الى الوصول الى عدد معين من الشركات، وينبغي على كل شركة ترغب في الاستمرار في العمل ان تتطابق اوضاعها مع المواصفات والمقاييس الجديدة، وبذلك يمكن ان يصبح عددها مئة او عشرة. وبما ان اقتصادنا حر فان السوق هي التي تحدد العدد».

اما عمل الشركات الاجنبية، فيقول فيه الوزير: «ان عدد الشركات التي دخلت الى السوق اللبنانية حديثاً محدود جداً، وبعضها موجود منذ اعوام مثل شركة «اميركان لايف» التي تملك حصة ٦٠٪ من سوق التأمين على الحياة في لبنان». واوضح «ان وجود هذه الشركات في لبنان مهم جداً لتكون بيروت مركزاً لها لتنطلق الى المنطقة وهي لا تعمل مباشرة مع الجمهور بل في اطار اعادة التأمين». واعلن «ان الوزارة وافقت على طلبات لثلاث شركات اجنبية ستفتح مكاتب في بيروت قريباً وهي «لويدز» الانكليزية، و«الصندوق المركزي لاعادة الضمان» الفرنسي، و«كولون ري» الالمانية.

Proxima For Translation
0181 863 9558
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
Arabic - English Translation
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
Arabic - English Translation
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
Arabic - English Translation
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
Arabic - English Translation
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
Arabic - English Translation
ترغمة ذن ژلعربية ژلى ژلائكليزفة
FAX:0181 863 2873

ضعف الحريري منشؤه ضعف القوى العربية والدولية المتبنية لمشروعه

العمليات العسكرية في الجنوب تخفي «عمليات» ديبلوماسية قبل الاستحقاق الرئاسي!

تحليل سياسي:

طغت العمليات العسكرية بين المقاومة اللبنانية والقوات الاسرائيلية في الايام الاخيرة من الشهر الماضي على الخلافات السياسية الداخلية التي تحولت الى اشتباكات كلامية عنيفة بين رئيس الحكومة رفيق الحريري ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، في وقت زاد فيه الغموض والبلبلة حول الاستحقاق الرئاسي في الشهر المقبل، وإصرار الحريري على عدم فتح دورة استثنائية للمجلس النيابي بسبب عدم وجود الاموال اللازمة لتغطية سلسلة الرتب والرواتب لموظفي الدولة.

لكن الخلافات الداخلية بقيت نارها تحت الرماد خصوصاً بعدما دخل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، او أدخل طرفاً فيها، الامر الذي حمل السوريين على تهدأة الموقف. وقد جاءت العمليات العسكرية في الجنوب لتضيف عنصراً آخر ضاغطاً باتجاه التهدئة الداخلية.

المحادثات السرية

لقد احتار المراقبون للوضع اللبناني في تفسير اسباب الاندلاع المفاجىء، والواسع للجبهة الجنوبية مع اسرائيل. فمنهم من ربطها بالوضع الداخلي في بيروت معتبراً ان اسرائيل بتوسيع عمليات القصف لتشمل مناطق البقاع القريبة من تواجد القوات السورية، وبعنف لم تشهده تلك الجبهة منذ مجزرة «قانا» قبل ثلاث سنوات، انما توخت ان تفرض نفسها بالمقابل ناخباً له وزن في تقرير الاستحقاق الرئاسي المقبل قريباً.

لكن هذا الرأي قد لا يكون دقيقاً بالنظر الى المزاج اللبناني العام الذي يحاذر التوتر بالعودة الى ادخال اسرائيل في الشأن الداخلي كما كان الحال في مطلع الثمانينات.

ومنهم أيضاً من ربط هذا الوضع الامني المستجد بالاستحقاق الرئاسي بصورة غير مباشرة، من حيث أن التدهور الامني يرجح كفة دعاة انتخاب «عسكري» رئيساً للجمهورية يكفل عن طريق الجيش ضبط الحالة الأمنية في البلاد كلها ويسمح بفتح ملف الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب من جديد ليسيطر الجيش اللبناني على كامل الاراضي اللبنانية حتى الحدود الاسرائيلية. ويتكهن القائلون بذلك ان يجري انتخاب العماد اميل لحود، قائد الجيش، رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس الياس الهراوي، واحلال العماد أسعد اسكندر غانم، مدير الافراد حالياً في وزارة الدفاع، قائداً للجيش محله، وكلاهما من ضباط البحرية. والعماد اسعد غانم هو نجل قائد الجيش الاسبق العماد المتقاعد اسكندر غانم وشقيق النائب روبير غانم، الذي ايضاً طرح اسمه من بين الاسماء المرشحة لرئاسة الجمهورية.

غير أن الدوائر الديبلوماسية الغربية تقلل من دور التوتر العسكري الراهن في الاستحقاق الرئاسي وتربطه بالمحادثات السرية الجارية الآن برعاية فرنسا بين اسرائيل وسوريا وايران.

فقد عكف الفرنسيون، منذ زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى بيروت قبل شهرين، على ايجاد مخارج تسمح للبنان بقبول العرض الاسرائيلي للانسحاب من الجنوب اللبناني على اساس القرار الدولي رقم ٤٢٥. ومنذ ذلك الوقت فتح الفرنسيون محادثات مكثفة مع دمشق بلغت ذروتها بزيارة الرئيس السوري حافظ الاسد الرسمية الى باريس في منتصف شهر تموز/ يوليو الماضي. كما فتحوا محادثات مماثلة مع الاسرائيليين ومع الايرانيين تهدف جميعها، على قول تلك المصادر، الى ترتيب وتهيئة الظروف المناسبة للانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني، بما يكفل المصالح السورية والايرانية، ويحفظ الحقوق السياسية لاطراف المقاومة اللبنانية خصوصاً «حزب الله» وحركة «امل».

والملاحظ ان القصف الاسرائيلي في صور هذه المرة تركز على حركة «امل» التي فقدت واحداً من ابرز عناصرها هو حسام الامين، الذي قضى بقذيفة اسرائيلية.

وهذا يجعل التوازنات المطلوبة لاتمام العملية متشابكة ومعقدة. فهناك مسألة التوازن السوري الاسرائيلي، ومسألة التوازن السوري - الايراني، الامر الذي ينعكس مباشرة على التوازن الداخلي خصوصاً في الجنوب بين «حزب الله» و«حركة امل».

ولهذا تتأرجح الآراء حول عمليات القصف الاسرائيلية في الجنوب بين قائل انها للتغطية على المحادثات السرية الجارية، وبين قائل انها استكمال للمفاوضات السياسية بطريقة اخرى، اضافة الى الرأي القائل بان لها علاقة بالاستحقاق الرئاسي، الذي ستؤثر فيه نتائجها أياً كان الامر.

الاستحقاق الرئاسي

يبقى الاستحقاق الرئاسي المقبل هو الموضوع الاهم في السياسة اللبنانية، سواء بالنسبة الى اللبنانيين، او بالنسبة الى القوى الاقليمية والدولية. وفي رأي مصادر سياسية لبنانية عليمة انه على الرغم من تزايد الحديث عن امكانية انتخاب قائد الجيش العماد لحود رئيساً للجمهورية، فإن هذا الخيار ليس الارجح بين الخيارات الاخرى لسببين اساسيين:

اولهما، ان اللبنانيين لا يستسيغون الحكم العسكري، او حكم الاجهزة المرافق له، ليس فقط بناء على تجربتهم السابقة بعد فتنة «صيف الدم» سنة ١٩٥٨ عندما جرى انتخاب قائد الجيش آنئذ اللواء فؤاد شهاب، ولكن لأن تجربة الميليشيات العسكرية التي نشأت في الحرب اللبنانية الاخيرة، تختلف عن تجربة ١٩٥٨. اذ ان الجيش في الزمن الشهابي ظل موحداً ومحايداً بينما في الحرب الأخيرة انقسم وطغت عليه الميليشيات الحزبية والسياسية.

وثانيهما، انه على الرغم من نجاح العماد اميل لحود في إعادة بناء الجيش اللبناني وتوحيده وتوسيع عديده لم يدخل بعد في تجربة امنية تؤهله لضبط الاحوال بصورة مقنعة على جميع الاراضي اللبنانية خصوصاً بعد الانسحاب الاسرائيلي. والتجربة الوحيدة التي خاضها اخيراً هي تلك التي نشأت بسبب تمرد الشيخ صبحي الطفيلي في بعلبك، وهي تجربة كما يقول البعض لم تكن مؤاتية للجيش الذي فقد عدداً من الشهداء، ولم يتمكن من القبض على قائد تلك الحركة.

وفي حال استبعاد قائد الجيش من الاستحقاق الرئاسي، ترى المصادر السياسية المذكورة ان خيار التمديد للرئيس الياس الهراوي يبقى هو الخيار الارجح، بالنظر الى خبرة الهراوي الطويلة في الحكم، وبالنظر الى انه اقدر على التعاون مع سوريا من جهة، وعلى التعاون مع رئيس الحكومة رفيق الحريري من جهة ثانية، على الرغم من نشوء خلافات بينهما من حين الى آخر...

والخيار الارجح بعد الهراوي في رأي تلك المصادر هو صهره وزير الخارجية فارس بويز على الرغم من العلاقات السلبية بين بويز ورئيس الحكومة.

وتقول هذه المصادر ان فارس بويز على الرغم من ذلك تعايش مع الحريري في مجلس الوزراء سنوات طويلة ويستطيع ان يتعايش معه مثلها في رئاسة الجمهورية.

اللغة السورية

ان الخيار الهراوي - البويزي في كل الاحوال هو الخيار الانسب للسوريين. فاذا لم يسعف الحظ او الظروف في التمديد للرئيس الهراوي، فان وجود فارس بويز في رئاسة الجمهورية، هو على وجه العموم، استمرار مؤكد للهراوية بالنسبة الى سوريا على الاقل.

فالسوريون في السياسة اللبنانية، لهم لغة خاصة برموزها وتعابيرها واشاراتها ومدلولاتها ولهجتها ونغماتها، قليل من السياسيين والمرشحين يتقنها حق الاتقان ويفسرها ويحللها ويتصرف بموجبها تصرفاً دقيقاً ومناسباً. وهذه «اللغة» لا احد بين السياسيين اللبنانيين يتقنها عن ظهر قلب كما يتقنها الياس الهراوي وصهره فارس بويز.

ومن اسباب المطبات الكثيرة التي وقع فيها رئيس الحكومة رفيق الحريري عدم اتقانه لتلك اللغة السورية. حتى ان نصيره الاول في الحكم السوري عبد الحليم خدام شكا من ذلك مرة بقوله:

«ان الحريري في كثير من الاحيان «يلبط» حيث يجب ان «يلمحس»، ويلمحس حيث يجب ان يلبط».

لكن العارفين بدواخل الحريري يقولون ان تلك المطبات ليست ناشئة من عدم اتقان الحريري للغة السورية، بل من محاولاته المتكررة لاستخدام ظروف معينة للتملص من التزاماته تجاه سوريا بشتى الطرق والذرائع، مرة بالاعتكاف، ومرة بالاستقالة، ومرة بالتغطي وراء «اصدقاء لبنان» في واشنطن او في باريس وما الى ذلك...

تفاحة الحكم

لقد حاول الحريري بصورة ملحوظة في الآونة الاخيرة، ان يفرض نفسه ناخباً اساسياً في رئاسة الجمهورية لكي يضمن استمراره في الحكم في العهد المقبل، ومن ذلك انه طرح فكرة استقالة الحكومة الآن لكي يعود الى تشكيلها في العهد المقبل. وهذا يدخل في باب المناورة اكثر مما يدخل في باب الجدية لأن الحريري لا يملك إرادة الاستقالة متى شاء.

لكن محاولة الحريري فرض نفسه على الاستحقاق الرئاسي تخفي في الحقيقة ضعفاً اساسياً عائداً الى ضعف المشروع الاقليمي - الدولي الذي جاء به.

فالصفة الاساسية لرئيس الحكومة اللبنانية، هي الصفة السعودية، وبالتالي فان الضعف الذي تعاني منه المملكة العربية السعودية حالياً، وخصوصاً الضعف المالي، انعكس على الحريري ايضاً، وكذلك ضعف السياسة الاميركية في الشرق الاوسط بسبب تردي عملية السلام ونشوء واتساع الحركات المتطرفة المعادية للولايات المتحدة والتي اسهمت في تزايد الضعف الداخلي للدول الخليجية الداعمة للحريري.

وبما ان صفته اللبنانية اضعف اساساً من صفته السعودية فان ذلك يزيد من ضعفه كطرف مؤثر في الاستحقاق الرئاسي.

وفوق ذلك نشأ ضعف ملحوظ على الصعيد اللبناني الداخلي من جراء تعثر مشروع الحريري لاعادة الاعمار وما أدى اليه من عجز متزايد في المالية اللبنانية العامة وتراكم في المديونيات الداخلية والخارجية.

أما القوة الاساسية للحريري في الوضع اللبناني الراهن، فهي قوة سلبية بمعنى ان خروجه من الحكم او قيام حكومة سياسية متكافئة تخفف من هيمنته على الحكومة، هو سلاح الحريري في التهديد الابتزازي لضمان البقاء، والتعويض عن مكامن الضعف المشار اليها، والتي حرمته من الظهور، كما بدأ قبل ست سنوات، بمظهر القوة الايجابية. وهذا التحول من الايجابية الى السلبية في وضع الحريري يشكل مفارقة من حيث ان الصورة البناءة التي جاء بها انقلبت الى صورة هدامة قد تكون أسوأ على اللبنانيين من حالة الحرب السابقة.

الحريري اللاّز

ولكي يخفي الحريري ضعفه المشار اليه اعتمد سياسة الصوت العالي، خصوصاً بعدما نالت منه بشكل ملحوظ حملات معسكر نبيه بري ووليد جنبلاط، وابرزها الحملات المركزة التي شنها عليه نائب «حركة امل» عن دائرة صور محمد عبد الحميد بيضون، وهي حملة فعلت فعلها في اظهار التحول السلبي في صورة الحريري اللبنانية.

ولذلك وجد الحريري حاجة ماسة الى التركيز الاعلامي في الرد على تلك الحملات الموجعة، ولا سيما ان اعتماده السابق على مستشاره الاعلامي نهاد المشنوق، ومستشاره الآخر اسعد المقدم، لم يكن بالمستوى المطلوب من حيث الهجومية الكاسحة المطلوبة لمعادلة الحملات المعارضة. ولهذا رأى الحريري حاجة ملحاحة الى انشاء مكتب اعلامي خاص، مهمته الرد على الحملات بمثلها، فاقام مكتباً اعلامياً اوكله الى اثنين من الصحافيين المغمورين هما: عبد الستار اللاّز وراشد فايد الذي اشتهر سابقاً في مجلة «الحسناء» لصاحبها السابق نبيل خوري المحسوب ايضاً على الحريري، قبل افلاسها وبيعها الى غسان تويني وجريدة «النهار»، التي يملك الحريري الآن ثلثها واكثر من نصف محرريها.

لكن هذا المكتب الاعلامي لم يترك انطباعاً ملفتاً حتى في الاوساط السياسية، ناهيك بالاوساط الاعلامية. فعندما سئل نائب رئيس المجلس النيابي ايلي الفرزلي عن رأيه في بيان للمكتب الاعلامي الحريري رداً على تصريح له قال:

«نحن لا نعير بالاً للمكاتب المجهولة الهوية»!

السلسلة والتعديل

لقد اختار الحريري معركته مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري، اختياراً حرجاً، حشر فيه المجلس النيابي بشكل ادى الى تعطيل الدورة الاستثنائية للمجلس. وكانت اللجان المشتركة في المجلس النيابي قد عقدت ١٨ جلسة متواصلة لاقرار سلسلة الرتب والرواتب في الادارة العامة، على اساس اقرار هذه السلسلة في الدورة الاستثنائية. لكن معسكر الحريري ومكتبه الاعلامي راحوا يضعون الكرة في ملعب المجلس على اساس انه لا بد من ايجاد هذه الاموال، بالايحاء بان على المجلس ان يفرض ضرائب جديدة على الناس لتدبير الاموال، فتنتقل النقمة الشعبية على الحريري لتصبح نقمة على النواب.

وقد اصر رئيس المجلس على اقرار السلسلة في الدورة الاستثنائية الامر الذي دفع الحريري الى معارضة فتح الدورة حتى لو وقع اغلبية النواب على عريضة بفتحها، مشيراً الى تأجيل اقرار السلسلة الى ما بعد انتخابات الرئاسة. لكن نبيه بري رفض التأجيل الى العهد المقبل مؤكداً ان السلسلة سوف يجري اقرارها في الدورة العادية المقبلة فور افتتاحها في اوائل الخريف.

ويبدو ان خشية الحريري من فتح الدورة الاستثنائية لم يكن مردها الى اقرار السلسلة في المجلس، بل الى امكانية ان يستغل بري الجلسة الاستثنائية لاقرار التعديل الدستوري اللازم، في حالة قرر اهل الربط والحل التمديد للرئيس الهراوي او السماح بانتخاب قائد الجيش. وهذا يدخل في باب كسب الوقت واتاحة الفرصة لتوسيع هامش المناورة امام الحريري بالنسبة الى الاستحقاق الرئاسي.

ذلك ان كسب الوقت امر مهم بالنسبة الى مستقبل الحريري في العهد المقبل بانتظار ان ينجلي غبار التصعيد المفاجىء للعمليات العسكرية في الجنوب من جهة، وبالنسبة الى معرفة الاتجاهات الاقليمية والدولية المتشابكة في اولوياتها وفي نقاط ضعفها وقوتها.

لكن السر الاكبر يبقى في دمشق وحدها وبين سطور لغتها الخاصة!

غزة-أريحا

في مسح إحصائي شامل هو الأول من نوعه منذ «أوسلو»

حصة الفرد من الناتج المحلي أقل من ١٨٠٠ دولار والبطالة ٢١,٥٪

دائرة الاحصاء المركزية، امضت اشهراً في اعداد رصد موسع احصى السكان والوحدات السكنية والمنشآت الاقتصادية، وكذلك نسبة البطالة في مناطق الحكم الذاتي. وهذا الرصد، الذي اطلعت «الميزان» عليه، هو الاول من نوعه، من حيث تسليطه الضوء على التغييرات الجذرية في العديد من النواحي في المجتمع الفلسطيني على مدى نصف قرن من الزمان. نعرض اهم ما جاء فيه كصورة لما هو الحال في غزة - اريحا بعد السلم:

❐ استناداً الى النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة ١٩٩٧ يتبين ان عدد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ بلغ مليونين و٨٩٠ الف نسمة منهم مليون و٤٦٧ الفا من الذكور ومليون و٤٣٥ الفا من الاناث موزعين على ١,٨٦٩ مليون نسمة في الضفة الغربية ومليون و٢٨ الفا في قطاع غزة.

وبلغ عدد الاسر في الاراضي الفلسطينية باستثناء مناطق القدس، التي ضمتها اسرائيل اليها بعيد احتلالها المدينة سنة ١٩٦٧، ٤٠٦٩٩٦ اسرة موزعة على ٢٦٢٣٧٣ اسرة في الضفة و١٤٤٥٢٣ اسرة في غزة، بينما بلغ متوسط حجم الاسرة في الاراضي الفلسطينية ٦,٤ فرداً. اما عدد سكان مدينة القدس المحتلة داخل الحواجز وخارجها فبلغ ٣٢٣٨٢٧ فرداً منهم ٢١٠٢٠٩ افراد داخل الحواجز و٣٢٥٢٥٨ فرداً من كلا الجنسين، منهم ١٦٧٧٥٦ ذكرا و١٥٧٥٠٢ انثى.

وبالنسبة الى القوى العاملة، بين المسح الاحصائي للقوى العاملة ما بين تموز/ يوليو وايلول/ سبتمبر ١٩٩٧، ان نسبة القوى العاملة المشاركة في الاراضي الفلسطينية بلغت ١٤,٤٪ من مجموع السكان. ومن العاملين فان ٤٤,٣٪ في الضفة الغربية و٣٤,٤٪ في قطاع غزة.

وبلغت نسبة العمالة التامة ٦٩,٢٪ من مجموع العاملين، وبلغت نسبة العمالة المحدودة ٩,٣٪ اما فيما يتعلق بالبطالة فقد بلغت نسبتها في الاراضي الفلسطينية بالاجمال ٢١,٥٪ وبلغت ١٨,٢٪ في الضفة و٣١,٦٪ في غزة.

وبلغ معدل الاجر اليومي للفلسطينيين بالشاقل ٥٤,٤ في الضفة و٤٣,٨ في غزة، في حين بلغ في اسرائيل والمستوطنات ٩٠,٧.

وبينت معطيات نتائج مسح انفاق الاسرة في الاراضي الفلسطينية واستهلاكها لسنة ١٩٩٧ بالدينار الاردني، ان متوسط انفاق الاسرة الشهري بلغ ٥٧٩ ديناراً منها ٢٢٣ ديناراً على الطعام اي ما نسبته ٣٨,٥٪، وبلغ متوسط انفاق الاسرة الشهري في الضفة ٦١٨ ديناراً منها ٢٣٩ ديناراً على الطعام بينما بلغ في غزة ٤٩٠ ديناراً منها ١٨٦ ديناراً على الطعام.

واستناداً الى مسح التعليم للسنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨ بلغ عدد المدارس ورياض الاطفال في الاراضي الفلسطينية ٢٤٠٠ مدرسة موزعة على النحو التالي: ١١٧٥ مدرسة حكومية، و٢٦٥ مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية، و١٧١ مدرسة خاصة، و٧٨٩ روضة اطفال منها ١٨٤١ مدرسة وروضة اطفال في الضفة و٥٨٦ مدرسة وروضة أطفال في غزة. ويلغ عدد التلاميذ في المدارس ورياض الاطفال ٨٣٨٤٩٩ تلميذاً منهم ٤٢٧٢٨٤ ذكرا و٤١١٢١٣ انثى موزعين على النحو التالي: ٥٠٨١٠١ طالب وطالبة في الضفة، و٣٣٠٣٨٩ طالبا وطالبة في المدارس الحكومية، و١٩٩٤٦٧ طالبا في مدارس وكالة الغوث الدولية، و٤٧٨٤٠ طالبا في المدارس الخاصة و٧٥٠٣٢ طفلاً في رياض الاطفال.

وبلغ عدد المعلمين في رياض الاطفال والمدارس بكافة مراحلها ٢٨٦٩٣ معلما ومعلمة منهم ١٣٥١٩ ذكرا و١٥١٧٤ انثى موزعين على النحو التالي: ١٩٠٧٥ معلما ومعلمة في الضفة و٩٦١٨ معلما ومعلمة في غزة.

اما بالنسبة الى معدلات الرسوب في المدارس فقد بلغت النسبة ٣,٣٪ في سنة ١٩٩٦/١٩٩٧ في حين بلغت نسبة التسرب ٢,٢٪ للعام نفسه. وبلغت نسبة الامية للافراد الذين اعمارهم ١٥ سنة فاكثر في العام ١٩٩٥، ١٥,٧٪ وتفاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والاناث اذ بلغت بين الذكور ٨,٥٪ في حين بلغت بين الاناث ٢٣٪.

اما الجامعات والكليات في الاراضي الفلسطينية فعددها ٨ جامعات و٣ كليات تمنح درجة البكالوريوس، منها جامعتان وكلية جامعية واحدة في قطاع غزة وست جامعات وكليتان جامعيتان في الضفة الغربية، اما كليات المجتمع المتوسطة فقط بلغ عددها ١٦ كلية منها ١٤ في الضفة الغربية وكليتان في قطاع غزة موزعة على النحو التالي: ٤ كليات حكومية و٣ كليات تابعة لوكالة الغوث و٩ كليات خاصة.

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٩٣، المسؤولية عن القطاع الصحي في الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة.

وهذا يشمل ١٢ مستشفى عاما بالاضافة الى مستشفيين للامراض النفسانية و٢٠٦ عيادات. واستنادا الى احصاءات الرعاية الصحية الثانوية في الاراضي الفلسطينية في ١٩٩٦ فان عدد المستشفيات الحكومية وغير الحكومية بلغ ٣٤ مستشفى منها ٢٨ في الضفة و٦ في غزة، وتتوزع مستشفيات الضفة الغربية الى ٩ مستشفيات حكومية و١٩ مستشفى غير حكومي. اما مستشفيات قطاع غزة فتتوزع الى ٥ مستشفيات حكومية ومستشفى واحد غير حكومي.

وفيما يتعلق بعدد عيادات الرعاية الصحية الاولية التابعة لوزارة الصحة فبلغت في الضفة ٢٣٨ عيادة و٣٣ عيادة في غزة (استنادا الى بيانات وزارة الصحة).

وحسب بيانات نقابة الاطباء، لسنة ١٩٩٦ والمجلس الصحي الفلسطيني لسنة ١٩٩٧ بلغ عدد الاطباء في الاراضي الفلسطينية لكل ١٠ آلاف من السكان ١١,٤ في حين بلغ عدد الممرضين لكل ١٠ آلاف من السكان ١٣,٧ ممرضاً.

وطبقا للمسح الصحي الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لسنة ١٩٩٦ بلغت نسبة المؤمنين صحياً في الاراضي الفلسطينية ٦١,٥٪ وبلغت نسبة الافراد الذين اعمارهم ١١ سنة فاكثر ويمارسون عادة التدخين ٢٢٪ وبلغ عدد المعاقين لكل ١٠ آلاف من السكان ٢٠٥١.

اما بالنسبة الى الولادات التي تمت في مؤسسات صحية فبلغت ٨٩٪ من المجموع، وبلغ معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل ٤٥٪.

وتشير معطيات المسح الديموغرافي الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في سنة ١٩٩٥ الى ان معدل عدد افراد الاسرة في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ٧,٧٣ فرد للاسرة الواحدة، ويرتفع هذا المعدل في مخيمات غزة الى ٧,٩٩ فرد للاسرة.

هذا ويتفاوت متوسط عدد الافراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية من منطقة الى أخرى. فبينما يصل الى ٢,٤٥ فرد للغرفة في مخيمات الضفة فانه يرتفع الى ٢,٧٧ فرد لكل غرفة في مخيمات غزة.

وتتفاوت كذلك نسبة الاسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة مزدحمة (ثلاثة او اكثر للغرفة الواحدة). ففي حين بلغت هذه النسبة في مخيمات الضفة ٣٠,٧٪ فانها وصلت في مخيمات غزة الى حوالي ٤١,٢٪ أسرة.

وتشير بيانات المسح الديموغرافي الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في ١٩٩٥ الى ان ٦,٩٨٪ من اسر المخيمات الفلسطينية تسكن في وحدات سكنية يتوفر فيها الكهرباء، وان ٩٦,٨٪ من هذه الاسر تصلها المياه عن طريق شبكة مياه داخل الوحدة السكنية و٤١,٨٪ من هذه الاسر مربوطة بشبكة المجاري العامة، وان نسبة الاسر التي يتوفر لديها هاتف ١٢,٥٪ من مجموع الاسر في المخيمات الفلسطينية وان ١٨,١٪ من اسر المخيمات لا يوجد لديها حمام وهذا راجع الى نقص مساحة السكن.

وتوضح النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧ ان عدد المباني في الاراضي الفلسطينية باستثناء مناطق القدس بلغت ٣٦٠٣٠٤ مبنى موزعة على النحو التالي: ١٧٦٨٦٢ مبنى في المدن و١٣٢٦٣٣ مبنى في الريف و٤٩٨٠٩ مبنى في المخيمات منها ٢٤٣٧٤٢ مبنى في الضفة الغربية موزعة على ١٠٦٣٤٨ مبنى في المدن و١٣٢٨٢٩ مبنى في الريف و١٣٥٦٥ مبنى في المخيمات.

وفي قطاع غزة بلغ عدد المباني ١١٦٦٥٢ مبنى موزعة على ٧٥٠١٤ مبنى في المدن و٩٨٠٤ مبنى في الريف و٣٦٢٤٤ مبنى في المخيمات.

أما عدد الوحدات السكنية في الاراضي الفلسطينية، باستثناء مناطق القدس، فبلغ ٤٦٠٥٩٠ وحدة سكنية موزعة على النحو التالي: ٢٥٦٢٩١ وحدة سكنية في المدن، ١٤١٦٤٥ وحدة سكنية في الريف و٦٢٦٥٤ وحدة سكنية في المخيمات منها ٣٠٩١٧٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية موزعة في ١٥٨٤٦٥ وحدة سكنية في المدن و١٣٢٩٧١ وحدة سكنية في الريف و١٨٠٤٣ وحدة سكنية في المخيمات.

وفي غزة بلغ عدد الوحدات السكنية ١٥١١٢١ وحدة سكنية موزعة على ٩٧٨٢٦ وحدة سكنية في المدن و٨٦٧٤ وحدة سكنية في الريف و٤٤٦٢٠ وحدة سكنية في المخيمات.

بلغ معدل غلاء المعيشة في الاراضي الفلسطينية خلال عام ١٩٩٦ نحو ٨,٠٤٪ وخلال ١٩٩٧ نحو ٧,٦٢٪، اما خلال الربع الاول من العام الحالي ١٩٩٨ فبلغت نسبة الزيادة في الاسعار ١,٢٨٪ في الضفة الغربية و١,٨٠٪ في قطاع غزة، و١,٤٣٪ في القدس المحتلة، ووصل مؤشر المستهلك (رقم القياس من ١٠٠نقطة) في شهر اذار/ مارس الى ١١٠,٦٢.

وحسب النتائج الاولية للحسابات القومية الفلسطينية لسنة ١٩٩٦ فان الناتج المحلي الاجمالي للاراضي الفلسطينية بلغ ٣٨٩٨ مليون دولار نصيب الفرد منها ١٥٣٧,٤ دولار، اما الدخل القومي الاجمالي فقد بلغ ٤٥٠٩,٤ مليون دولار بنصيب للفرد مقداره ١٧٧٩ دولاراً.

وقد سجلت الخدمات اعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، لا سيما في انشطة الخدمة العقارية والايجارية والتجارية، حيث بلغ مجموع مساهمتها ١٨,٢٪ تأتي بعدها الصناعة التحويلية التي بلغت ١٣,١٪ ومن ثم الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة حيث بلغت مساهمة كل منها نحو ١٢٪.

وبالمقارنة مع اسرائيل، فان حصة الفرد الفلسطيني من اجمالي الدخل القومي تساوي اقل من ١٢٪ من حصة نظيره الاسرائيلي.

منظمات

بعد تنافس عربي-أوروبي

عثمان عائدي وقع على اتفاق اعتماد الرباط مقراً لـ «منظمة السياحة الاوروبية-المتوسطية»

❐ اتم الدكتور عثمان عائدي، ما سعى اليه ورجحه، فوقع بصفته رئيس «المنظمة العربية للسياحة المتوسطية» مع وزير السياحة المغربي حسن الصبار، اتفاقا على اعتماد الرباط مقراً للمنظمة.

وقال الدكتور عائدي لـ «الميزان»، ان اختيار مقر المنظمة في الرباط جاء عقب تنافس عربي - اوروبي، معتبراً ان القرار «يخدم السياحة المتوسطية ويعزز فرص السلام في المنطقة».

ورأى ان ابرام الاتفاق «يأتي ليكرس خمس سنوات من المفاوضات والاجتماعات التي بذلت لاحداثها وفقا للقرارات الصادرة عن المؤتمر الوزاري الاول حول السياحة المتوسطية (فرنسا ١٩٩٣) والمؤتمر الثاني المنعقد في الدار البيضاء في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥».

وجاء في البيان الصحافي الذي حصلت «الميزان» على نسخة منه: «ان منظمة السياحة الاوروبية - المتوسطية تهدف الى ترسيخ التعاون بين اعضائها في مجال الترويج والاعلام السياحي والتدريب مع احترام البيئة والثقافات المحلية ضمن اطار الاسس والمبادئ المنبثقة عن اعلان برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ الذي تم فيه الاقرار ان السلام العادل والشامل وفق مرجعية مدريد، إنما يتم تحقيقه بتنفيذ مبدأ الارض مقابل السلام وتبني قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وخاصة القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥».

وتضم منظمة السياحة الاوروبية - المتوسطية ٤٦ دولة وهيئة بالاضافة الى اعضاء بصفة مراقب مثل «منظمة السياحة العالمية» و«الاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم».

كما تضم المنظمة هيئات اقليمية ومحلية وجامعات اضافة الى الادارات الوطنية للسياحة في دول الاتحاد الاوروبي ودول «جامعة الدول العربية» والدول المتوسطية وبلغاريا ورومانيا وهم من الاعضاء المؤسسين. ومن بين اهداف المنظمة السياحية احداث بنك للمعلومات السياحية في حوض البحر الابيض المتوسط ووضعه على شبكة الانترنت، وتحقيق تعاون بين الدول والهيئات والجامعات لتطوير قطاع السياحة في دول الاتحاد الاوروبي و«جامعة الدول العربية» وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط، وتقديم افضل الشروط للمساهمة في تطور وازدهار الاقتصادات المحلية.

إسرائيل

الصينيون ينفذون مترو تل ابيب

«موبيل أويل» تستثمر في الدولة العبرية على الرغم من مصالحها العربية!

قامت شركة «سونول اسرائيل»، وهي اكبر شركة اسرائيلية للنفط بمحادثات مع شركة «موبيل اويل»، الاميركية العالمية، لاقامة علاقة استثمارية استراتيجية مع الشركة الاميركية وحثها على توسيع عملياتها في اسرائيل.

ويبدو من البلاغ الذي اصدرته الشركة الام «غرانيت هاكارمل» المالكة لشركة «سونول اسرائيل» الى بورصة تل ابيب ان المبادرة في هذه العلاقة جاءت من الشركة الاميركية. وهذه اول مرة تتعاطى فيها شركة نفط اميركية كبرى لها مصالح واسعة في العالم العربي، مع شركة اسرائيلية بغية العمل في اسرائيل.

وللشركة الاميركية مشروعان كبيران في قطر منهما مشروع «غاز حقل الشمال»، وحصة نسبتها ٤,٧٥٪ من امتياز نفطي بري في ابوظبي، ولديها منافذ لبيع المشتقات النفطية في جميع الدول العربية، ولذلك تتردد المصادر الاسرائيلية في امكانية ان تقدم «موبيل اويل» فعلاً على الاستثمار المباشر في اسرائيل.

ويعول الاسرائيليون كثيراً على مشاركة «موبيل اويل» في شركة «سونول اسرائيل» لانها ثاني اكبر شركة نفط متكاملة في الولايات المتحدة، اذ ان ذلك يمثل تغييراً حاسماً في موقف شركات البترول الاجنبية تجاه اسرائيل. بالنظر الى ان شركات البترول درجت في الماضي على اجتناب التعامل مع اسرائيل، خشية المقاطعة العربية، حيث المصالح النفطية في الدول العربية اكبر واهم. وبالتالي، فان دخول «موبيل اويل» الى اسرائيل، من شأنه ان يشجع شركات البترول العالمية الباقية على التعاطي المباشر مع الدولة العبرية.

ومصداقاً لذلك، تردد في واشنطن ان شركة «كالتكس» للبترول في تكساس، ترغب في الاستثمار النفطي في اسرائيل عن طريق شركة «دور انرجي» الاسرائيلية، لكنه لم يعلن حتى الآن عن اتمام الصفقة بينهما.

ويأتي ذلك الاهتمام البترولي الاميركي بالاستثمار في اسرائيل، في وقت انخفضت فيه الاستثمارات الاجنبية في الدولة اليهودية انخفاضاً حاداً خلال النصف الاول من هذه السنة بنسبة ٣٦,٦٪ هابطة من ١,٦٤ مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية الى ١,٠٤ مليار دولار هذه السنة.

بل ان هذا الهبوط يصل الى اكثر من ٥٠٪ اذا ما قيس بالاستثمارات الاجنبية الشاملة للسنة الماضية والبالغة ٢,١١ مليار دولار.

من جهة ثانية، اعلنت بعثة صينية من «شنغهاي» زارت اسرائيل اخيراً عن استعداد «شركة الاستثمار الصينية» لبناء شبكة مترو للمواصلات في مدينة تل ابيب، بعقد على اساس البناء والتشغيل والانتقال. والشركة الصينية المذكورة مشهورة ومعروفة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى. ويبدو ان هذا الاهتمام الصيني بالاستثمار في اسرائيل، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية، قد استجد بعد الزيارة الرسمية التي قام بها اريل شارون، وزير البنية التحتية، الى الصين في مطلع هذا الصيف.

على صعيد آخر، ذكر البنك المركزي ان تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى القطاع الخاص تراجعت في النصف الاول من هذه السنة الى ١,٤٨ مليار دولار من ١,٧٥ مليار دولار في النصف الاول من سنة ١٩٩٧ و٦,٦٧ مليار دولار في النصف الاول من سنة ١٩٩٦، على الرغم من زيادة حجم قروض الاسرائيليين من العملات الاجنبية.

وتضخمت واردات رؤوس الاموال الاجنبية في النصف الاول من ١٩٩٦ عندما استغل الاسرائيليون الفارق الكبير بين اسعار الفائدة المحلية والخارجية للاقتراض بالعملة الاجنبية.

وافاد البنك ان اقتراض العملة الاجنبية استأنف صعوده في الاشهر الاربعة الاولى من هذه السنة ليسجل ١,٧ مليار دولار. وتراجع معدل الاقتراض في شهري ايار/ مايو وحزيران/ يونيو الماضيين ليسجل حوالى ٢٠٠ مليون دولار فقط.

وفي نظر البنك المركزي ان انخفاض الفارق بين اسعار الشاقل واسعار فائدة الدولار، ادى الى التحول عن الاقتراض بالدولار وتفضيل الاقتراض بعملات ذات اسعار فائدة منخفضة نسبيا خاصة الفرنك السويسري والين الياباني.

وبلغ صافي واردات رؤوس الاموال الى اسرائيل ٨٦٥ مليون دولار في النصف الاول من هذه السنة مرتداً عن صادرات صافية قدرها ٣٥٦ مليون دولار في النصف الثاني من ١٩٩٧، لكنه مازال منخفضاً كثيراً عن واردات صافية قيمتها ٥,٢١ مليار دولار في النصف الاول من سنة ١٩٩٦.

وكان العامل الرئيسي وراء الانخفاض في واردات رؤوس الاموال هو هبوط حاد في الاستثمارات الاجنبية الجديدة خلال الاشهر الستة الاولى من هذه السنة اذ تراجعت الى ٦١٨ مليون دولار من ٢,١١ مليار في النصف الثاني من سنة ١٩٩٧ و١,٤٧ مليار في النصف الثاني من سنة ١٩٩٦.

وشمل التراجع على وجه الخصوص الاستثمارات الفعلية، اي حجم مشاركة المؤسسات العالمية في الشركات الاسرائيلية، بحيث انخفضت بنسبة ٧٢٪ وبلغت قيمتها ٢٨٥ مليون دولار في مقبل ١,٠٢٧ مليار دولار.

وانخفضت اصدارات اسهم الشركات الاسرائيلية في البورصات العالمية وخصوصا الاميركية بنسبة ٧٥,٥٪ وبات حجمها ١٨٣ مليون دولار بعدما وصلت الى ٧٤٧ مليونا.

وفي المقابل، كانت النقطة الايجابية الوحيدة في هذا المجال، ارتفاع مشتريات المستثمرين الاجانب في بورصة تل ابيب بنسبة ١٥٠٪، حيث بلغت ٥٧٥ مليون دولار بدلاً من ٢٣٠ مليونا في الفصل الاخير من سنة ١٩٩٧.

وساعدت المقترضات الضخمة من العملات الاجنبية في ١٩٩٥ و١٩٩٦ والنصف الاول من ١٩٩٧ على ابقاء الشاقل قويا بشكل مبالغ فيه.

وانحسر اتجاه صعود هذه القروض فجأة في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ عندما وسعت الحكومة نطاق تذبذب الشاقل مقابل العملات الاجنبية وخفضت اسعار فائدته وهو ما قلل الفارق بين اسعار الفائدة وزاد من مخاطر اسعار الصرف بالنسبة للمقترضين.

وقامت الحكومة بتحرك مماثل في الخامس من آب/ اغسطس الماضي وخفضت الحد الادنى من نطاق التذبذب كما خفضت اسعار الفائدة ١,٥ نقطة مئوية لتصل الى سعر اساسي قدره ٩,٥٪. وفي ايار/ مايو الماضي حررت الحكومة ايضا نظام الصرف الاجنبي ورفعت معظم القيود الباقية التي كانت مفروضة على الاحتفاظ بالنقد الاجنبي والتعامل فيه.

لكن محللين قالوا ان الفارق بين اسعار الفائدة مازال واسعا ولذلك فان المقترضين لا يجدون حافزا يذكر لرد ديونهم بالعملات الاجنبية، بينما القروض المستحقة السداد بالعملات الاجنبية تراجعت بمتوسط يبلغ حوالى ١٠٠ مليون دولار في الشهرخلال النصف الاول من هذه السنة. ولم يرصد البنك المركزي اي اثار مهمة نجمت عن تحرير اسعار صرف العملات الاجنبية الذي اتخذ في ايار/ مايو الماضي. فقد جرى تحويل اموال من حسابات الودائع المحلية الى الودائع الاجنبية (التي سمح بها بعد تحرير النقد الاجنبي) من خلال عدد صغير من الصفقات بلغت قيمتها الاجمالية ٣٢١ مليون دولار... في حين شهد شهر تموز/ يوليو تحركا في الاتجاه المعاكس... مماثل له في الحجم.

الاردن

الفساد والتكسب غير المشروع وعدم الكفاءة في الإدارات من أسباب التدهور الاقتصادي

مصاعب أمام حكومة فايز الطراونة... العجز أولها والبطالة أهمها!

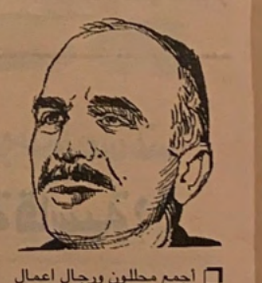

اجمع محللون ورجال اعمال اردنيون على ان الحكومة الاردنية الجديدة التي شكلها فايز الطراونة، تواجه مهمة صعبة تتمثل في اخراج البلاد من الفوضى الاقتصادية التي تشهدها وباتت تهدد افاق النمو في الاجل الطويل.

ويقول هؤلاء ان «حكومة الخبراء» الجديدة تواجه تحديات كبيرة في ظل المتاعب الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت في المملكة بسبب الاخفاق في السيطرة على الانفاق الحكومي وسوء الادارة وافتقار الاجهزة الحكومية للكفاءة المطلوبة، اضافة الى الفساد الذي استشرى في الدوائر والمؤسسات.

وجاء الطراونة الذي تولى السلطة بعد عبد السلام المجالي بفريق من الوزراء المخضرمين على راسهم الاقتصادي البارز طاهر كنعان الذي يتوقع ان يتولى برنامج التحول الى اقتصاد السوق الحرة الذي يشرف عليه «صندوق النقد الدولي».

لكن مهمتهم ستكون اكثر الحاحاً من مهمة اي حكومة سابقة فيما يتعلق بالاسراع بالتصحيح الذي يهدف الى التخفيف من حدة الفقر المتزايد والبطالة والابقاء على ثقة رجال الاعمال المتداعية في الحكومة.

وهذا على الاقل ما اكده فايز الطراونة في اول تصريح له عقب اعلانه التشكيلة الحكومية اذ قال ان القضية الاقتصادية لها الاولوية وفي اطارها تأتي معالجة قضايا الفقر والبطالة.

وفي حين ظل الاقتصاد الاردني مرهونا بالاجواء الخارجية غير المواتية، مثل تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط والاحوال الرأهنة في العراق، يقول العديد من الخبراء ان الاوضاع زادت سوءاً نتيجة لضعف كفاءة الجهاز الاداري، وضمه العديد من عديمي الكفاءة الذين توسلوا «الفساد» في تصريف الاعمال! اضافة الى أن التأخر في تطبيق التشريعات الاقتصادية أدى الى تباطؤ النمو واضاع فرصا استثمارية على البلاد.

وسيتعين على رئيس الوزراء الجديد التعامل مع هذه التركة الثقيلة من افتقار العمل الحكومي للكفاءة، وسط تنامي المحاباة والوساطة والكسب غير المشروع بين موظفي الحكومة الذين تدهورت مستويات معيشتهم.

وكان الملك حسين في رسالة تكليف الطراونة قال ان المجتمعات تضعف وتهتز تحت وطأة محاباة الاقارب والمنتفعين.

وبدت صورة الاقتصاد الاردني القاتمة خلال الصيف عندما عدل مسؤولو التخطيط بالتخفيض الكبير تقديراتهم الزاهية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي قدروه في وقت سابق بأكثر من ٥٪ في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

واقر المسؤولون بان النمو هذه السنة سيبلغ ٢٪ فقط بانخفاض كبير عن تقديرات سابقة بنحو ٦٪.

ومن المتوقع ان تفتح التقديرات المخفضة عيون افراد الفريق الاقتصادي الجديد على حقيقة الموقف في معالجته للمشكلات بعدما اتضح ان «قصة النجاح» الاردنية التي كثيرا ما اشاد بها وزراء الشؤون الاقتصادية لم تكن الا وهماً وسراباً وبدعاية فارغة من المضامين الحقيقية، التي كانت تسعى اليها حكومة المجالي السابقة.

ويقول المنتقدون ان نجاح المملكة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، منذ تعرض البلاد لازمة طاحنة سنة ١٩٨٩، لم يقابله اي تقدم ملموس في الاصلاحات الهيكلية نتيجة للافتقار الى الارادة لاحداث تغيير حقيقي مما كان له ثمن سياسي باهظ.

ومن التحديات التي تواجهها حكومة الطراونة تحقيق المستوى المستهدف للنمو الذي يبلغ ٦٪ بحلول سنة ٢٠٠٠ من نحو ٢,٢٪ في سنة ١٩٩٧، اذا كانت تريد استيعاب البطالة والحد من الفقر.

والبلاد مثقلة بنسبة زيادة سكانية تبلغ ٣,٥٪ سنوياً، ويشكل الشباب اغلب سكان الأردن البالغ عددهم ٤,٦ مليون نسمة.

وبعد تجربة رئيس الحكومة الاسبق عبد الكريم الكباريتي في سنة ١٩٩٦ عندما أثار رفع سعر الخبز اضطرابات اجتماعية، احجمت أغلب الحكومات عن اتخاذ اجراءات لا تتمتع بشعبية خوفاً من ان ترتد عليها في شكل اضطرابات.

لكن ولي العهد الامير حسن المح بعد تشكيل الحكومة الجديدة الى الحاجة لخفض الانفاق الحكومي بما فيه ميزانية الجيش، الذي كانت ميزانيته عادة لا تمس، وهي تشكل نسبة الثلث من مالية الدولة.

وستكون اصعب مهمة هي تنظيم الاوضاع المالية لخفض عجز الميزانية الذي يتوقع ان تصل نسبته الى ٦٪ من اجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع تقديرات سابقة لهذا العام حددت نسبته المتوقعة عند مستوى ٣,٢٪.

لكن الاقتصاديين يتشككون فيما اذا كان بامكان الحكومة معالجة مشكلة تهدد باضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، وهي تقليل حجم القطاع العام الذي يسهم بنحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي البالغ ٥ مليارات دولار وتعتبر من اعلى النسب في العالم. ويضم القطاع الحكومي أكثر من نصف قوة العمل.

ومن التحديات كذلك جذب استثمارات اجنبية لخلق نحو ٨٠ الف فرصة عمل جديدة سنوياً.

ويلقي المنتقدون اللوم على جماعات الضغط السياسية والاقتصادية، التي تتنافس على الصفقات الضخمة، في احباط جهود الحكومات السابقة فيما يتعلق بتنفيذ اصلاحات اكثر جذرية يوصي بها «صندوق النقد الدولي».

ويترقب قادة الاعمال كذلك خطوات فايز الطراونة فيما يتعلق بالتخصيص الذي ظل متعثراً حتى الآن بسبب التكتلات لمتنافسة ولكنه يظل اختباراً مهماً لمصداقية الاردن امام المستثمرين الاجانب.

واثارت مناقشة هذا الامر مخاوف تتعلق بالارتداد على الاستثمار الاجنبي مما اثار شكوكاً بشأن برنامج الاصلاح الاردني برمته.

● جاء في تقرير اردني ان حجم قرصنة برامج الكومبيوتر بلغ ١٠ ملايين دولار قامت بها بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية في سنة ١٩٩٧.

واوضح التقرير الذي اعدته دائرة المعلومات في «الجمعية العلمية الملكية الاردنية»، ان هناك عدة انواع مختلفة من قرصنة البرامج منها السرقة الخفية والتحميل على القرص الثابت والتزويد والقرصنة عبر انظمة لوحات الاعلانات. واشار التقرير الى ان مجلس النواب الاردني اقر مؤخراً قانون حماية المؤلف الذي يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، الا انه لم يتم لغاية الآن تفعيل هذا القانون الذي يفرض غرامة مالية تتراوح ما بين الفين وثلاثة الاف دولار اميركي بحق كل من يخالف احكام القانون، بالاضافة الى عقوبة السجن. وتطرق التقرير الى الاضرار الاقتصادية التي تترتب على عمليات القرصنة حيث يؤدي انخفاض البيع القانوني للبرامج الى انخفاض في العائدات وارتفاع في نسبة البطالة.

البحرين

تقرير أميركي يحذر من انعكاس الوضع البحريني على الوجود الأميركي في الخليج

تدهور النمو الإقتصادي يرفع البطالة ويدفع المنامة الى زيادة الإنفاق... بالإستدانة!

في تقرير اميركي حصلت «الميزان» على نسخة منه، ان الوضع السياسي والاقتصادي في دولة البحرين ينذر بانفجار في تلك الجزيرة الصغيرة قد تكون له مضاعفات خطيرة في منطقة الخليج باكملها.

وجاء في التقرير:

«إن الانفجار المرتقب في البحرين قد يكون اكثر اثراً واهمية بالنسبة الى الولايات المتحدة من الاحتلال العراقي الى الكويت الذي ادى الى حرب الخليج الثانية».

ويسمي التقرير عاملين اساسيين في صلب التململ الراهن في الجزيرة الصغيرة، هما:

● هبوط العائدات النفطية وما ادى اليه من ضائقة اقتصادية.

● تزايد الهيمنة السعودية على الاوضاع في البحرين.

واشار التقرير الاميركي، الى انه في حال نجاح الحركات المعارضة في زعزعة حكم آل خليفة، فإن تأثير ذلك سوف يمتد الى الدول المجاورة ابتداء من قطر ودولة الامارات وحتى الكويت وانتهاء بالمملكة العربية السعودية ذاتها.

ومما يلفت النظر في التقرير المشار اليه قوله:

«ان الرغبة الحقيقية للمعارضين البحرينيين ليست «الديموقراطية» كما هو معلن، بل هي الرغبة في إزالة تأثير ونفوذ الحكم السعودي في الاقتصاد البحريني وفي حياة البحرينيين».

وفي اشارة الى تردي العائدات النفطية في المنامة والمنطقة كلها، يشير التقرير الى عنصر جديد بدأ يطل من خلال الازمة له وجهان يغذيان ضعف الحكومة البحرينية:

● الوجه الاول، اضطرار حكومة المنامة الى خفض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية مع استمرار حياة البذخ لدى الشيوخ والطبقة الحاكمة، الامر الذي يزيد من التململ الاجتماعي في البلاد.

● الوجه الثاني، مع تزايد أهمية نشاط القطاع الخاص في المجال المالي والاقتصادي، في الوضع الراهن، ينظر المسؤولون في البحرين نظرة مزدوجة الى القطاع الخاص. فهم من جهة يريدون تشجيع هذا القطاع للتعويض عن القصور الحكومي في المجال الاقتصادي، ومن جهة ثانية يحاولون تقييده لانه مع تزايد دوره بدأ يتملص من المداخلات الشديدة السابقة في شؤونه من قبل أفراد العائلة الحاكمة، (راجع «الميزان المالي والمصرفي» على الصفحة ١٣ بعنوان: تراجع البحرين ولبنان على مؤشر الحريات الاقتصادية).

وتبقى المسألة النفطية هي الاساس في تطور الامور في المنامة والمنطقة الخليجية كلها. لكن هبوط العائدات النفطية، كان اكبر اثراً على حكومة البحرين، لأن انتاجها النفطي ضئيل في الاصل بالاضافة الى تدهور الاسعار والعائدات خلال السنتين الماضيتين، مما اوقع الحكومة البحرينية في خيارات مالية صعبة.

وللتخفيف من هذه الضائقة الناجمة من تردي الاحوال النفطية، قررت المملكة العربية السعودية تقديم مساعدة غير مباشرة الى حكومة المنامة بالتنازل لها عن حصتها في حقل نفطي مشترك هو حقل «ابو سعفة» الذي لا يزيد انتاجه عن ١٤٠ الف برميل في اليوم، مما يعادل دخلاً اضافياً بالاسعار الحالية للنفط قدره ٧٥ مليون دينار بحريني، بغية تعزيز المالية المنهارة للحكومة، في وقت اشتد فيه انعكاس الاضطرابات الامنية البحرينية، خصوصاً في الارياف الشيعية، على الاوضاع المماثلة في «المنطقة الشرقية» من المملكة السعودية التي يحكمه الامير محمد بن فهد.

والمعروف ان البحرين كانت أول منطقة في الخليج يجري فيها انتاج النفط على يد الشركة الاميركية «ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا» (شركة «شيفرون» حالياً)، وذلك سنة ١٩٣٢ عندما قامت الشركة الاميركية بحفر البئر «جبل الدخان رقم ١» التي هي اول اكتشاف تجاري للنفط في الجزيرة العربية.

وكان الانتاج الاولي لهذه البئر من النفط عند اكتشافه ١٤٠٠ برميل في اليوم، لكنه ادى الى تطوير «حقل عوالي» الذي مازال يواصل انتاجه بعد ٦٦ سنة. ولذلك، سعت حكومة المنامة خلال السنتين الماضيتين الى اعادة التنقيب خصوصاً في المناطق البحرية مفضلة الاعتماد على الشركات الاميركية.

وعلى هذا الاساس وقعت حكومة البحرين في اواخر شهر شباط (فبراير) الماضي اتفاقية مع «شركة شيفرون» ذاتها، للتنقيب عن النفط في ثلاث مناطق بحرية، مساحتها حوالي ٦٠٠٠ كيلومتر مربع. والملفت في هذه الاتفاقية انها شبيهة بالاتفاقيات القديمة في الزمن الاستعماري، حيث تملك الشركة الاميركية كامل الانتاج المكتشف وتعطي منه ربعاً الى حكومة المنامة تحت عنوان «تقسام الانتاج».

وسوف تقوم «شيفرون» خلال هذه السنة باعمال المسح الزلزالي الثاني والثلاثي الابعاد على ان تبدأ عمليات الحفر الاستكشافي سنة ٢٠٠٠.

ويبدو أن هذا العود الى البدء، اي الى الارتباط بمصالح الشركات الاميركية، يقوم على سياسة الحكومة بالاعتماد الكامل على الحماية الاميركية، خصوصاً بعدما فترت علاقات حكومة البحرين مع الحكومة البريطانية في الآونة الاخيرة، حيث قامت حكومة البحرين بعزل إيان هندرسون، المسؤول الامني البريطاني من منصبه كرئيس لجهاز الامن في الدولة، ثم اقدام الحكومة البريطانية على منح اللجوء السياسي لثلاثة من رجال الدين البحرينيين المعارضين.

ومن المرجح ان الزيارة الاخيرة الى واشنطن التي قام بها امير البحرين عيسى بن سلمان ال خليفة، تدخل في اطار الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة في الشأن الامني وفي الشأنين النفطي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، جاء في التقرير الأميركي الذي حصلت عليه «الميزان»:

«في حال وقوع امدادات النفط تحت سيطرة حكومة برلمانية متعددة التوجهات في البحرين فلن يعود ممكناً التكهن باسعار وامدادات النفط في المنطقة، وكذلك الامر بالنسبة الى الامن الاقليمي، الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة قد تفقد قواعدها العسكرية في البحرين وفي المنطقة في الوقت الذي ستحاول فيه الديموقراطيات الخليجية الجديدة ترسيخ نفسها. ان نجاح الحركة المعارضة في البحرين سوف يعني نهاية النفوذ الاجنبي في المنطقة، وهو امر لن تقبل به واشنطن راغبة بالنظر الى تعاطيها الطويل في ذلك الجزء من العالم».

ضعف النمو الاقتصادي

وتقول الدوائر الاقتصادية العالمية ان الضعف الاساسي في اقتصاد البحرين ناجم من ضآلة النمو مما يحول من دون خلق فرص للعمل من اجل الحد من البطالة المتفاقمة التي تربو نسبتها على ٢٥٪.

ويشير الخبراء الاقتصاديون الدوليون الى ان ضعف النمو مرده الى هبوط الانفاق الحكومي بسبب شح الموارد المالية للدولة. يضاف الى ذلك ان هبوط الانفاق الحكومي دفع القطاع الخاص الى التردد في الاقدام على استثمارات جديدة، خصوصاً في مناخ من الاضطراب السياسي، وما أدى اليه ذلك من ضعف في الانفاق الاستهلاكي.

ولذلك بدأت حكومة البحرين تغير نظرتها السابقة الى القطاع الخاص كبديل يمكن ان يعوض عن الهبوط في الانفاق الحكومي وعادت الى الاسلوب القديم الذي يقضي بتحريك الجمود الاقتصادي عن طريق استثمارات القطاع العام. ومن هذا القبيل كانت ميزانية سنة ١٩٩٨ توسعية في اطارها العام بالعودة الى زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع جديدة مثل محطات الكهرباء ومحطات تحلية مياه البحر، ولو اضطرت الى الاستدانة من الخارج او زيادة العجز في الميزانية.

وقد أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني ابراهيم عبد الكريم، ان الحكومة تنوي انفاق مبلغ بحدود ٣ مليارات دولار على مشاريع البنية التحتية حتى سنة ٢٠٠٢.

ومع ان الحكومة مازالت قادرة حتى الآن على الاستدانة بفائدة منخفضة من الدول المجاورة، خصوصاً من الكويت وابوظبي، فان برنامجها الانفاقي الجديد سوف يجعل عملية الاقتراض من الخارج أصعب او أعلى كلفة، مما يعني ان دولة البحرين سوف تواجه في السنوات القليلة المقبلة ضغوطاً متزايدة على الصعيد المالي المتعلق بالموازنة وفي حساباتها الخارجية، خصوصاً ان وسائلها المتاحة لادامة النمو الاقتصادي محدودة او معدومة.

اللوبي البريطاني

بعد قبول الحكومة البريطانية لجوء رجال الدين البحرينيين المعارضين قام اللوبي البريطاني العامل لمصلحة البحرين بمحاولات لاقناع الحكومة البريطانية بالتراجع عن قرارها.

وقد قام اللورد تيم بيل وشركة للعلاقات العامة يرأسها اللورد غيلفورد بمحاولات في هذا الاتجاه. وقد نشرت مجلة «برايفت اي» البريطانية خبراً عن رسالة وجهها اللورد غيلفورد الى سفير البحرين في لندن، الشيخ عبد العزيز المبارك، يستعرض فيها الخيارات التي يجب اعتمادها للعمل لدعم البحرين في بريطانيا. وجاء في الرسالة المذكورة:

«في حين ان وزارة الخارجية محرجة جداً بقرار وزارة الداخلية والطريقة التي اعلن بها فإن وزارة الخارجية ليست لها سلطة على سياسة واجراءات وزارة الداخلية في مجال اللجوء السياسي».

واقترحت الرسالة مجموعة من الاجراءات التي يجب اعتمادها لتحسين العلاقات بين لندن والمنامة وتشجيع الحكومة البريطانية على عدم استقبال اللاجئين من البحرين منها دعوة النواب البريطانيين الى تقصي الحقائق في دولة البحرين.

والملفت في الرسالة المذكورة التي تضم خطة من ٢٨ نقطة عمل، اقتراح يدعو الى قيام الامير بندر بن سلطان سفير السعودية لدى واشنطن بابداء قلقه من سياسة الحكومة البريطانية بما له من اتصالات مع رئاسة الحكومة، وحمل اللورد برايورنيس «غرفة التجارة العربية ـ البريطانية» على الكتابة الى وزير الداخلية جاك سترو بما يفيد ان قبول اللاجئين السياسيين في البحرين قد يسيء الى العلاقات التجارية بين لندن والمنامة ودول الخليج الباقية، كما تقترح القيام برصد تحركات المعارضين البحرينيين على الاراضي البريطانية!

الامارات

في تقرير أحصى فيه «البنك المركزي» الإقتصاد وخسائره

الدخل النفطي تراجع، وفائض ميزان المدفوعات هبط، والأيام الآتية قاسية!

في التقرير السنوي لـ «البنك المركزي» الاماراتي، تشاؤم ظاهر للوضع الاقتصادي، بسبب تراجع عائدات النفط ٥,٩٪ سنة ١٩٩٧ الى ٥٣,٥ مليار درهم (١٤,٦ مليار دولار).

وقرأنا في التقرير ان قطاع النفط اسهم بنسبة ٣٠,٤٪ من اجمالي الناتج المحلي للبلاد في سنة ١٩٩٧ متراجعا عن ٣٢,٧٪ في سنة ١٩٩٦.

وذكر التقرير ان انخفاض سعر النفط الى ١٨,٨٠ دولار للبرميل في ١٩٩٧ مقابل ١٩,٧٠ دولار في ١٩٩٦ كان السبب الاساسي وراء هبوط عائدات النفط.

وافاد التقرير ان دخل الامارات من القطاعات غير النفطية ارتفع الى ١٢٢,٨ مليار درهم في سنة ١٩٩٧ بنسبة ٦٩,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي، مقابل ١١٧,٣ مليار او ٦٧,٣٪ من اجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٦.

كما اظهر التقرير ان الفائض في ميزان المدفوعات تقلص بشدة الى ١,٢ مليار درهم (٣٢٧ مليون دولار) في سنة ١٩٩٧ من ٢,٢٨ مليار درهم سنة ١٩٩٦.

واظهرت ارقام «البنك المركزي» ان الفائض في ميزان المعاملات الجارية هبط أيضا الى ٢٣,٣٤ مليار درهم من ٢٤,٤٠ مليار في سنة ١٩٩٦. وسجل حساب رأس المال في سنة ١٩٩٧ عجزا بلغ ١٤,٢٢ مليار درهم مقابل عجز بلغ ١٢,٢٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٦.

ولكن البلاد سجلت فائضا في الميزان التجاري في سنة ١٩٩٧ بلغ ٢٧,١٤ مليار درهم مقابل فائض كان ٢٨,٥ مليار درهم في سنة ١٩٩٦.

وبلغت قيمة صادرات النفط الخام في ميزان المدفوعات ٤٩,١ مليار درهم مقابل ٥١,٧ مليار في سنة ١٩٩٦.

وانخفض الدخل من صادرات الغاز الى ٦ مليارات درهم من ٧,٧ مليار.

وعلى الرغم من هبوط العوائد النفطية وتقلص فائض ميزان المدفوعات فإن الاقتصاد تميز في سنة ١٩٩٧ بارتفاع معدلات النمو في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من ازدياد الانفاق على الاستهلاك النهائي وانخفاض نسبة الادخار وارتفاع نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة.

واوضح المصرف المركزي في تقريره ان الناتج المحلي الاجمالي، نما بقيمة تكلفة عوامل الانتاج وبالاسعار الجارية خلال ١٩٩٧، بنسبة ١,٢٪ ليصل الى ١٧٦,٣ مليار درهم اماراتي مقابل ١٧٤,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٦.

وتطبيق السياسات الاقتصادية والمالية اصاب نجاحاً وادى الى تطوير القطاعات الانتاجية خلال سنة ١٩٩٧ وأسهم في زيادة كفاءة وتنوع القاعدة الانتاجية ورفع مستوى الاداء، وارتبط ذلك بتحسن المناخ الاستثماري ونجاح السياسة النقدية والائتمانية في ضبط وتوجيه الائتمان وفي ارساء القواعد والاجراءات التي تهدف الى تنظيم وتقوية الجهاز المصرفي، الامر الذي ساعد على خلق نمو متوازن في النشاط الاقتصادي للدولة الاتحادية.

الى ذلك اوضح «البنك المركزي» ان القوة الشرائية للدرهم قد تحسنت خلال سنة ١٩٩٧ نتيجة ارتفاع معدل صرف الدرهم مقابل جميع العملات الرئيسية باستثناء الجنيه الاسترليني، مشيراً الى ان الزيادة في كمية الواردات لم تنكمش على قيمتها حيث زاد الحجم بنسبة ١٠٪ مقارنة بمستواه في سنة ١٩٩٦ في حين تراجعت القيمة بنسبة تسعة اعشار في المئة. وكان الانخفاض في الواردات خلال ١٩٩٧ مصاحبا لزيادة في عدد السكان بنسبة ٧,٤٪ مما ادى الى هبوط متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات خلال السنة الى ١٧,٣ الف درهم مقابل ١٩,١ الف درهم خلال سنة ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية والمصرفية في نهاية سنة ١٩٩٧، مقارنة بنهاية سنة ١٩٩٦، فقد ارتفع عرض النقد بنسبة ١٣,٩ ليصل الى ٢٥,٤ مليار درهم. وتركزت زيادة الودائع النقدية التي ارتفعت بنسبة ١٦,١٪ او ما يقرب من ضعف نسبة الزيادة المتحققة في النقد المتداول بنسبة ٨,٩٪. كما زادت الودائع شبه النقدية بنسبة ٧,٤ لتصل الى ٦٩,٥ مليار درهم، وارتفعت السيولة المحلية الخاصة بنسبة ٩٪ لتصل الى ٩٤,٩ مليار درهم، وذلك نتيجة للطلب المتزايد على عرض النقد وشبه النقد من قبل القطاع الخاص الذي شهد نشاطا اقتصاديا ملموسا خلال السنة. ولاحظ التقرير انه على الرغم من ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي للبلاد في سنة ١٩٩٧ الا ان نصيب الفرد منه انخفض الى ٦٧,٢ الف درهم مقابل ٧١,٣ الف درهم في سنة ١٩٩٦ نتيجة لارتفاع عدد السكان بمعدل يفوق النمو المتحقق في الناتج المحلي والاجمالي.

مجلس التعاون

لأن شتاءها الإقتصادي قاسٍ

الحكومات قد تلجأ الى أبغض الحلال فتفرض ضرائب الدخل لتفادي العوز المالي!

□ لا يستبعد المحللون الاقتصاديون الثقات، ان تلجأ حكومات دول مجلس التعاون الست، الى التفكير بجدية في فرض ضرائب الدخل، بسبب تباطؤ اقتصادات تلك الدول نتيجة ضعف اسعار النفط.

وفرض ضرائب الدخل هو ابغض الحلال عند تلك الحكومات، بسبب اعتمادها المكثف على العمالة الوافدة.

ولفت المحللون ذاتهم الى توقعات دولية ببقاء اسعار النفط منخفضة في السنوات المقبلة نتيجة ارتفاع طاقات الانتاج في مناطق اخرى، والازمة المالية الآسيوية، وعودة العراق الى الساحة النفطية بقوة في النهاية، الامر الذي يضع دول مجلس التعاون الست على اعتاب مرحلة ركود اقتصادي، لانها لا تزال تراهن على دفع اسعار النفط الى اعلى، وهو هدف يصعب تحقيقه في الوقت الحاضر لاسباب عدة اهمها الفائض الضخم في القدرات الانتاجية للدول الاخرى.

ويعتقد المحللون، انه يتعين على هذه الدول التفكير بوسائل اخرى مثل خفض الانفاق العسكري، وتنمية الموارد غير النفطية عن طريق فرض رسوم على بعض السلع والخدمات، ثم البدء، في فرض ضرائب على الدخل... وقد يكون القطاع الخاص غير مستعد حالياً لمثل هذه الضرائب، لكن هذا الإجراء سيكون احد الخيارات المطروحة وبشكل تدريجي.

وتواجه دول مجلس التعاون، (المملكة العربية السعودية والكويت والامارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان)، مازقا اقتصاديا يتمثل بانخفاض اسعار النفط في الوقت الذي تتزايد فيه حاجاتها التنموية بسبب النمو السريع للسكان، وفي حين لاتزال مواردها غير النفطية تشمل جزءاً ضئيلاً من دخلها الوطني.

وحسب توقعات مصرفية فان هذه الدول ستخسر بين ١٥ و٣٠ مليار دولار السنة الجارية بسبب الوهن الذي ينتاب اسعار النفط، الامر الذي دفع بعضها الى خفض الانفاق على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تدهور دخلها النفطي الى نحو الثلث منذ انتهاء الفورة النفطية مطلع الثمانينات، الا ان دول المجلس لا تزال مترددة في فرض ضرائب على الدخل، واكتفت باستحداث رسوم على الخدمات الحكومية وفرض تعرفة جمركية منخفضة نسبياً على الواردات من الدول الاخرى.

واعفاء القطاع الخاص في دول المجلس من ضرائب الدخل، ادى الى ارتفاع كبير في ارباحه، الا ان استثماراته في المنطقة لاتزال ضئيلة، ولم يسهم ذلك القطاع بفعالية في زيادة موارد الخزينة، اذ ان صادراته لا تتجاوز نسبة ١٠٪ من اجمالي صادرات المجلس.

ويبدو ان الوقت قد حان للقطاع الخاص كي يسهم في تنمية الموارد الحكومية عن طريق دفع رسوم وغيرها، وهو قادر على ذلك بالنظر الى ارباحه الطائلة واستثماراته الضخمة.

وقدر المحللون ايرادات القطاع الخاص السعودي وحده بما يزيد على ٦٨٠ مليار ريال (١٨١ مليار دولار) سنوياً، في حين قدر مصرفيون اجمالي هذه الايرادات في دول المجلس الست باكثر من ٣٠٠ مليار دولار.

وتسعى هذه الدول الى زيادة مواردها غير النفطية من خلال تطوير القطاع الصناعي، ووصلت الاستثمارات في هذا القطاع الى نحو ٦٠ مليار دولار. لكن الدخل من الصادرات الصناعية والقطاعات الاخرى لايزال متواضعاً مقارنة مع الدخل من النفط والغاز اذ انه يقل عن ١٠٪ من اجمالي الايرادات.

واشارت احصائيات رسمية خليجية الى ان ايرادات الضرائب تشكل نحو ٨٪ من اجمالي الدخل في الدول العربية، لكن معظم هذه الايرادات تتم جبايته في الدول العربية غير النفطية.

والضرائب الحالية على الواردات وغيرها في دول مجلس التعاون تشكل جزءاً لا يذكر من الدخل الحكومي، وما يدفعه القطاع الخاص لا يزيد عن ١٪ من ايراداته.

وفي الاحصائيات ان هذا القطاع حقق ارباحا خيالية في الفترة الماضية، وكان العامل الاساسي في ذلك ارتفاع الانفاق الحكومي الذي سرع معدلات النمو.

ولايزال القطاع الخاص في دول المجلس يعتمد كثيراً على الانفاق الحكومي على الرغم من التوسع الذي شهده واجراءات التقشف التي تتبعها هذه الدول لتفادي تفاقم العجز في الموازنة وحدوث أزمة مالية على غرار تلك التي حدثت خلال حرب الخليج الثانية، التي دفعت بعدد من هذه الدول الى الاقتراض من الخارج والسحب من استثماراتها.

وما يثير التشاوم في شأن مستقبل اسعار النفط الاتجاه الدولي المتنامي الى فرض المزيد من الضرائب على واردات النفط الخام، الامر الذي سيؤدي حكماً الى تباطؤ الاستهلاك وتضاؤل الاسواق للدول المنتجة الرئيسية.

وعلى هذا الاساس يستبعد الخبراء ان تتكرر الفورة النفطية التي حدثت اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، عندما تجاوزت اسعار النفط ٣٠ دولاراً للبرميل واتاحت لدول الخليج ان تنشىء امبراطورية استثمارية ضخمة في الخارج لاستيعاب فوائضها المالية.

ووصل دخل دول المجلس في تلك الفترة الى اكثر من ١٨٠ مليار دولار سنوياً مقابل نحو ٧٠ مليار دولار حالياً بالاسعار الجارية واقل من ٣٠ مليار دولار باسعار سنة ١٩٧٣، باعتبار انخفاض القوة الشرائية للدولار وارتفاع معدلات التضخم العالمية.

ويحذر المحللون من انه يتعين على دول الخليج ان تحسب حساباً لأسوأ الظروف حتى لا تقع في ما وقع فيه الآخرون من الافراط في الأمل على اساس غير علمي... فاذا تحسنت الاوضاع كان بها، وان لم تتحسن تكون قد اعدت العدة لمواجهة تلك الظروف.

ويخلص المحللون الى القول، ان ما تواجهه الدول النفطية من انخفاض في الاسعار سيستمر لامد طويل، ويتعين على دول الخليج ان تدرك ان زمن الوفرة قد انتهى، فتعيد ترتيب سلوك الانفاق والابتعاد عن المشاريع غير العملية والاسراع في الافكار الاستراتيجية الكبيرة.

السعودية

على الرغم من أذى تراجع أسعار النفط

وعد الحكومة بعدم الاقتراض مازال قائماً والنمو متوقع هذه السنة!

□ توقع خبراء اقتصاديون ثقات ان يسجل الاقتصاد السعودي نموا حقيقياً هذه السنة على الرغم من انخفاض اسعار النفط، واستبعدوا لجوء الحكومة الى الاقتراض الخارجي لمعالجة عجز الميزانية.

ويؤكد الخبراء، ذاتهم ان عجز الموازنة مرشح للارتفاع في نهاية هذه السنة على الرغم من اجراءات ترشيد الانفاق التي اعلنتها الحكومة، لكنهم استبعدوا ان يؤدي ذلك الى اي مشاكل مالية للمملكة.

وتطفو على السطح بوادر خفض حقيقي في النفقات العامة تنفيذاً لتوجيهات الحكومة. وتبعاً لذلك، فان حجم الانفاق الفعلي سيكون اقل من المقدر في نهاية العام. فالحكومة التي تخلصت من الديون الخارجية، قطعت على نفسها وعداً بان لا تعود الى الاقتراض من الخارج واللجوء فقط الى القدرات الداخلية لتمويل العجز في الموازنة.

وكانت الحكومة افترضت معدل انفاق مرتفع لهذه السنة المالية يبلغ ١٩٦ مليار ريال (٥٢,٢ مليار دولار) على اساس سعر للنفط يراوح بين ١٦ و١٦,٥ دولار للبرميل، وقدر العجز بنحو ٤,٨ مليار دولار اي اقل من ٤٪ من اجمالي الناتج المحلي. لكن اسعار النفط الخام وصلت الى ادنى مستوى لها منذ عشر سنوات وهو ١١,٥ دولار في النصف الاول من هذه السنة، ويتوقع لها ان تبقى ضعيفة حتى نهاية السنة.

ويشار هنا الى ان الحكومة قررت في وقت سابق من هذه السنة تقليص الانفاق باكثر من ١٠٪ عن طريق فرض رسوم على الموانىء والمطارات وتجميد بعض المشاريع وتخفيض المشتريات الحكومية، وشكلت لجنة وزارية للاشراف على هذه الاجراءات.

واعتبر اقتصاديون ان هذه الخطوة تعكس جدية المملكة في مواصلة برامج التصحيح الاقتصادي الرامية الى حفز النمو وتخفيف الاعتماد على الصادرات النفطية، واعادة التوازن الى الموازنة واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية.

وتوقع الاقتصاديون ان تكون اجراءات الترشيد في حدود المعقول لان اي خفض كبير في المصروفات الحكومية سيضر بالاقتصاد نظراً الى دورها الحيوي في عملية التنمية.

لكنهم شددوا على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور اكبر سواء لجهة تسريع معدلات النمو او تنمية الايرادات الحكومية، مشيرين الى موارده الضخمة التي تجاوزت ٦٨٠ مليار ريال (١٨١ مليار دولار) السنة الماضية.

ولم يحدد المحللون المستوى الذي يمكن ان يصل اليه عجز الموازنة هذا العام لكنهم رجحوا الا يزيد على ٤,٨ مليار دولار، اذ ان انخفاض دولار واحد في سعر النفط يعني خسارة نحو ٣ مليارات دولار خلال سنة.

والمملكة لما تزل حتى الآن في وضع جيد على الرغم من هذا الانخفاض لانها ليست واقعة تحت دين خارجي، مما يعني ان العجز هو داخلي فقط، اضافة الى نجاحها في تخفيف عبء الدين الداخلي بعد سداد معظم مستحقات المقاولين والمزارعين.

ورجح المحللون ان يكون معدل النمو الحقيقي في اجمالي الناتج المحلي نحو ١٪ في مقابل ٢,٣٪ في السنة الماضية عندما ضخت الحكومة مليارات من الدولارات في مشاريع التنمية نتيجة ارتفاع اسعار النفط.

وعلى الرغم من زيادة النفقات في السنة الماضية، هبط عجز الموازنة اكثر من الثلثين الى نحو ١,٦ مليار دولار، وهو ادنى عجز مالي منذ منتصف الثمانينات اذ لم يتجاوز ١,١٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية.

وكانت المملكة تملك اكبر احتياطي مالي خارجي في الدول العربية خلال الفورة النفطية وصل الى اكثر من ٢٥ مليار دولار في بداية الثمانينات الا انه بدأ يتضاءل بسبب السحب المتواصل لتمويل العجز الناجم عن انخفاض ايرادات النفط الى ان وصل الى ادنى مستوى له سنة ١٩٩٢ وهو ٥,٥ مليار دولار.

لكن المملكة عملت على اعادة بناء الاحتياطي بعد حرب الخليج الثانية التي ارهقت موازنتها، من خلال تخصيص جزء من ايرادات النفط السنوية، ساعدها في ذلك ارتفاع الاسعار في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ الى اكثر من ١٨ دولاراً للبرميل.

ودفع هذا الارتفاع الحكومة السعودية الى تطبيق برنامج يعالج مشكلة المتأخرات المتراكمة بعد أزمة الخليج اذ اعتمد اكثر من ١٠ مليارات دولار لتسديد هذه المستحقات.

وبعكس هاتين السنتين فان ايرادات المملكة ستصل هذه السنة الى ادنى مستوى لها منذ اكثر من عشر سنوات بسبب انخفاض اسعار النفط وتذبذب الانتاج، اذ قدر مصرفيون هذا الدخل بأقل من ٤٠ مليار دولار مقابل اكثر من ٥٠ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

ولا احد يستطيع التكهن بما سيكون عليه متوسط سعر النفط هذه السنة، لكن من المؤكد انه سيكون ادنى بكثير عن السنة الماضية وقد يصل الانخفاض الى خمسة دولارات.

وسيؤثر ذلك بالطبع على الايرادات من العملة الصعبة، التي يحتمل ان تنخفض بمقدار الثلث، الامر الذي سيؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي ووضع الموازنة وميزان

الكويت

اللجوء الى الاحتياطيات لسداد العجز الهائل

سنة صعبة تواجه حكومة سعد العبد الله والميزانية عجزها ٦ مليارات دولار!

□ يعرف المسؤولون انهم سيواجهون سنة مالية صعبة، فالاقتصاد تضرر بشدة من ضعف اسعار النفط ويتوقعون ان يرتفع العجز الى ٦ مليارات دولار في ميزانية سنة ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

وكان مجلس الامة (البرلمان) وافق على ميزانية حجمها ٤,٣٦٢ مليار دينار (١٤,٢١ مليار دولار) في السنة المالية التي بدأت في الاول من تموز/ يوليو الماضي وتتوقع عجزا صافيا قدره ١,٩١٩ مليار دينار وعجزا اجمالياً حجمه ٢,١٦٣ مليار دينار.

وتحمل الميزانية رقمين للعجز لان القانون يلزم الحكومة بايداع ١٠٪ من اجمالي العائدات في صندوق مالي تديره الهيئة العامة للاستثمار المملوكة للحكومة التي تدير استثمارات تزيد قيمتها على ٥٠ مليار دولار معظمها في الخارج.

وقدرت الميزانية الجديدة، الموافق عليها، العائدات النفطية بنحو ١,٨٩٤ مليار دينار والعائدات غير النفطية عند ٥٥٠ مليون دينار.

وسيتم تغطية العجز من احتياطيات البلاد المتضررة في اقتصاداها بسبب هبوط اسعار النفط العالمية الى ادنى مستوياتها في سنوات عشر. والمحت حكومة سعد العبد الله في الآونة الاخيرة الى الحاجة الى تغيير في السياسة للسماح بعمليات اقتراض محلية لتغطية العجز في الميزانية اضافة الى تقليص الدعم.

وتم تقدير ايرادات مبيعات النفط على اساس سعر يبلغ ١٠ دولارات للبرميل لانتاج قدره ١,٩٨ مليون برميل في اليوم ويسعر صرف يبلغ ٣٠١ فلس مقابل الدولار (الدينار الف فلس). وظلت الحكومة لسنوات طويلة تقدر ايرادات ميزانيتها على اساس متوسط سعر قدره ١٣ دولاراً للبرميل. وقلصت هذا السعر في وقت سابق من هذه السنة الى ١٢ دولارا للبرميل قبل ان تخفضه لجنة برلمانية دولارين اخرين.

وقال خبراء اقتصاديون ثقات انه من المتوقع ان يتراوح حجم العجز في ميزانية الكويت للسنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ بين ٣٠٠ مليون و٥٠٠ مليون دينار.

ومن المتوقع ان يبلغ حجم العجز الصافي في ميزانية السنة الماضية ١,٢٧٤ مليار دينار. وتراوحت اسعار خامات النفط حول ١٤,٤ دولار للبرميل في ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

ويزيد اجمالي العجز نحو ٣٥٠ مليون دينار مع ايرادات اجمالية فعلية قدرها ٣,٥٩٥ مليار دينار. وتوقع هؤلاء الخبراء عجزا صافيا في ١٩٩٨ - ١٩٩٩ يتراوح بين مليار و١,٥ مليار دينار على اساس متوسط سعر للنفط يتراوح بين ١٠ دولارات و١٣ دولاراً للبرميل.

ومن المتوقع ان تبقي حكومة سعد العبد الله مستوى انفاقها عند ٤ مليارات دينار في السنة المالية الحالية، غير ان المراقبين يشكون في ان تصل العائدات غير النفطية الى ٥٥٠ مليون دينار كما ورد في الميزانية.

وقد تسربت بيانات توضح ان الحكومة قدرت الانفاق الفعلي للسنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ عند ٣,٣٣ مليار دينار بانخفاض كبير عن توقعات مبدئية قدرها ٤,٣٧٨ مليار دينار.

وقال اقتصاديون ان من المنتظر ان يصل الانفاق الفعلي الى حوالى ٤ مليارات دينار بعد ادخال بعض التعديلات. وكشفت بيانات رسمية غير نهائية ان ايرادات النفط في سنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ فاقت التوقعات وبلغت ٣,٢٠٦ مليار دينار مقارنة مع الرقم المتوقع في الميزانية والبالغ ٢,٥٥٥ مليار دينار. غير ان العوائد غير النفطية بلغت ٣٨٩ مليون دينار مقارنة مع الرقم المتوقع والبالغ ٥٥٠ مليونا.

وبفضل ارتفاع اسعار النفط، سجلت العوائد النفطية ٤ مليارات دينار في السنة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧ عندما حققت الحكومة اول فائض في الميزانية في ١٥ سنة وبلغ ٥٠٢ مليون دينار.

وكان صافي الفائض ٦٣ مليون دينار بعد تحويل ١٠٪ من اجمالي الايرادات الى الهيئة العامة للاستثمار.

نقاشات سرية في واشنطن حول الإنسحاب من الخليج

هجوم على العلاقات المنحرفة بين السياسة الأميركية والأنظمة الخليجية!

❐ **واشنطن ـ «الميزان»:**

قبل قرار الرئيس بيل كلينتون قصف أهداف م في كل من أفغانستان والسودان د اتهام المنشق السعودي أسامة بن لادن بتفجير السفارتين الأميركيتين في روبي ودار السلام بأيام قليلة، كان هناك اتجاه متزايد في الدوائر الأمنية الاميركية ي ربط تفجير السفارتين الاميركيتين في «نيروبي» و«دار السلام»، بالتفجيرين اللذين تعرضت لهما القوات الاميركية في الرياض والخبر في المملكة العربية السعودية، فراحت الدوائر المذكورة تعيد الى النقاش الداخلي والسري موضوع الوجود العسكري الاميركي في منطقة الخليج. (راجع الصفحة الاولى من هذا العدد).

فقد كانت الدعوات الى سحب القوات الاميركية من الخليج مقصورة حتى الآن على بعض الدول والقوى في المنطقة. إلا انها الآن امتدت لتشمل قطاعاً نافذاً من المؤسسة الاميركية.

وهذه الجهات الاميركية ترى ان هنالك جملة من الاعتبارات تجعل من الوجود العسكري الاميركي في الخليج غير ذي موضوع او اهمية منها:

١ ـ ان الوجود العسكري الاميركي في دول الخليج العربي مكلف مالياً، اذ ان كلفته السنوية تصل في معدلها الى حدود ٥٠ مليار دولار. وحتى لو دفعت الدول النفطية العربية التي تتواجد القوات الاميركية على اراضيها جزءاً ملحوظاً من هذه الكلفة، فإنها تبقى عالية جداً على ا لمكلف الاميركي.

٢ ـ ان اعتماد دول الخليج على القوات الاميركية منذ حرب الخليج الثانية ضد العراق سنة ١٩٩٠، جعل من تلك الدول الخليجية محميات عسكرية اميركية، الامر الذي ادى الى نتيجتين سلبيتين:

● اعتماد دول الخليج على الحماية الاميركية واهمال الدفاع الذاتي.

● تأليب القوى السياسية والمتطرفة في المنطقة ضد الولايات المتحدة وتزايد العمليات الارهابية ضد المؤسسات الاميركية والرعايا الاميركيين كما حدث في شرق افريقيا، وقبل ذلك في المملكة السعودية ذاتها.

٣ ـ ان الفرضيات التي يقوم عليها تبرير الوجود العسكري الاميركي، وتحوّل دول الخليج الى محميات عسكرية أميركية، لم تعد مقنعة بل هي فرضيات خاطئة في الاساس، ذلك انها تقوم على اساس وجود اخطار خارجية تهدد دول الخليج، خصوصاً من ايران والعراق.

غير ان الواقع القائم الآن يستبعد هذه الاخطار الخارجية بالنظر الى التحولات التي جرت في طهران وبغداد خلال العقد الماضي، منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، ونشوء اطار جديد للاخطار التي تتهدد دول الخليج لا تستطيع معها الولايات المتحدة ان تقدم ضماناً مباشراً كما تفعل من خلال وجودها العسكري الظاهر.

فالاطار الحقيقي للأخطار الخليجية الراهنة ناشىء من مخاطر داخلية وبينية، اي الاخطار الناشئة في داخل كل بلد خليجي من خلال التململ الشعبي او الصراعات الطائفية او الاختلالات الاجتماعية، كما هو الحال في البحرين مثلاً، او من الخلافات الحدودية بين البلدان الخليجية المتجاورة كما هو الحال بين الرياض وصنعاء، او بين الدوحة والمنامة.

وصفة الانسحاب

ان القائلين داخل الدوائر الاميركية بضرورة انسحاب القوات الاميركية من الخليج، يعللون هذه «الضرورة» تعليلاً اقتصادياً في الدرجة الاولى:

اولاً، بسبب الكلفة المالية العالية للوجود الاميركي.

ثانياً، لأن المصالح الاميركية الحقيقية لم تعد تستوجب هذا القدر من الالتزام العسكري خصوصاً بالنسبة الى مصادر الطاقة واسواق النفط والغاز.

اما بعد تفجيرات كينيا وتانزانيا، فقد بدأت تلك الدوائر تضيف العامل الامني الى العامل الاقتصادي، معيدة طرح موضوع التفجيرات السابقة التي جرت في المملكة العربية السعودية قبل اكثر من سنتين.

لكن ما يقلق الدوائر الاميركية على الرغم ن وجاهة الحجج الداعية الى الانسحاب من الخليج، ان دول الخليج لا تسعف على الانسحاب الاميركي باتخاذ الخطوات اللازمة التي تغني عن الوجود العسكري الاميركي الظاهر، خصوصاً ان الاخطار الامنية الداخلية والبينية اصبحت احتمالاتها اكبر بالنظر الى هبوط اسعار النفط وتردي العائدات المالية للدول النفطية وما يرافق ذلك من ضيق وتقليص في الانفاق والرعاية الاجتماعية. وهناك في واشنطن من يتهم الحكومة الاميركية بأنها لم تبذل جهوداً كافية او حازمة لحمل دول الخليج على تحمل مسؤوليات الدفاع الوطني والاقليمي بصورة جدية، بحيث تحول الخليج الى مستودع كبير للاسلحة المتراكمة من غير وجود قوات او انظمة دفاعية حقيقية ومقتدرة. وقد كان لتحول دول الخليج الى ترسانة كبيرة من الاسلحة والاعتدة العسكرية، غير المجدية كاداة دفاعية حقيقية، مفعول عكسي بالنسبة الى واشنطن، لأن قطاعات كبيرة من الرأي العام العربي في الخليج وخارجه تعتقد ان الولايات المتحدة هي التي تضغط على حكام الدول الخليجية لشراء كميات كبيرة من الاسلحة الاميركية والاوروبية من غير قدرة على استيعابها ومن غير اعتبار لاحوالها المالية والاقتصادية، الامر الذي زاد من فاعلية التحريض ضد الوجود الاميركي، وبالتالي تزايد الاخطار الامنية.

غير ان هناك من يرد هذه الحجة بالتأكيد الاحصائي على ان نزعة دول الخليج الى التسلح تقوم على اعتبارات قد لا يكون الهاجس الامني في مقدمها، اذ يقول هؤلاء ان المملكة العربية السعودية اشترت من الاسلحة، قبل حرب الخليج سنة ١٩٩٠، ما يزيد بمبلغ ١٥ مليار دولار عما اشترته بعد الحرب.

وكذلك البحرين، اشترت من الاسلحة بين سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٠ اكثر مما اشترته بعد حرب الخليج الثانية.

احباط مجلس التعاون

اما على الصعيد الاقليمي، فإن مجلس التعاون الخليجي الذي مضى على قيامه حتى الآن ١٧ سنة، لم يتمكن حتى الآن من انشاء قوة عسكرية اقليمية فعالة، او التحول الى منظمة اقتصادية اقليمية قادرة على ادامة قوة عسكرية بشرية كافية لمقتضيات الدفاع الاقليمي. وفي بعض الدوائر الاميركية في واشنطن من يلوم الولايات المتحدة لعدم دفع الدول الخليجية الى مفهوم تطبيقي ممكن للدفاع الجماعي في الاقليم الخليجي. وفي هذا المجال نشأ جدال في واشنطن جانب منه يقوم على اساس ان الدول الخليجية مجتمعة في مجلس التعاون الخليجي، لا تملك القوى البشرية الكافية للدفاع الجماعي الاقليمي الفعال، وجانب اخر، يقوم على أساس ان الولايات المتحدة لم تبذل جهوداً كافية لاقناع الدول الخليجية بضم الجمهورية اليمنية الى مجلس التعاون من أجل زيادة القدرة البشرية وزيادة التناسب بين تلك القدرة والاسلحة المكدسة.

ويقول هؤلاء ان واشنطن في هذه الناحية تحديداً كانت تراعي المملكة العربية السعودية اكثر مما يجب او تستوجب الضرورات الامنية، لأن الاعتراض على دخول اليمن في الاسرة الخليجية هو اعتراض سعودي في المقام الاول.

ثم انه في غياب نظام خليجي فعال للامن الجماعي، يستطيع حل النزاعات البينية، خصوصاً النزاعات الحدودية، كما هو الحال بين البحرين وقطر، تبقى تلك النزاعات عرضة للانفجار المفاجىء، على نحو يمكن ان يجرّ الولايات المتحدة، او ان يدفعها الى الانحياز الى هذا الجانب او ذاك، خصوصاً ان الدول الخليجية الضعيفة تستقوي بطبيعتها على جيرانها بقوى خارجية، او تحاول ذلك.

العلاقات المنحرفة

يقول خبراء الخليج في الدوائر الاميركية المعنية، ولا سيما منهم من يعارض الوجود العسكري الاميركي هناك ويدعو الى انسحابه، ان العلاقات الاميركية الخليجية لا تقوم فقط على منطق خاطىء، كما تقدم، بل إنها تقوم ايضا على «توجهات منحرفة».

وجانب من هذه العلاقات المنحرفة مصدره الدول الخليجية ذاتها، لكن الجانب الاكبر يعود الى قبول واشنطن بمثل هذا النوع من العلاقات. فالدول الخليجية تريد بقاء الحماية الاميركية وتتوسلها، وفي الوقت ذاته تريد ابقاء الوجود الاميركي خفياً لئلا تستثير شعوبها وبقية شعوب المنطقة ودولها. أي انها تريد القوات الاميركية الى درجة كافية للحماية، لكنها تريدها بصورة غير مثيرة للمشاعر الشعبية المحلية.

وهذا النوع من التوازن المطلوب بين الاحتياجات العسكرية والاعتبارات السياسية المحلية، ادى الى ترتيبات ملتوية ومنحرفة بين الفريقين، كل ذلك وليس بين الولايات المتحدة وبين حلفائها او محمياتها في الخليج معاهدات دفاعية رسمية.

فما هو قائم الآن مجموعة من اتفاقات التعاون الامني الثنائي بين الولايات المتحدة وكل من البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة. اما المملكة العربية السعودية فقد امتنعت حتى عن توقيع مثل هذه الاتفاقات لاعتبارات سياسية محلية، على الرغم من ان الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية اقوى بكثير من روابط واشنطن مع أي من الدول الخليجية الاخرى.

فعلى أي اساس اذن يقوم التعاون الدفاعي بين واشنطن والرياض؟

انه يقوم على اتفاقات تفاهم غير رسمي منذ زمن طويل.

هذا النمط من العلاقات هو الآن موضع نقاش واعتراض داخل الدوائر الامنية الاميركية من خلال ما رشح من مناقشات جارية الآن منذ تفجيرات نيروبي ودار السلام.

كلفة اعباء الحماية

ان كلفة اعباء الحماية الاميركية لدول الخليج ومشكلة اسهام الدول الخليجية فيها امتدت المناقشات حولها من الدوائر الداخلية الى ردهات الكونغرس والرأي العام، الذي يستغرب ان يتكبد دافعو الضرائب الأميركيون تلك الكلفة الكبيرة دفاعاً عن انظمة ملكية او اميرية غنية بالنفط.

وتحت ثقل هذا الشعور العام في الولايات المتحدة اصرّت واشنطن على مساهمة الدول الخليجية في كلفة الحماية العسكرية. لكن الانتقاد الاميركي لهذه المساهمة لا يقتصر على مقدار المساهمة الخليجية، بل على النظرة اليها على نحو ينتقص من هيبة الوجود الاميركي باعتباره في اطار هذه النظرة قوات مرتزقة، اي انها تقوم بحماية تلك الانظمة لقاء اجر. وهذا التصور قد يكون في طليعة الاعتبارات الداعية الى وضع حد للترتيبات الاميركية في الخليج، لأن الأميركيين يريدون من الخليجيين، ان يكون الدم لا المال هو اساس العلاقة، أي انه ما لم يكن الخليجيون مستعدين لبذل دمائهم في الدفاع عن بلدانهم، فان الراي العام الاميركي، لن يقبل بالتضحية بدماء ابنائه دفاعاً عن الدول الخليجية لقاء حفنة من المال.

لكن المشكلة الراهنة ان الدول الخليجية حسب اوضاعها المالية والاقتصادية الراهنة، لا تستطيع ان تفي بكلفة الخدمات الدفاعية المطلوبة. واذا اعطت اولوية لهذه الخدمات، فإنها تدفع بنفسها الى ازمة اقتصادية خطيرة. ولذلك فإن الولايات المتحدة تواجه مأزقاً لا يقل عن مأزق الدول الخليجية من هذه الناحية، لان دافعي الضرائب في الولايات المتحدة لا يستطيعون تحمل كلفة الوجود العسكري في الخليج بينما لاتزال حكومتهم ملتزمة به.

خطل الخطر العراقي ـ الايراني

منذ ان تبنى انطوني لايك، اول مستشار للامن القومي في ولاية كلينتون الاولى، سياسة الاحتواء المزدوج لايران والعراق، على انها السياسة الضامنة لامن الخليج والمصالح الاميركية فيه، صدرت في مراكز البحوث والدوائر الامنية الاميركية انتقادات جذرية لتلك السياسة، باعتبارها قائمة على فرضيات جيوبوليتيكية خاطئة، فضلاً عن خطل منطقي فيها فوق التناقضات العملية. حتى ان بعض الخبراء الاستراتيجيين الكبار في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون)، اضطر الى الاعتراف بأن سياسة الاحتواء المزدوج من شأنها ان تطيل امد الوضع الراهن وتدفع بواشنطن الى انفاق مبالغ كبيرة من المال، وبذل مجهودات جبارة للحفاظ على الوجود العسكري المتقدم في المنطقة الى امد اطول مما تستدعي الضرورة.

وفي واقع الامر تعترف الدوائر الاميركية ضمناً بأن المبررات العلنية للسياسة الاميركية تجاه ايران، تتضمن مبالغات كبيرة في قوة ايران الفعلية، وفي قدرتها على التدخل في شؤون جيرانها، وفي مدى تأثيرها على الحركات الاسلامية خارجها. وبالنظر الى هذه المبالغات يرى نقاد السياسة الاميركية في واشنطن، ان ذلك قد فعل فعله السلبي على جهتين:

● الجهة الاولى، عرقلة مساعي المصالحة بين واشنطن وطهران الى امد اطول مما يستوجب الامر واقعياً.

● الجهة الثانية، انها بالتركيز المبالغ فيه على الدور الايراني في العمليات الارهابية صرف الانظار عن المساعي الجدية المطلوبة لتبيّن مصادر الارهاب العالمي الفعلية. فاذا لم يثبت بالدليل القاطع انه ليس لايران ضلع البتة في عمل ارهابي ما، فان اي عمل ارهابي في المطلق يضع المسؤولية في الذهن الاميركي العام على ايران، حتى ولو كان الامر خلاف ذلك.

وبالنسبة الى العراق ايضاً، هناك مبالغات كبيرة في الولايات المتحدة حول الخطر العراقي. فمن الناحية الواقعية، هنالك عدم تناسب بين ما يمكن للعراق ان يتهدد به الولايات المتحدة ومصالحها وبين الموارد الهائلة التي تسخّرها واشنطن لمجابهته. بل ان بين الدارسين والباحثين الاميركيين من يعتبر ان العراق الضعيف الممزق المهزوم، يشكل خطراً اكبر على الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة من الدولة العراقية القوية والموحدة كما كانت سائدة في مطلع الثمانينات.

وفي هذا المجال يتضح التناقض في فرضيات السياسة الاميركية تجاه العراق. اذ ان مصلحتها الحقيقية هي في قيام عراق قوي، بينما سياستها الراهنة تحت ستار الدفاع عن دول الخليج، تفعل فعلاً معاكساً.

ومن اوجه هذا التناقض ايضاً انه يعزز العلاقات المنحرفة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، لأن الخليجيين يعتقدون جدياً ان الولايات المتحدة تبالغ بوجود الخطر العراقي كذريعة لتبرير ادامة وجودها العسكري في المنطقة.

الامن الداخلي والازمة الاقتصادية

وكما أن الخليجيين يرمون واشنطن بالتذرع بالخطر العراقي لادامة الوجود العسكري في بلدانهم، فان الاميركيين يرون ان بعض الدول الخليجية يثير الخطر الايراني مرضاة لواشنطن في الظاهر، بينما الغاية في الواقع استدراج الحماية الاميركية في تلك الدول الخليجية الصغيرة ضد الهيمنة السعودية.

وفيما يعتبر بعض الاستراتيجيين في واشنطن ان الوجود العسكري الاميركي في الخليج ضروري لمواجهة الاخطار العراقية والايرانية في آن معاً، فإن هذا بحد ذاته ينطوي على مفارقة امنية هائلة فوق انه، كما تقدم، يقوم على فرضية خاطئة ومبالغ فيها. اذ ان المسؤولين في الخليج يشعرون بان الوجود العسكري الاميركي من شأنه مع الوقت ان يؤدي الى اختلال في الامن الداخلي.

وفي هذه الموازنة ايضاً هناك تناقض في الاساس، مما يؤكد العلاقة المنحرفة بين الفريقين. لأن المخاطر الامنية الداخلية الممكن ان تنشأ من الوجود العسكري الاميركي، كما تبين من تفجيرات الرياض والخبر، تفوق ما يمكن ان يقدمه هذا الوجود العسكري من امن وضمان ضد العدوان الخارجي، باعتبار ان نشوء الاضطراب الداخلي احتمالاته اكبر بكثير من نشوء عدوان خارجي.

اما الاستحقاق الملح امام دول الخليج، وهو استحقاق مؤجل منذ ربع قرن واكثر، فهو الاستحقاق القاضي بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تفادياً للمشكلات التي تحمل في طياتها انفجاراً امنياً كبيراً يهدد الانظمة والمجتمعات الخليجية معاً. فقد اجلت دول الخليج تلك الاصلاح المطلوبة، بسبب البحبوحة المالية الزائدة التي دفقت عليها ايام الطفرة النفطية منذ اوائل السبعينات، بحيث اكتسبت الحكومات والمجتمعات الخليجية عادات سيئة ومستجدة من الصعب تغييرها بصورة سلمية.

وبالنظر الى تأجيل تلك الاستحقاقات الاصلاحية، واصلت الحكومات الخليجية ممارسة عاداتها الاتفاقية السيئة، على الرغم من الشح في مواردها بعد هبوط اسعار النفط، الامر الذي اوقع ميزانياتها في عجز مزمن، فلم يعد ممكناً ادامة هذا النمط السياسي الاقتصادي الاجتماعي. ولذلك، بدأت الانظمة الخليجية تواجه معارضة ملحوظة في فريقين متناقضين في المجتمعات الخليجية:

● فريق الاسلاميين الاصوليين المتطرفين.

● الفريق الليبرالي الديموقراطي المتأثر بالثقافات والممارسات الغربية.

فريق يدعو الى اقامة دولة اسلامية تنهي الانظمة الحالية التي تعتبرها انظمة قمعية وفاسدة وغير عادلة، ومرتبطة بالقوى والمصالح الاجنبية. وفريق يدعو الى زيادة فسحة الانفراج ويضغط باتجاه المزيد من المشاركة الشعبية في الحكم وفي النظام السياسي، وحماية الحريات المدنية وحقوق الانسان وما الى ذلك من اصلاحات.

وهكذا تجد الانظمة الخليجية نفسها بين تيارين متناقضين تحاول ارضاء كل منهما ارضاء شكلياً او لفظياً بغية الحفاظ على الوضع الراهن، وهي من هذه الناحية تشبه في مأزقها المذكور المأزق الذي تواجهه واشنطن، ليس فقط ازاء دول المنطقة، حيث يشار الى اخطار في غير موضعها، ويجري تجاهل مصادر الاخطار الحقيقية، انما ايضاً داخل الدوائر المعنية في اميركا، حيث يقوم صراع بدأ يزداد حدة بين دعاة الوضع الراهن بالنسبة الى الوجود العسكري في الخليج وتجميله، وبين دعاة الانسحاب المبكر وتحميل دول الخليج مسؤولياتها التي تتهرب منها.

هذه الاستحقاقات الخليجية والاميركية المؤجلة طويلاً اصابتها قنابل نيرويي ودار السلام فهزتها على نحو اشد مما يتصور كثيرون.

الإقتصاديون يتحفظون على التبادل بين الدول المجاورة

إقليمية التجارة تضر بالتجارة العالمية!

❐ ربما كان من المفاجئ، في اقتصاد عالمي التوجه، أن الدول تميل الى زيادة التبادل التجاري مع جيرانها. وتقدم الجغرافيا واحداً من التفسيرات لهذا الاتجاه: بما أن الدول قد خفضت الحواجز الجمركية فيما بينها، فإن القرب الجغرافي باتت له أهمية أكبر بالنظر الى تزايد الأهمية النسبية لتكاليف النقل. وهذا مكسب اقتصادي يستدعي التهليل له. غير أن هناك سبباً آخر للنمو السريع في التجارة بين الدول المتجاورة قد يكون أقل براءة. ذلك أن انتشار اتفاقيات التجارة الإقليمية من شأنه أن يدفع الدول المتجاورة الى الاتجار مع بعضها البعض في حين يكون من الأفضل والأفعل لها أن تصدر الى أماكن بعيدة وتستورد منها.

هنالك الآن ما لا يقل عن ٨٠ اتفاقية إقليمية تمنح الدول المتجاورة أفضلية الدخول الى أسواق بعضها البعض. وأشهر هذه الاتفاقيات: الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا)، التي تربط بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، و«ميركوسور» في أميركا الجنوبية. لكن هناك عشرات الأمثلة الأخرى. وما عدا ثلاثة من أعضاء «منظمة التجارة العالمي»، وعددهم ١٣٠ عضواً (باستثناء اليابان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ)، ينتمي أولئك الأعضاء جميعاً الى حلف إقليمي واحد على الأقل.

وعلى وجه العموم، لا يبدي الاقتصاديون حماساً للتوجه الإقليمي لاعتبارين رئيسيين:

أولاً، يساورهم قلق من أن التعرفات الجمركية التفضيلية تؤدي الى الدفق التجاري بصورة غير فعالة، وهي عملية يطلقون عليها عبارة «تحويل مجرى التجارة». ففي عالم مكتمل البنية، يجب أن تتحدد الأنماط التجارية بالكلفة النسبية بين صنع البضائع محلياً وبين شرائها من بلدان مختلفة، وهو المبدأ الذي يطلق عليه الاقتصاديون اسم «مبدأ المنفعة المقارنة». فإذا استوردت أميركا أجهزة التلفزيون من المكسيك لمجرد أنها معفية من التعرفة الجمركية، حتى لو كانت لماليزيا ميزة مقارنة أفضل من حيث صنع أجهزة التلفزيون، فإن ذلك يفقد التجارة منافعها الرئيسية.

ثانياً، وهو الاعتبار الأهم المولد للقلق، أن الإقليمية من شأنها أن تعرقل الجهود الرامية الى تحرير التجارة على الصعيد العالمي. ويقول معارض بارز للإقليمية هو جاغديش باغاواتي، استاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا في نيويورك، أن مناطق التجارة الإقليمية هي «حواجز معرقلة» لا «كتل بناءة» في عملية تحرير التجارة العالمية.

لكن حجة البروفسور باغاواتي ليست محكمة كما يدعي. فقد اعترف، مع اقتصاديين آخرين في ندوة نشرتها «الصحيفة الاقتصادية» في شهر تموز/يوليو الماضي، بأنه ليس هنالك جواب قاطع وواضح عن السؤال حول ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الإقليمية جيدة أوسيئة، كما إن هناك خلافات ومنازعات في الرأي حول النتائج القائمة على التجربة.

ومن مجالات الاختلاف في الرأي، مدى التحويل في مجرى التجارة. ويقول بعض الاقتصاديين، أن الاتفاقات التفضيلية بين «الشركاء التجاريين الطبيعيين»، أي بين الجيران الذين تقوم بينهم تجارة كثيفة بطبيعة الحال، لن يكون لها أثر يذكر على الأنماط التجارية. لكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة. فالولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للمكسيك، لكن المكسيك ليست أكبر شريك لها، بينما ليست هنالك تجارة تذكر بين المكسيك وكندا. يضاف الى ذلك، أن حجم التجارة السابق قد يكون أي شيء سوى أنه «طبيعي». وعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة منذ زمن طويل تمنح الدخول التفضيلي للبضائع المجمعة في معامل «ماليكادورا» المكسيكية التي تستخدم أجزاء مصنوعة شمال الحدود.

والأهم من ذلك، يتوقف تأثير الاتفاق على ما إذا كانت البضائع المكسيكية، أو يمكن أن تصبح، بديلاً عن بضائع مصنوعة في تايوان مثلاً، وما إذا كانت الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التايوانية أعلى بكثير من تلك المفروضة على البضائع المكسيكية المماثلة، وليس على ما إذا كانت أميركا تتاجر أكثر مع المكسيك، بادىء ذي بدء.

وبالتالي، فإن هناك مقياساً واحداً حاسماً يجب على أساسه الحكم على الاتفاقات الإقليمية وهو مقدار التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء. وتبين الدراسات أن التعرفات الخارجية العالية التي تفرضها «ميركوسور» تدفع الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأوروغواي الى الاستيراد من بعضها البعض على الرغم من أنه أجدى لها وأفضل أن تبتاع البضائع من أماكن أخرى. وقد يكون للتعرفات الجمركية الموحدة في الاتحاد الأوروبي الأثر ذاته، على الرغم من أنها أدنى بكثير من تعرفات «ميركيسور».

لكن حتى لو كان تحويل مجرى التجارة كبيراً، فإنه ليس واضحاً أن الإقليمية تقف عائقاً أمام الجهود الواسعة لتخفيض الحواجز التجارية. وهذا يمكن إنجازه بطريقتين مختلفتين: الطريقة التقليدية عبر المفاوضات المتعددة الأطراف لكنه من المتصور أيضاً أن تجمعات التجارة الإقليمية يمكن أن تندمج فيما بينها. وعلى سبيل المثال، تروج تكهنات بأن منظمة «نافتا» قد تندمج في النهاية مع «ميركوسور»، وأن الأوروبيين قد يشكلون كتلة مع الأميركيين عبر الأطلسي.

ومن الممكن أن تخلق التوجهات نحو الإقليمية حافزاً لتحرير التجارة في البلدان المستثناة من الاتفاقات التجارية الإقليمية. ذلك أنه مع تزايد واتساع التجمعات الإقليمية، تتزايد أيضاً كلفة بقاء غير الأعضاء خارجها. فالشركات العاملة خارج بلدانها سوف تضغط على حكوماتها لتخفيف الحواجز التجارية كي يتاح لها الدخول في تلك التجمعات. وفي المقابل، فإن الشركات القائمة حالياً ضمن التجمع الإقليمي، سوف تقوم بطبيعة الحال بمساع ضد انضمام بلدان أخرى لأن ذلك يعرضها الى مزيد من المنافسة.

إن الأحلاف الإقليمية قد تساعد على توقف الإصلاحات باتجاه الأسواق الحرة، خصوصاً في الدول النامية. كما إنها قد تولد أفكاراً رائدة جديدة يمكن اعتمادها فيما بعد على نحو متعدد الأطراف. وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقية التجارة الحرة بين أستراليا ونيوزيلندا تتطرق الى معالجة سياسة المنافسة، وهو موضوع لم تلامسه بعد «منظمة التجارة العالمية».

لكنها أيضاً قد تتضمن أحكاماً تتدخل في حرية التجارة بدلاً من دفعها وتعزيزها. وهي كذلك قد تصرف نظر الحكومات عن الجهود من أجل التحرير المتعدد الأطراف للتجارة. كما إنها قد تكون عرضة للاستغلال من قبل جماعات الضغط باتجاه الحماية التجارية. وليس من المستبعد في الحقيقة أن تنجرف الأمور باتجاه قيام كتل تجارية متنافسة تميز ضد بعضها البعض.

والنقطة الجديرة بالملاحظة هي أن الإقليمية ليست بالضرورة جيدة أو سيئة للتجارة الحرة. لكن على وجه العموم، من الأفضل أن تقوم تجمعات إقليمية منفتحة على بقية العالم بدلاً من التجمعات المنغلقة. ومن المرجح أن ترحب الحكومات التي تحبذ التجارة الحرة بمثل هذا الانفتاح، كما إنه من المرجح أن تكون أقل ميلاً الى التمييز ضد الدول غير الأعضاء، بالمقارنة مع التجمعات التي تميل الى الحماية.

ولذا فإن نجاح الجهود العالمية لتحرير التجارة يتوقف بصورة رئيسية على ما إذا كانت الحكومات راغبة بالتحرك في هذا الاتجاه، وليس على ما إذا كانت تحاذر الاتفاقات الإقليمية أو تسعى اليها.

عن مجلة «إيكونوميست»

AL-MIZAN
ميزان
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان لآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة		■ في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولاراً
للأفراد	١٠٠ جنيه	للأفراد	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	لمؤسسات والشركات	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

كلينتون الجزويتي

❐ وسط الأزمة الصاخبة التي اجتاحت رئاسة بيل كلينتون في البيت الأبيض بسبب مغامراته الجنسية، كان العارفون بطبيعة ثقافة الرئيس الأميركي ومهاراته السياسية، وعلى رأسهم الأساتذة الذين درس عليهم في جامعة جورجتاون في واشنطن، واثقين بأنه سوف يتجاوز الأزمة باقل ما يمكن من الضرر بسجل رئاسته بين الرؤساء الواحد والأربعين الذين سبقوه في البيت الأبيض. يضاف الى ذلك أن الرئاسة في أميركا أقوى وأرسخ مما هو ظاهر، بحيث أن الرؤساء الذين تلطخت سمعتهم لأسباب مشابهة، وآخرهم ريتشارد نيكسون، أعيد اليهم كثير من الاعتبار في كتب التاريخ السياسي والأدبيات السياسية، ولو بعد حين.

أما في المسائل الجنسية، كما في حالة كلينتون، فهنالك حالتان بارزتان لم تمنعا تصنيف بطليهما بين أعاظم الرؤساء، وهما جون كنيدي في مطلع الستينات من هذا القرن، وعلاقته الطنانة مع الممثلة الحسناء الراحلة مارلين مونرو، وتوماس جيفرسون في أواخر القرن الثامن عشر الذي كان على علاقة جنسية مع إحدى عبيداته السود التي انجب منها طفلاً غير شرعي، على الرغم من البيوريتانية الصارمة التي كانت سائدة في أميركا في ذلك الوقت. ومع ذلك بقي جيفرسون على منزلته كواحد من الآباء المؤسسين للجمهورية والدستور.

وعندما كان كلينتون طالباً في جامعة جورجتاون، وهي أهم وأقدم جامعة للآباء اليسوعيين في الولايات المتحدة، لفت كلينتون انتباه احد مدرسيه بفهمه العميق للفلسفة العملية، بحيث حاول الاستاذ المذكور اقناعه بالانضمام الى سلك الآباء اليسوعيين!

ويقول دايفيد مارانيس، في كتابه عن سيرة كلينتون، انه عندما اعتذر كلينتون عن الانضمام الى الجزويت بحجة انه ليس كاثوليكياً، قال الاستاذ: «لقد رأيت فيه جميع الملامح والمزايا الجزويتية!»

ويعرف اللبنانيون أكثر من غيرهم، وربما أكثر من الأميركيين، ما هي هذه الملامح والمزايا الجزويتية منذ تأسست في بيروت في القرن الماضي جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، التي لا تقل شهرة وأهمية عن جامعة جورجتاون.

ونقترح على كاتب سيرة كلينتون، إذا أراد أن يصدر طبعة جديدة ومنقحة عن هذه السيرة تتضمن الفترة الراهنة ومسلسلاتها الغرامية، أن يقرأ قصيدة لشاعر لبناني في الجزويتية، مطلعها:

لا تأمنَنْ لراهب جزويتي ...

التكاثر والتناقص

❐ لم تتغير آراء الدارسين الاقتصاديين في مسألة أساسية من المسائل التي تشغل العالم قديماً وحديثاً، كما تغيرت بالنسبة الى مسألة خطر التكاثر السكاني، باعتبار أن هذا التكاثر إذا استمر سوف يؤدي الى انفجارات غير محمودة العواقب، بالنظر الى محدودية الموارد الطبيعية في العالم. وكان مالثوس أشهر الذين طرحوا الموضوع بشكل شبه علمي من خلال مقولته بأن المارد تتزايد تزايداً حسابياً بينما السكان يتزايدون تزايداً هندسياً.

لكن التطور العلمي وما أدى اليه من اكتشاف وصنع موارد جديدة، جعل نظرية مالثوس تتراجع حيناً من الزمن لتعود الى الظهور باسم «المالثوسية الجديدة». وهذه أيضاً تراجعت مع الوقت، وهي الآن في أشد مراحل تراجعها.

واستناداً الى تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ عن التصور المستقبلي لسكان العالم، كتب الباحث نيك ايبرشتادت دراسة نشرتها مجلة «المصلحة العامة» الأميركية في خريف السنة الماضية، خلص فيها الى القول بأن عدد سكان العالم سوف يبلغ ذروته بعد ٤٠ سنة ليصل الى ٧#٧ مليار نسمة نظير ٦ مليارات الآن، ليعود بعدها الى التناقص المطرد، بحيث أن العالم سوف يواجه في أواخر القرن المقبل أزمة تناقص لا أزمة تكاثر.

ويؤكد الباحث المذكور أن العالم كله الآن يشهد تناقصاً جذرياً في معدلات التكاثر السكاني، إذ يشهد العالم الصناعي المتقدم هبوطاً في معدل الولادات من ٨#٢ طفل لكل امرأة في الخمسينات الى ٥#١ طفل في الوقت الحاضر، بينما يهبط في الدول النامية والمتخلفة من ٦ الى أقل من ٣ الآن. فليست في أوروبا الآن دولة واحدة تشهد معدلات للإنجاب من شأنها إدامة المستوى الراهن لعدد السكان، فهي كلها على تناقص وتعالج ذلك بأعداد كبيرة من المهاجرين.

ويعدد الباحث الأميركي ثلاث كوارث سوف يشهدها العالم من جراء هذا التناقص:

الكارثة الاجتماعية: حيث لن يكون للأطفال في القرن المقبل أقارب سوى والديهم. لا أشقاء أو شقيقات أو عمات أو خالات أو أعمام وأخوال أو أولاد عمومة وخؤولة.

الكارثة التاريخية: حيث سيفقد كل بلد نصف سكانه كل جيلين.

الكارثة الاقتصادية: حيث لن يكون هناك من الشبان العاملين ما يكفي لتلبية تقاعد المسنين.

ويبدو أن العالم إزاء هذا الوضع الكارثي لا مفر له من تطبيق «الحل الإسلامي» على قول الرسول العربي: «تكاثروا فإني مفاخر بكم الأمم يوم القيامة»!

روسيا

«نظام الحرامية» هزم النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي

انهيار «الروبل» مؤشر للصراع بين «الأوليغارشية» و«الرأسمالية الغربية»!

موسكو ـ «الميزان»:

بعد أقل من ثلاثة اسابيع على التفاهم التاريخي بين روسيا و«صندوق النقد الدولي»، حيث وافق الصندوق على امداد روسيا بقروض قدرها ٢٣ مليار دولار لتخفيف متاعبها المالية والضغط على عملتها، لم تستطع الحكومة الروسية الصمود في وجه الضغوط، الامر الذي حملها على التراجع عن تعهدها بعدم خفض قيمة «الروبل». وقد انعكس ذلك على اسواق المال خصوصاً اسواق الاسهم والسندات في روسيا، كما انعكس سلباً على بعض الأسواق المالية العالمية. ووكانت تلك اول صدمة حقيقية تعرض لها رئيس الحكومة السابق سيرغي كيرينكو، الذي اعتبر اتفاقه مع «صندوق النقد الدولي» بمثابة انتصار مطلق لحكومته، ثم ما لبث ان سلّم بأن ما حدث هو هزيمة تصل الى حد الكارثة. ونتيجة لذلك زقدم الرئيس الروسي بوريس يلتسين،كعادته، على طرد الحكومة بكاملها، ولما يمض على تسلمها المسؤولية ستة أشهر، وأعاد الى السلطة رئيس الحكومة السابق والسياسي المخضرم فيكتور شيرنوميردين، لعله يستطيع وقف التدهور، بما لديه من خبرة وحنكة، على الرغم من عدم ارتياح الأوساط المالية العالمية له نظراً الى موقفه المتأني والمتردد والانتقائي من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الموعودة.

وقد حاول بوريس يلتسين، رئيس الدولة، طمأنة الاسواق قبل الانهيار بالتأكيد على ان حكومته لن تخفض قيمة «الروبل»، ثم حاول ان يظهر ما حدث في غير اطار تخفيض العملة باستخدام لعبة الالفاظ من حيث القول بأن ما جرى ليس تخفيضاً بالمعنى الحرفي بل هو توسيع لنطاق ذبذبة الروبل، لكن من الناحية العملية هبطت قيمة الروبل بما لا يقل عن ٣٠ الى ٣٤٪، ثم عاد الى الهبوط بما لا يقل عن ١٠٪ بعد انتقال رئاسة الحكومة الى شيرنوميردين.

تغيير العملة بعد تغيير النظام

كان الإصرار السابق على عدم التخفيض يقوم على أن ذلك سوف يؤدي الى انهيار مصرفي وتململ اجتماعي، وان اي خيار اخر، مثل امتناع روسيا عن سداد ديونها، يبقى افضل من تخفيض العملة. لكن ما حدث دفع الى التخفيض والى تجميد مدفوعات الديون في الوقت ذاته. وكان المستثمر اليهودي المعروف جورج سوروس، قد قال عشية التخفيض انه ليس لروسيا من خيار سوى تخفيض عملتها واستحداث مجلس للنقد، وهذا ما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين الى القول بأن انشاء مجلس للنقد يقتضي اصدار عملة وطنية جديدة تحل محل «الروبل» وتكون اساساً لفرصة ثانية لنجاح التجربة الرأسمالية في روسيا بعد فشل التجربة الاولى منذ سقوط النظام الشيوعي.

وهذا التصور يضع روسيا مرة ثانية في موقع التحدي للنظام الرأسمالي، المرة الاولى من خلال النظام الشيوعي، الذي فشل في ان يكون بديلاً للرأسمالية، وهذه المرة بفشل الرأسمالية الروسية ذاتها، الامر الذي اعطى انطباعاً عاماً بان الرأسمالية ايضا نظام فاشل...

ومما لا شك فيه ان هناك اسباباً خارجية للأزمة الروسية مثل تلكؤ المؤسسات الدولية والدول الصناعية بتقديم المعونات والخبرات اللازمة، واخيراً انهيار اسعار النفط العالمية التي كانت مصدراً اساسياً من مصادر العملة الصعبة، ثم الأزمة الآسيوية التي انعكست سلباً على الاقتصاد الروسي. لكن جزءاً كبيراً من المشكلات الناشئة هي من صنع الحكومة الروسية ومؤسسات الدولة، والفاعليات الاقتصادية التي حلت محل المؤسسات الشيوعية.

الدولرة والدولار

مما يخفف من أثر الازمة الراهنة على مستويات المعيشة للمواطنين الروس، خصوصاً من جراء التضخم المرافق عادة لتخفيض العملة الوطنية، ان نسبة «الدولرة» او التعامل بالدولار الاميركي في المجتمع الروسي، تعتبر اعلى نسبة في العالم، حيث يتعامل الروس به في مبادلاتهم التجارية وفي تحديد القيمة السوقية للسلع والخدمات.

ومن المفارقات العجيبة ان كميات العملة النقدية الاميركية (البانكنوت) المتداولة داخل روسيا، هي اكبر من كميات الدولار المتداولة في اميركا ذاتها بنسبة تصل الى ١٠٪، اي ان كل ١٠٠ دولار متداولة في الولايات المتحدة يجري تداول ١١٠ دولارات في داخل روسيا!

وبهذا المعنى فان «الروبل» الروسي هو عملة اسمية او شكلية، بينما الدولار الاميركي هو العملة الحقيقية المتداولة والمعترف بها.

ولذلك يقول بعض المؤسسات المالية الدولية، ان روسيا بحالتها الحاضرة، لن تستطيع ادامة عملة وطنية على قدم المساواة او ما يشبه ذلك مع العملات الصعبة الاساسية في العالم. وبالتالي فانه لا مفر أمامها من ربط عملتها الوطنية في النهاية اما بالدولار الاميركي او بالـ «يورو» الاوروبي. لكن حجم الدولرة الراهن في البلاد يرجح الارتباط بالدولار الاميركي.

الرأسمالية المزيفة

كان طريق روسيا، بعد الانقلاب المفاجيء في نظامها الاقتصادي، صعباً للغاية ومؤلماً بالنظر الى اختلاف التصور النظري عن التطبيق العملي، تماماً كما حدث في النظام الشيوعي. فقد كان المقصود بناء نظام جديد وطبيعي على الطريقة الغربية، وبناء اقتصاد السوق. لكن في التطبيق العملي تحول النظام الروسي الى «اوليغارشية» شبه ديموقراطية تقوم على سيطرة جماعة قليلة تسعى الى منافعها الذاتية على الشركات المفصلية، والى جانبها نشأت عصابات اقتصادية تشبه الجريمة المنظمة. وهذا الخيار بين اقتصاد السوق واقتصاد العصابات خيار مازال قائماً، وحسمه لهذه الجهة او تلك سوف يكون كبير الاثر على العالم كله وخصوصاً على الاميركيين والاوروبيين.

فالرأسمالية المزيفة السائدة الآن في روسيا قد تكون اوضح مثال على «الاوليغارشية» التي حلت محل شركات الدولة، وغاية اهدافها زيادة الثروات الشخصية لافرادها. لكن ذلك يترافق في الوقت ذاته مع مداخلات اخرى تلغي بالمعنى الفعلي الشكلية الديموقراطية لنظام الحكم بمعنى تضييق حرية الصحافة والحريات المدنية وتجاهل تطبيق القوانين او تعليق النظم الدستورية الا عندما يكون ذلك مؤاتياً للقلة الحاكمة.

وفوق ذلك انتشار الفساد، ليس فقط في اروقة الحكم والسلطة، بل في الشارع وبين الناس، حيث أصبح الاشخاص والمعارف والعشائر والعصابات والمافيات اهم من المؤسسات والقوانين.

وفي المقابل كان الروس الساعون الى نظام اقتصادي حر على الطراز الغربي يتوخون ان يكون المستهلكون هم محركو السوق، وان تكون سياسات الحكومة الاقتصادية لخدمة الامة لا لخدمة الحاكمين، وان يكون معيار نجاح المواطنين دابهم وابداعهم في العمل، في مناخ تحترم فيه الحريات الشخصية بما في ذلك حق التعبير عن الآراء المخالفة للحكومة، وسيادة الحكم المدني، والحد من الفساد بفعل عوامل تسليط الاضواء عليه ومكافحته بموجب القوانين والنظم الدستورية التي يجب ان تحترمها الحكومة والحكام والمواطنون على حد سواء، في نقيض كامل مع النظام الاوليغارشي القائم.

نظام الحرامية

الواقع ان روسيا ليست على مفترق الخيار بين هذا وذاك بقدر ما هي مكان يتعايش فيه النظامان معاً: اي الرأسمالية على الطراز الغربي، ورأسمالية العصابات الاجرامية او ما يسميه الروس «نظام الحرامية».

وبما ان النظامين هذين يتعايشان على ارض واحدة، فانه من الطبيعي ان يجري بينهما تنافس وصراع في كل المجالات. وبالتالي، فإن البلاد لم تعد في موضع خيار بين هذا وذاك، بل هي تنتظر حسم الصراع بينهما فيكون هناك منتصر ومهزوم. وهنا تدخل العوامل الخارجية في ترجيح كفة احدهما على الآخر.

ولذلك ، فان تعرض الروبل الى عدم الاستقرار كما حدث اخيراً هو اكبر نكسة اصيب بها معسكر الرأسمالية الروسية على الطراز الغربي، ورجحت كفة العصابات الاقتصادية التي تعتمد اساساً على الدولرة ولا تقيم وزناً للعملة الوطنية، ولاً إذا استطاع رئيس الحكومة الجديدة تقويم الأوضاع من خلال تجاربه السابقة في الحكم في السنوات الأخيرة، وتجاربه الأسبق في النظام الشيوعي حيث كان مسؤولاً عن قطاع الطاقة، وكان الآب المؤسس لشركة «غازبروم»، وهي اكبر شركة للغاز الطبيعي في العالم.

وبسبب هذا التفاوت واختلاف اطر العملية الرأسمالية على الارض الواحدة، لم تعد المؤسسات والشركات والمصارف الاجنبية تنظر الى روسيا ككيان واحد متجانس له نظام موحد، بل راحت تصنف الاقاليم الروسية واحداً واحداً على اساس ادائه وممارساته للعملية الاقتصادية وما يرافقها من اطر ادارية وتشريعية.

اشرارهم في الشيوعية اشرارهم في الرأسمالية

الحقيقة ان الوضع الراهن نشأ بفعل الانهيار السريع للنظام الشيوعي، فلم يكن معه مجال للتدرج او التحول التدريجي، كما حدث في الصين مثلاً. وهذا الانهيار السريع جعل المسؤولين عن تسيير النظام الشيوعي السابق بشروره وفساده يغيرون لباسهم او جلدهم، فلبسوا هم انفسهم لبوس الرأسمالية، وراحوا يمارسون العمل الرأسمالي بالطريقة ذاتها التي مارسوا فيها النظام الشيوعي.

وهذا التحول الحرباني، حسب الظروف المحيطة، للنخبة الروسية الحاكمة الجديدة، يحول من دون تصنيفها بأي من المعايير الرأسمالية او الشيوعية، فلا هي ديموقراطية، ولا هي اشتراكية ولا هي محافظة، ولا هي ليبرالية، انها باختصار جشعة ونهمة تريد المال بأي طريق كان.

ومن هنا اطلق على النظام الذي صنعوه «نظام الحرامية»، لانه لا يستطيع ولا يريد معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تهم عموم المواطنين، بل همه الاول مصالحه الشخصية وتدعيم سلطة اسياده في الحكم.

وقد كتب الخبير الاقتصادي الروسي غريغوري يفلنسكي مقالاً موجهاً الى الغرب حول الموضوع جاء فيه:

... «هناك اسباب عديدة لا تجيز السماح لبلد يملك اسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية، بان ينحدر الى فوضى الحكم على يد فئة من الحرامية الاوليغارشية شبه الاجرامية. ومن المؤسف ان اولئك الذين يعتقدون بان «رأسمالية الحرامية» سوف تخلي المكان في النتيجة الى اقتصاد السوق الذي ينفع جميع اعضاء المجتمع، كما حدث في الولايات المتحدة في نهاية القرن الماضي، واهمون ومخطئون. اذ ان اميركا كانت فيها طبقة متوسطة مترسخة مشبعة بخلفية وروح العمل، وحكومة خالية الى حد كبير من تسلل الحرامية اليها. فالاثرياء الاميركيون كانوا يستثمرون اموالهم في بلدهم، اما حرامية روسيا فانهم يقضون على النمو الاقتصادي في بلدهم بالسرقة من روسيا والاستثمار في الخارج. والآن في اواخر التسعينات لاتزال الطبقة الوسطى الناشئة في روسيا معدومة بينما الاوليغارشية مترسخة في الحكومة والدولة تستطيع تغيير السياسات بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة».

وعلى رئيس الحكومة الجديدة شيرنوميردين الآن ان يثبت العكس، بمعنى «خياركم في الشيوعية خياركم في الرأسمالية»!

انعدام الثقة

بصرف النظر عن المرتكزات النظرية السالفة لطبيعة النظام الروسي الناشيء على انقاض الشيوعية، فان اصل الأزمة الراهنة هو انعدام الثقة بالعملة الوطنية وبقدرة الحكومة الروسية على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها، على الرغم من الدعم الكبير الذي تلقته اخيراً من «صندوق النقد الدولي» ومن الجهود الايجابية التي بذلتها الحكومة السابقة لتحسين التوازن في الميزانية.

ومشكلة اللجوء الى تخفيض العملة ان ما وصفته حكومة موسكو بانه مجرد توسيع لنطاق الذبذبة، لا يمكن في الوضع الراهن اعتباره خفضاً قابلاً للسيطرة او محدوداً، لان التخفيض في هذه الحالة من شأنه ان ينحدر مثل كرة الثلج. والخطر الاكبر من هذا الانحدار انه يعرض للخطر الانجازات القليلة التي تحققت وسط الفوضى خلال السنوات القليلة الماضية، بما يؤدي في النهاية الى انهيار الحكومة والاصلاحات جميعاً.

الولايات المتحدة

شركات التأمين والصيدلة تنتقم من كلينتون وزوجته بسبب برنامجهما الصحي

انقلاب باسم القانون ضد الشرعية الدستورية!

شغلت قضية استجواب الرئيس الاميركي بيل كلينتون ثم اعترافه بالعلاقة الجنسية مع الموظفة السابقة في «البيت الابيض» مونيكا لوينسكي، اهتمام العالم اجمع. واختلفت فيها التفسيرات. وتنشر «الميزان» هنا، احد اهم تلك التفسيرات للكاتب الاميركي المعروف غورفيدال المقيم خارج بلاده، وواضع الكتاب المشهور بعنوان: «الامبراطورية الاميركية»، حيث يؤكد غورفيدال ان هناك بالفعل مؤامرة يمينية ضد كلينتون تصل الى حدود الانقلاب على الشرعية الدستورية. وفيما يلي نص المقال

يوم ١٧ اب/ اغسطس قد يكون ان الرئيس الثاني والاربعين للولايات المتحدة وليام جيفرسون كلينتون، ارتكب ما يشكل خطأ سياسياً فادحاً بأن سمح لنفسه ان يجري استجوابه تحت القسم من قبل المدعي العام الخاص كنيث ستار، الذي قضى اربع سنوات وانفق ٤٠ مليون دولار من اموال دافعي الضرائب لمحاولة اثبات ان كلينتون يجب ان يكون مذنباً بجرم او آخر، وبالتالي يجب عزله من منصبه من قبل مجلس النواب ومحاكمته وادانته من قبل مجلس الشيوخ، كما يقتضي الدستور، بدعوى ما يحتج به المدعي العام الغريب الاطوار بانه «جريمة كبيرة» او «جنحة جزائية» مثل الخيانة او النقص في التعصب العنصري!

❐ تجد الاجانب مذهولين من هذه العملية رمة، بينما عقلاء الاميركيين، ومازال بينهم عدد لا يستهان به، مذهولون مثلهم، لان المؤسسات الحاكمة في البلاد اثبتت انها انتقامية بصورة عمياء، بحيث انها راغبة ولنقل ذلك بكلام فج، في قلب الحكومة الشرعية للولايات المتحدة، أي قلب رئيس انتخب من قبل «نحن الشعب» في سنة ١٩٩٢ واعيد انتخابه سنة ١٩٩٦، مع أننا «نحن الشعب» المصدر الاوحد للشرعية السياسية التي تتقدم على الدستور وعلى القانون العام وعلى الله ذاته. وهذا المفهوم الاخير، غير متجانس في روحه مع المؤسسين المستنيرين في القرن الثامن عشر، لكن كما يقال لنا لا ينطبق ذلك على قاض، لمهمة محددة، ضحل الفكر، لكنه عميق الايمان بجميع الخرافات التي تشجعها الطبقات الحاكمة في الطبقات الدنيا فتؤمن بتلك الخرافات لكي لا تقوم بمسائلة السلطة.

اولاً، ما هو ذنب الرئيس؟

جميع المحاولات لاثبات انه قام بفعل جرمي منذ ١٥ سنة في ولاية اركنساس بصفقة عقارية، لم تسفر عن شيء. لكن القاضي كنيث ستار، لم ينثن عن عزمه فواصل البحث عن «جرائم وجنح كبيرة»، حسب تعبير الدستور، وطرح السؤال:

هل جرى قتل احد معاوني كلينتون في «البيت الابيض» ربما على يد السيدة هيلاري كلينتون، التي قيل انها عشيقته؟

هذا «القتل» تبيّن انه انتحار نتيجة الاكتئاب المتولّد من الهجمات الوحشية التي شنتها جريدة فاشستية اسمها «وول ستريت جورنال»، وهكذا انتقل القاضي ستار الذي لا يلين الى مجالات اخرى.

في غضون ذلك اي سنة ١٩٩٤، اصبح الكونغرس يضم غالبية جمهورية، وراح هؤلاء المحازبون السياسيون الآن يغتبطون بالشلل السياسي الذي اصاب «البيت الابيض الديموقراطي».

اما حسب القاضي ستار، فان مصير الجمهورية متوقف الآن على ما اذا كان كلينتون قد كذب تحت القسم عندما انكر انه على علاقة جنسية مع الموظفة السابقة في «البيت الابيض» مونيكا لوينسكي مفترضاً ان أياً كان بوسعه تعريف معنى العلاقة الجنسية بصورة مقنعة.

وفيما انا اكتب هذا المقال، تنتظر الامة كلها التحليل المخبري للطخة على فستان مونيكا، جرى حفظها بعناية، الى ان يأتي يومها فتحتل صاحبة الفستان مكانتها في التاريخ الى جانب «جان دارك»، او ربما «شارلوت كورديه».

وقبل سنوات قليلة اجرى اثنان من الباحثين دراسة دقيقة لشريحة واسعة من السكان الاميركيين، وشملت الاسئلة مواضيع شتى، وقد نشرت النتائج في كتاب عنوانه: «يوم قالت اميركا الحقيقة». وهو عنوان لا يوحي بالثقة، نظراً الى ان ٩٠٪ من الذين جرى استجوابهم اعترفوا بانهم «معتادون على الكذب». وأن يكون رئيس جسم انتخابي كهذا كاذباً حول امور جنسية يجعله موضع عطف ومحبة. ومما لا شك فيه انه لو طرح هذا السؤال الذي لا علاقة له بالشأن العام على جورج واشنطن لشهر سيفه طاعناً به القاضي ستار، ولكان الرئيس ابراهام لنكولن قد قذف به من النافذة.

اما الآن، فإن الامور غير ذات العلاقة بالشأن العام، هي حالة اميركا الراهنة سواء كامبراطورية عالمية، او ككيان سياسي محلي غير متجانس، ان ثلثي عدد المحامين في العالم اميركيون، وقد جعلوا من نظامنا العدلي متاهة تدرّ عليهم ارباحاً طائلة. فهم في الخمسينات لم يستطيعوا ان يثبتوا ان الجير هيس، كان جاسوساً للسوفيات فارسلوه الى السجن بتهمة الكذب تحت القسم بصورة غير مقنعة. اما ال كابون، فلم تجر ادانته ابداً بتهمة القتل او الابتزاز، بل ارسل الى السجن بتهمة التحايل على الضرائب. ولاننا لا نستطيع قط ان نتصرف بما له علاقة في القضية الحقيقية، فاننا لا نجعل قول الحقيقة تحت القسم جريمة الجرائم.

هذا هو القانون في مرحلة انحطاطه.

بعد اربع سنوات من التحقيق لم يكتشف كنيث ستار اي جريمة ارتكبها كلينتون سوى انكار علاقة جنسية مع مونيكا لوينسكي، التي سبق ان اكدت تحت القسم انه لم تكن هناك مثل هذه العلاقة، لكنها تقول الآن، تحت القسم ايضاً، وبغمزة عين من القاضي ستار وتغاض عن كذبها السابق، ان تلك العلاقة حدثت. فالرئيس لا يمكن استجوابه من قبل هيئة محلفين مدنية. وهو ليس بحاجة الى التحدث مع القاضي ستار الموظف عنده، للمفارقة، لكن وزيرة العدل في حكومة الرئيس جانيت رينو، بتشجيع ضمني من عضوين يمينيين في مجلس الشيوخ، (احدهما جيسي هيلمز الصديق المدلل لشركات التبغ)، وثلاثة من القضاة اليمنيين، اقترحوا القاضي ستار كمدع عام خاص للتحقيق في الأصل بقضية «وايت ووتر»، ثم بالتالي بأي شيء يمكن ان يؤدي الى افساد نتائج انتخابين رئاسيين. فما هو سر هذه الملاحقة الانتقامية ضد كلينتون وهو رئيس يتمتع بشعبية عالية؟

اولاً، إن اقوى العواطف في الحياة السياسية الاميركية هي الكراهية التي لا تزول لدى شريحة معينة من البيض ضد جميع السود. فالرئيس كلينتون بالنسبة الى الاميركيين السود، هو فارس ابيض. وولاية «اركنساس» هي ايضاً ولاية جنوبية، حيث مازالت منظمة «كلوكلوكس كلان» قوة يعتد بها. فعندما ازيل التمييز العنصري في المدارس خلال الخمسينات ارتسم خط المعركة، فقام القاضي السابق جيم جونسون، العضو في مجلس المواطنين البيض المعروف باسم «العدالة» بأبقاء اوار الحرب مشتعلاً ضد السود عموماً وضد كلينتون بوجه خاص منذ ذلك الوقت.

وهذا القاضي جيم له علاقة ايضاً مع شخص مدان بالاحتيال اسمه دايفيد هايل المسؤول عن «مشروع اركنساس» الذي يموله الميليارديرر المحافظ ريتشارد ميلون سكايف. وهذا ينقلنا الى الاعداء الآخرين للرئيس كلينتون وزوجته، أي الطبقة المحافظة الغنية الحاكمة.

هؤلاء لكي يجتنبوا دفع الضرائب وضعوا رساميلهم من خلال محاميهم داخل الحكومة وخارجها في مؤسسات معفاة من الضرائب لاغراض «خيرية». لكن اقامة مثل هذه المؤسسات تقضي بعدم استخدامها للتدخل في السياسة. اما الميليارديرر سكايف فانه يتدخل، انه يعطي الاموال الى جراند سينة السمعة مثل «اميركان سبكتايتور» التي نشرت عدة مقالات عنيفة ضد كلينتون وعائلته.

وقبل حوالى سنة قام الميليارديرر سكايف بمنح القاضي ستار كرسي استاذ في جامعة «بيردين» قبلها ستار، ثم اعتذر عن قبولها وعاد الى الحرب على كلينتون لأن قبوله لها «دعاية سيئة». ومن المفترض ان يدفع له سكايف اتعابه عندما ينجز «عمله المقدس»! ان كل مجتمع يحصل على «تيتوس اوتيس» الذي يستحقه.

ان السيدة كلينتون على حق عندما تقول ان هناك «مؤامرة» يمينية ضد زوجها. لكن من سوء حظها ان الاميركيين جرى تدريبهم على يد وسائل الاعلام ان يهزأوا بكل «مؤامرة» عند ذكرها، لانه اذا كان للاميركي ان يصدّق «المؤامرة» عليه ايضاً ان يصدّق «الصحون الطائرة»، او ان هناك اكثر من قاتل واحد للرئيس كينيدي.

وربما كانت السيدة كلينتون تشدد كثيراً على «الجناح اليميني» بين اعدائها. فالشركات الاميركية المهيضة الجناحين في السياسة، خلافاً لما هو الحال في القضايا المالية، هي التي اعلنت الحرب على كلينتون وزوجته سنة ١٩٩٣ عندما حاول الزوجان البريئان اعطاء الشعب الاميركي خدمة صحية وطنية، هي خدمة قائمة في جميع البلدان المتحضرة، لكنه لا يجوز لنا ان نستمتع بها لأن شركات التأمين الآن تحصل على ثلث الاموال المنفقة على العناية الصحية، وشركات التأمين هي الابقار الحلوب بالنقد لبقية الشركات الاميركية.

ولتدمير خطة الخدمة الصحية قامت شركات التأمين وشركات الصيدلة بالتنسيق مع العناصر النشطة في «الرابطة الطبية الاميركية» بالتآمر لجمع نصف مليار دولار من أجل خلق وبث اعلانات ودعايات تلفيزيونية غايتها اقناع الناخبين بأن مثل هذه الخدمة الصحية هي «فكرة شيوعية»، ناهيك بمجافاة المبدأ الدراويني بان لكل اميركي الحق في ان يموت من غير ان تسعفه الدولة التي تجمع نصف دخله في حياته لتشتري بما قيمته حتى الآن ٥,٥ تريليون دولار من الاعتدة العسكرية بكلفة خيالية، والحبل على الجرار الى اليوم.

ان الشركات الاميركية لم تكتف بالتدمير السياسي لخطة كلينتون الصحية، فقررت ان تدمر سمعته وسمعة زوجته. وبالمناسبة ليس هنالك اي عامل شخصي في ذلك. وإلا كيف يمكن لمالكي البلاد أن يرسلوا تحذيراً الى السياسيين الآخرين بأن البلاد وشعبها موجودون فقط ليجنوا الاموال للشركات التي اصبحت الآن عالمية الى درجة يتعذر معها حمل تلك الشركات على دفع أي ضرائب عن ارباحها.

اما القاضي كنيث ستار، فهو الآن الوكيل المنظور للشركات الاميركية، الذي يشهر سلاحاً جديداً تحت الشمس هو: المضايقة القانونية التي لا نهاية لها لرئيس انتخب مرتين، فيبقى مشغولاً عن ممارسة وظيفته كمسؤول اول.

ان كل سيادة في الولايات المتحدة تقوم بصورة نشطة على مفهوم «نحن شعب الولايات المتحدة»، (تضاف اليها احياناً «المجتمعين في الكونغرس»). فالدستور، والقانون العام، وحتى ثورة الشركات الاميركية، او غضب الاميركيين البيض الحاقدين ضد السود، يجب ان تخضع لهذه الآلة العظيمة التي يمكنها عن طريق العرف الدستوري ان تقذف الى النسيان جميع ترتيباتنا الراهنة. فالرئيس جون ادامس لم يرد جمهورية من الرجال، بل من القوانين، وما كان ليخطر بباله الجنون المرافق لحالتنا الحاضرة، حيث كل شخص مشبوك بالقانون، والسجون المكلفة مكتظة، فيما يقوم قانوني متحزّب عن طريق المضايقات القانونية بافساد الانتخابات الرئاسية لسنة ١٩٩٢ و١٩٩٦ لأن ارباب نعمته ليسوا راضين عن النتائج.

ومما يفرح انه عندما يبدأ الانهيار قد يبقى متسع من الوقت للموعد المستهاب مع القدر - العرف الدستوري. وفي غضون ذلك لن أفاجأ بظهور «مؤامرة» اخرى باسم «نحن الشعب» تستهدف كنيث ستار الذي حاول فعلاً قلب انتخابين قانونيين بعبران عن ارادة الشعب فيقدم الى المحاكمة بتهمة الخيانة ضد الولايات المتحدة.

ان مثل هذا التطور، حتى ولو اقتصر على اظهار شيء واحد، يمكن ان يلقي اضواء على جميع شركاء «المتامرين» مما يثير اهتماماً بالغاً.

المغرب

تحويلات المهاجرين ارتفعت الى ٧٠٠ مليون دولار

حكومة اليوسفي لن تزيد الضرائب وتقرر خفض الإنفاق ومعالجة الديون بالديبلوماسية!

❐ مع صدور «الميزان»، يكون مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، قد انهى مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، (معروف ان الميزانية تبدأ في ١ من تموز/ يوليو ١٩٩٨ وتنتهي في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، بعدما كان مجلس النواب اشبعها مناقشة وصدق عليها وصدّق كل ما عرضته الحكومة الاشتراكية.

وتركز الموازنة المغربية التي تقدر اعتماداتها بنحو ١٣٢ مليار درهم (١٣,٦ مليار دولار) على ثلاثة اتجاهات:

١ - البعد التنموي ويستهدف زيادة الاستثمار العام الى نحو ٣٧ مليار درهم (نحو ثلاثة مليارات دولار) عبر اشراك الجماعات المحلية والمؤسسات العامة. وتحسين عمل شركات القطاع الخاص من خلال تحسين الحسابات (٢٥٠ مليون دولار مداخيل متوقعة) وبعث جو من الثقة لتحريك الدورة الاقتصادية.

٢ - البعد الاجتماعي من خلال التركيز على مجالات العمل للشباب العامل. وتقترح الموازنة ١٢ الف وظيفة جديدة في القطاع العام تضاف اليها ٢٥ الف وظيفة في القطاع الخاص اعلن عنها الملك الحسن الثاني لصالح الجامعيين الشباب.

كما التزمت الموازنة تطبيق الشطر الثاني من مقتضيات «الحوار الاجتماعي» الموقع مع النقابات سنة ١٩٩٦ في شأن تحسين إيرادات العاملين في القطاعين العام والخاص (٣٢٠ مليون دولار).

٣ - البعد الثالث الحفاظ على التوازن المالي والميكرو - اقتصادي وابقاء معدل العجز اقل من ٣٪ ونسبة التضخم في حدود ٢٪. وتوقع نمواً في حدود ٧٪ من اجمالي الناتج المحلي اضافة الى تقليص الرسوم الجمركية على الواردات تنفيذاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية وتكلف هذه الاجراءات نقصاً في الموارد بنحو ٢٠٠ مليون دولار. ومن الجوانب المهمة في الميزانية، تحفيز المجموعات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في المملكة عبر امتيازات واعفاءات جمركية وضريبية للشركات التي يفوق استثمارها ١٠٠ مليون دولار، وهو امتياز يرتبط باتفاق خاص ومباشر مع الدولة. وكان بعض رجال الاعمال انتقد الاجراء واعتبره يعزز وضعية الشركات الاجنبية على حساب نظيراتها المحلية وتم تقليص المبلغ الى ٥٠ مليون دولار.

غير ان خدمة الديون ستمتص ثلث الموازنة المغربية الحالية وستكلف خدمات الدين العام ٣٤ مليار درهم (نحو ٣,٦ مليار دولار) ما يجعل العجز المرتقب نحو ١,٥ مليار دولار.

وتراهن حكومة عبد الرحمن اليوسفي على توسيع الاستثمارات الاجنبية في المغرب لتوفير مزيد من السيولة النقدية ومنها مشاريع ضخمة قيمتها تفوق مليارى دولار.

وتزامنت مناقشات الميزانية مع صدور بيان لمكتب الصرف المشرف على القطع والنقد الاجنبي، افاد فيه عن ارتفاع تحويلات المهاجرين المغاربة في الخارج بنسبة ١٢٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٨ مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية لتصل الى نحو ٧٠٠ مليون دولار.

وجاء في بيان المكتب ان قيمة التحويلات التي تمت عبر النظام المصرفي او الحوالات البريدية بلغت ٤٠٩٢ مليون درهم (نحو ٤٢٧ مليون دولار) مقابل ٣٦٥٠ مليون درهم خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبلغت العمليات التي تمت عبر المصارف نحو ١٠٪ اي ٢٥٠ مليون درهم وعبر الحوالات البريدية ٥,٢٪ (٣٢,٢ مليون درهم) وكان نصيب الاوراق النقدية نحو ٣٢٪.

وجاء في بيان مكتب الصرف ايضاً «ان اجمالي تحويلات المهاجرين بلغ ٦٥٥٤ مليون درهم (نحو ٧٠٠ مليون دولار) حتى ايار/ مايو الماضي بزيادة اجمالية بلغت ١,٥٪ وكانت الايرادات تجاوزت ٥٢١٢ مليون درهم حتى نيسان/ ابريل الماضي.

وتمثل تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج ثاني اهم مصدر للعملة الصعبة بعد صادرات الفوسفات وهي تفوق الدخل الوطني من السياحة التي استقرت في حدود ٦٠٠ مليون دولار في النصف الاول من السنة.

وقد امضى في المملكة اكثر من مليون مهاجر مقيم في الخارج لقضاء الاجازة الصيفية يضاف اليهم حوالى مليون آخر من الزوار الاجانب. وقالت «لجنة تنسيق عبور - ٩٨» ان عدد المهاجرين الذين عبروا مضيق جبل طارق الى المغرب بلغ ٨٢٠ الف شخص حتى منتصف اب/ اغسطس الماضي بزيادة ٩٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٧.

واشارت اللجنة في بيانها الى انه منذ ١٥ تموز/ يوليو الماضي تاريخ بداية العملية عبرت المضيق ١٨٧ الف عربة من جنوب اسبانيا الى شمال المغرب وقامت البواخر التابعة لشركات النقل البحري بـ ٢٧١٢ رحلة مكوكية بين ضفتي البحر الابيض المتوسط بزيادة ١٤٪. واستقبل ميناء الجزيرة الخضراء ٧٢٪ من تدفق المهاجرين وعرباتهم الى طنجة او سبتة بينما عبر الباقي عبر المريا ١٩٪ ومالقا ٣,٥٪.

ولم يتسن معرفة عدد المهاجرين الذين استخدموا الطائرات في السفر الى المغرب وان كانت التقديرات تشير الى ٣٥٠ الف شخص اغلبهم من العاملين في دول الشرق الاوسط والخليج وشمال القارة الاميركية والدول الاوروبية. ويشكل المغاربة اول جالية اجنبية في كل من اسبانيا وهولندا وبلجيكا وثالث اهم جالية في فرنسا وثاني جالية في ايطاليا. ويقدر مجموع المهاجرين المغاربة في اوروبا بنحو مليوني شخص منهم ٨٥٠ الف شخص في فرنسا وحدها ونحو نصف مليون شخص في دول بنيلوكس اضافة الى ١٨٠ الف شخص في ايطاليا واسبانيا. وتراجع عدد المغاربة في دول الخليج بشكل كبير منذ الغزو العراقي للكويت وتوجد اكبر جالية منهم في السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

ديون المغرب

● نادي باريس	٨٠٤٩ مليون دولار (١٠١٥٨ مليون دولار سنة ١٩٩٣)
● الحكومات العربية	١٢٥٢ مليون دولار (١١٠٨ ملايين دولار سنة ١٩٩٣)
● حكومات اخرى	٨١ مليون دولار (٧٥ مليون دولار سنة ١٩٩٣)
● المصارف التجارية	٣٥٤٥ مليون دولار (٣٣١٣ مليون دولار سنة ١٩٩٣)
● المؤسسات الدولية	٦٠٥١ مليون دولار (٥٧٢٤ مليون دولار سنة ١٩٩٣)
● صندوق النقد الدولي	لا شيء (٢٨٤ مليون دولار سنة ١٩٩٣)
● الامد القصير	١١٨ مليون دولار (٢١٥ مليون دولار سنة ١٩٩٣)

مصر

بعد ٣٥ سنة من نظام «التسويق التعاوني»

الحكومة ألغت «الدعم» للقطن والمزارعون يبحثون عن محاصيل بديلة لجني الأرباح!

❐ يهدد قرار حكومة كمال الجنزوري الغاء «سعر الضمان» المدعوم للقطن الذي كان يحصل عليه المزارعون، بانصراف اعداد كبيرة من المزارعين عن زراعة القطن والاتجاه الى محاصيل بديلة اكثر توليداً للربح.

محمد ادريس، رئيس «الاتحاد التعاوني الزراعي»، كان اول من لوّح بامتعاض المزارعين فقال، انه مع توقعات انخفاض سعر القنطار للمزارع في المتوسط بنحو ٢٠٠ جنيه مصري (٥٨,٤ دولار) عن سنة ١٩٩٧، فان المزارعين سينصرفون بدءاً من الموسم المقبل عن زراعة القطن كونه بات محصولاً خاسراً، وفقاً لهذه الاسعار، الى زراعة محاصيل بديلة تكون اكثر ربحية وتؤمن كفاف شريحة كبيرة من الناس الذين يعتاشون من الارض ومحاصيلها وحدها.

اما المحاصيل البديلة، التي سيتحول اليها المزارعون فهي الارز، مع زراعة البرسيم الذي يعيش عليه نحو ثمانية ملايين حيوان في مصر.

ويبدو ان البرسيم سيصبح من اهم المحاصيل الرابحة للفلاح المصري خصوصاً اذا وضعت الحكومة قيوداً على زراعة الارز بسبب حاجته الشديدة للمياه.

كما سيتجه المزارعون الى محصول الذرة الذي يزيد عليه الطلب سواء لخلطه مع القمح لانتاج رغيف الخبز او لاستخدامه كعلف حيواني.

وكانت حكومة الجنزوري قررت هذه السنة تحرير تجارة القطن بنسبة ١٠٠٪ بعد اكثر من ٣٥ سنة من نظام «التسويق التعاوني» الذي اعتاد المزارعون من خلاله على ان القطن هو محصول الحكومة.

لكن مع اطلاق حرية تجارة القطن، سيتغير هذا النظام، اذ قررت الحكومة عدم دعم زراعة القطن او تحمل اي اعباء، وترك الحرية للفلاح في زراعته وحصوله على اسعار ترتبط بالاسعار العالمية.

ويبلغ معروض محصول القطن في مصر نحو ٩,٥ مليون قنطار سنوياً، وتحصل المغازل المحلية على ٤,٥ مليون قنطار كحد اقصى.

ويتاح للتصدير ٥ ملايين قنطار، في حين ان اجمالي المتداول في السوق العالمية من القطن المصري «الطويل التيلة» والاصناف المنافسة له لا يزيد على ٦ ملايين قنطار.

ونظراً الى ان الاصناف المنافسة للقطن المصري ستحصل على تسهيلات سعرية، سيضطر المزارعون المصريون الى خفض اسعار تصدير القطن سعياً لتصدير نحو ٢,٥ مليون قنطار سنوياً كحد اقصى، وكلما زادت نسبة التخفيض في اسعار التصدير كلما انخفضت الاسعار التي يحصل عليها المزارعون المصريون مما يجعل من الصعب الاستمرار في زراعة القطن.

وفي حال اتجاه المزارعين الى المحاصيل البديلة عن القطن فان المساحة ستنخفض تدريجيا وستضطر المغازل المحلية الى استيراد الاقطان الاميركية «قصيرة التيلة»، كما حدث في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات.

ويرى المراقبون ان عمل المغازل المحلية باصناف اخرى غير القطن المصري، الذي يتمتع بميزات لا تتوافر في الاصناف الاخرى، سيفقد مغازل القطن المصري اي ميزات في منتوجاتها الى الاسواق التصديرية، سواء في الغزول والاقمشة او الالبسة الجاهزة.

ويشار الى ان ١٥ مليون فرد يرتبطون بالصناعات القائمة على القطن من غزل ونسج وزيوت وعمالة فنية.

على صعيد آخر، حدد وزير الاقتصاد يوسف بطرس غالي المعالم الرئيسية لخطط لبناء ميناء بديره القطاع الخاص عند الطرف الشمالي لقناة السويس تأمل الحكومة في ان يصبح مركزاً ملاحيا لشرق البحر المتوسط.

وقال غالي في اجتماع لرجال اعمال مصريين وبريطانيين: «إن شرق البحر المتوسط يبحث عن ميناء محوري».

واضاف ان محادثات تجري مع شركة «بي اند او» الاسترالية المحدودة لكي تشترك في المشروع الذي من المتوقع ان تتراوح تكلفته بين ٤٠٠ مليون الى ٧٠٠ مليون دولار.

وقال غالي ان الموانئ، التي تعول عليها آمال مماثلة في ايطاليا واليونان وتركيا واسرائيل تفتقر الى ميزة أساسية هي الوقوع على ممر رئيسي لحركة الملاحة الدولية.

وأضاف ان الميناء الجديد «يقع على طريق رئيسي للملاحة البحرية، وفيه مرافق المياه العميقة التي تمكنه من استيعاب سفن تزيد حمولتها على ١٠٠ الف طن ويزيد عرضها عن ٣٢ متراً، ويمكنه استيعاب سفن يتراوح غاطسها بين ١٧ متراً و٢٠ متراً، وله منفذ مباشر على الممر الدولي وقريب للغاية من جميع موانئ التوزيع في شرق البحر المتوسط».

وقال الوزير ان مصر تحتاج الى ميناء جديد لان الموانئ، الحالية، وجميعها تديرها هيئات حكومية، ستصل الى طاقتها القصوى خلال خمس سنوات ولا يمكن توسيع معظمها بسهولة.

وكانت الحكومة قررت اقامة الميناء الجديد الذي من المتوقع ان يتداول ٩٠٠ الف حاوية طول الواحدة منها ٢٠ قدما بحلول سنة ٢٠٠٥ وثلاثة ملايين من تلك الحاويات بحلول سنة ٢٠١٠ او ٢٠١٥ ينبغي ان يديره القطاع الخاص للحصول على اقصى درجات الكفاءة.

وكان تم الاتصال بشركة «بي اند او» وتم التوافق معها على شروط الاحالة واتفاق تأسيس مع الحكومة. واستثمرت «بي اند او» في شركة مصرية شريك لها وتملكت حصة تقل عن ٥٠٪ مع خيار لزيادة الحصة الى ٦١٪.

ويتوقع المراقبون ان تستكمل هذه المحادثات بحلول نهاية هذه السنة. أما دور الحكومة فسيجري تحديده بطريقة تضمن ضمان الجدوى التجارية للميناء، من دون استخدام قدر كبير من الاموال العامة.

وفي مخططات الحكومة انشاء منطقة صناعية ضخمة في صحراء سيناء خلف الميناء المحوري ومحطة الحاويات.

ولقد تم بالفعل تخصيص اراض لسبع من شركات المقاولات ستحصل كل منها على مساحة تتراوح بين خمسة ملايين وعشرين مليون متر مربع لتطويرها لنوعيات مختلفة من المناطق الصناعية. والميناء الجديد سيفتح مجالات جديدة في الاقتصاد امام القطاع الخاص بالكامل مع اتفاق امتياز لربطه بالحكومة، لكن من دون اي تدخل من جانبها.

المدرس: المصريون سيقابلون الضرر بمثله وحرب التجارة قد تشتعل!

❐ في نطاق زيارته الى القاهرة للتشاور مع الاوساط التجارية المصرية بشأن الاجراء الذي اتخذته المفوضية الاوروبية بفرض رسوم على واردات القطن المصري الخام (غير المقصور) بحجة الاغراق السلعي، تحدث عبد الكريم المدرس، الامين العام لغرفة التجارة العربية - البريطانية، والمنسق العام لغرف التجارة العربية - الاوروبية، محذراً من رد فعل مصري خطير ضد محاولات المفوضية الاوروبية، المدعومة من جانب بعض دول «الاتحاد الاوروبي» بما في ذلك فرنسا، وايطاليا، واسبانيا، لفرض رسوم لمدة خمس سنوات على استيراد القطن المصري الخام (غير المقصور)، بحجة الاغراق السلعي.

وقال المدرس:

«لم يسبق لي مطلقا ان رأيت مثل هذا الغضب الذي يسود الاوساط التجارية المصرية، ومثل ذلك التصميم على التصدي لأي اجراء مجحف تتخذه المفوضية الاوروبية بدعم من بعض دول «الاتحاد الاوروبي» مثل فرنسا، وايطاليا، واسبانيا، لفرض رسوم لمدة خمس سنوات على القطن المصري الخام (غير المقصور) تحت ذريعة الاغراق السلعي.

ولقد قمت بتوجيه خطاب الى المستر روبن كوك، وزير الخارجية البريطاني (راجع «الميزان» - المجلد الخامس - العدد العاشر - أب/ اغسطس)، اشدت فيه بمساندة المملكة المتحدة لموقف مصر في مجلس الوزراء الاوروبي، وناشدته اتخاذ موقف صلب ازاء محاولات المفوضية الاوروبية لفرض مثل هذا الاجراء المجحف».

ومضى عبد الكريم المدرس يقول: «في هذه المناسبة، اود ان انبه واحذر بعض دول «الاتحاد الاوروبي» الداعمة لموقف المفوضية الاوروبية، بانه من غير المرجح لأي اجراء يضر بمصالح الصناعة المصرية ان يمر من دون اتخاذ اجراءات مضادة له، لمقابلة الضرر بمثله. اذ ان الظروف تنذر باحتمال نشوب حرب تجارية بين القطاع الخاص المصري، وتلك الدول المرتبطة مباشرة بدعم اجراء المفوضية الاوروبية».

ان مصر باقتصاداتها المتنامي، وسوقها الضخمة التي تضم الملايين من المستهلكين، وخططها الموسعة الطموحة لانشاء مدن صناعية جديدة، انما تشكل سوقا بالغة الاهمية لتسويق السلع والمنتوجات الفرنسية، والايطالية، والاسبانية. كما ان المصالح التجارية في تلك الدول، لا يمكن لها ان تحصل على كل الفوائد والمنافع التجارية لصالحها فقط. كما لا يمكنها ان تتمتع بحرية دخول الاسواق المصرية، بينما تلعب حكوماتها دوراً في الاضرار بمصالح مصر التجارية والاقتصادية».

واضاف عبد الكريم المدرس بان ثمة مخاطر تلوح في الافق، من جانب المصالح والاوساط التجارية المصرية، وانه اذا ما اصرت المفوضية الاوروبية على فرض اجراءها التعسفي على استيراد القطن المصري، فستقوم مصر باتخاذ اجراءات مضادة، كما سيقوم القطاع الخاص المصري باتخاذ الخطوات اللازمة لايقاف، والامتناع عن، شراء واستيراد السلع والمنتوجات من الدول التي تؤيد فرض هذه الضريبة.

واعرب المدرس عن اعتقاده بان هذا التهديد من شأنه ان ينقلب الى حقيقة، وانه يتعين على المفوضية الاوروبية ان تنظر الى هذه المسألة بعين الاعتبار. وقال عبد الكريم المدرس بان سياسة المفوضية الاوروبية قائمة على الاجحاف وعدم الانصاف، وان الايام التي كان للقوى الاوروبية حصانة تقيها من عواقب وتبعات اجراءاتها، قد مضت الى غير رجعة.

الدول العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في أسفل السلم العالمي

تراجع البحرين ولبنان على «مؤشر الحريات الإقتصادية»!

يستدل من مؤشر الحريات الاقتصادية في العالم، وهو مؤشر يخدم واضعي السياسات الاقتصادية والمستثمرين، ان المنطقة العربية في شمال افريقيا والشرق الاوسط، هي اقل مناطق العالم حرية في المجال الاقتصادي. وفي هذا المؤشر للسنة الحالية، يتبين ان عدداً من الدول العربية التي تتمتع بحرية اقتصادية نسبية مثل لبنان والبحرين، قد تراجعت فيها الحريات الاقتصادية هذه السنة عما كانت عليه في السنة الماضية والسنوات السابقة.

وهذا المؤشر هو بمثابة تحليل دقيق للعوامل المساهمة اكثر من غيرها في الوضعيات المؤسسية للنمو الاقتصادي. ويوجه عام يتبين من هذا التحليل ان الدول التي تتمتع بحريات اقتصادية اكبر تنعم بمعدلات اكبر للنمو الاقتصادي، وهي اكثر ازدهاراً من الدول الاقل حرية.

ويعتمد المؤشر خمسين عاملاً اقتصادياً مستقلاً من المتغيرات الاقتصادية التي جرى تحليلها، وجمعت تلك المتغيرات في العوامل الاقتصادية العشرة الآتية:

١ ـ السياسة التجارية.
٢ ـ السياسة الضريبية.
٣ ـ تدخل الحكومة في الاقتصاد.
٤ ـ السياسة النقدية.
٥ ـ تدفقات راس المال والاستثمار الاجنبي.
٦ ـ القطاع المصرفي.
٧ ـ الاجور والقيود على الاسعار.
٨ ـ حقوق الملكية.
٩ ـ الانظمة والقوانين.
١٠ ـ السوق السوداء.

وبناء على هذه المقاييس يظهر ان اكثر الاوضاع الاقتصادية حرية في العالم، هي في اميركا الشمالية واوروبا، واكثر الاوضاع الاقتصادية جموداً وتقييداً هي في افريقيا والشرق الاوسط، بينما تقع المنطقة الآسيوية واميركا اللاتينية في منزلة بين المنزلتين، حيث هناك خليط من الاقتصادات الحرة والاقتصادات المقيدة.

والاستنتاج العام في خلاصة التحليل ان البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من الحرية الاقتصادية تنعم بأعلى مستويات للمعيشة. والعكس صحيح ايضاً، اي ان البلدان التي تقع في ادنى مستويات الحرية الاقتصادية لديها ادنى مستويات للمعيشة.

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

يظهر المؤشر ان الحريات الاقتصادية في شمال افريقيا والشرق الاوسط عموماً، هبطت سنة ١٩٩٧ و١٩٩٨ على التوالي. ومن أصل ١٧ دولة في المنطقة جرى تصنيفها بموجب المقاييس المذكورة لم يشهد اي تحسن سوى ثلاث دول، اي ما نسبته ١٨٪ من المجموع، بينما تراجعت الحريات الاقتصادية في دول خمس، اي ما نسبته ٢٩٪، وبقي النصف الآخر على حاله. واذا اخذنا المنطقة العربية في شمال افريقيا والشرق الاوسط بمجموعها نجد ان فيها أقل نسبة من التحسن في العالم، بل شهدت بصورة اجمالية هبوطاً بنسبة ١١٪ مع ان دولة البحرين كانت تعتبر اكثر دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا حرية في المجال الاقتصادي، واعتبرت ثالث اقتصاد حر في العالم، لكنها تراجعت تراجعاً ملحوظاً خلال السنتين الماضيتين.

ولم يكن تصنيف البحرين في السابق، العالي نسبياً، نتيجة لعوامل اقتصادية ذاتية، بل لأن الحكومة لا تفرض اي ضرائب على المداخيل الشخصية وعلى أرباح الشركات.

وتأتي دولة الامارات في المرتبة الثانية بعد البحرين تليها الكويت وسلطنة عمان.

اما الدول العربية التي صنفت في دائرة الاقتصاد المقيد وغير الحر نسبياً فهي الجزائر ومصر ولبنان.

والدول العربية التي فيها اقتصاد مقيد تماماً هي: العراق وليبيا وسوريا واليمن، مع ان المؤشر يظهر ان مصر وعمان وسوريا قد حققت نتائج افضل هذه السنة.

وفي مجمل المقاييس المنهجية للمؤشر، تبين ان الدول التي تراجعت على سلم الحريات الاقتصادية، وسات اوضاعها منذ السنة الماضية هي: البحرين والاردن ولبنان والمغرب واليمن.

العقد الضائع

مع أن جميع دول العربية من دون استثناء قد تعهدت بشكل او آخر باجراء اصلاحات اقتصادية وخصخصة القطاع العام وزيادة الانفتاح والحريات الاقتصادية منذ مطلع الثمانينات، فإن عقد الثمانينات العربي من هذه الناحية يعتبر عقداً ضائعاً لأنه لم يتحقق فيه من الاصلاحات الموعودة سوى النذر اليسير وبأشكال جزئية وميتسرة، بحيث ان الاداء الاقتصادي لمعظم البلدان العربية خلال العقد الحالي لم يكن اداء جيداً. ويعود هذا الاداء السيء الى سببين جوهريين:

● الآثار الاقتصادية المدمرة للحربين الخليجيتين اللتين وقعتا بالتتابع بين ١٩٨٠ و١٩٩٠.

● التباطؤ والتلكؤ والاجتزاء في تحرير الاوضاع الاقتصادية من القيود الحكومية وعدم الاسراع في عمليات الخصخصة الموعودة.

وهذا الاداء السيء للاوضاع الاقتصادية العربية، الذي ازداد سوءاً في السنتين الماضيتين، بسبب هبوط اسعار النفط وعائداته المالية في دول الخليج، يعبر الآن عن ذاته بالمظاهر الآتية:

١ ـ تزايد وتراكم الدين الخارجي.
٢ ـ تزايد العجز في الميزانيات الحكومية.
٣ ـ هبوط معدل الدخل الفردي.
٤ ـ تزايد الفقر وانحسار الخدمات الاجتماعية.
٥ ـ تزايد الفجوة في المداخيل بين الاغنياء والفقراء.

وبالتالي فان ميزانيات الحكومات العربية جميعاً وقعت في عجز متزايد، ولم يستطع سوى عدد قليل من الدول العربية خفض نسبة العجز في ميزانياته. بل ان الدول العربية في احيان كثيرة وجدت صعوبة في خدمة تلك الديون نتيجة لتدهور الاداء الاقتصادي، الامر الذي حملها على اللجوء الى الدول الدائنة لاعادة جدولة ديونها، واللجوء الى المؤسسات الدولية مثل صندوق «النقد الدولي» و«البنك الدولي»، مما أوجب عليها ان تنهج سياسات اقتصادية اكثر انفتاحاً وتحرراً.

الخصخصة المتفاوتة

لكن هذا ليس السبب الوحيد لتعهد الدول العربية بالاصلاح الاقتصادي والخصخصة سواء منها الاجراءات التي تمت او الجارية الآن، بمعنى ان تلك الاصلاحات ليست كلها مفروضة من الخارج، اي من المؤسسات الدولية. فهناك دول عربية مثل العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية بادرت من تلقائها الى اجراء انواع مختلفة من التحرير الاقتصادي وبرامج الاصلاح والخصخصة من دون اي ترتيبات مع المؤسسات الدولية. كذلك عكفت بعض حكومات مجلس التعاون الخليجي على النظر في خطط لخصخصة بعض الشركات المملوكة من الحكومات.

ومن الطبيعي ان تختلف نظرة كل دولة من الدول العربية الى مسألة الخصخصة تبعاً لظروف وتجارب كل منها، واوجه التفاوت في هذه المسألة بين الدول العربية هي ثلاثة:

١ ـ تحديد المؤسسات والقطاعات التي يتعين تخصيصها.
٢ ـ مدى شمولية برنامج التخصيص.
٣ ـ مدى الاسراع في تنفيذ برامج الخصخصة.

ومن الملاحظ ان القاسم المشترك الوحيد بين الدول العربية، هو قبولها بمبدأ الخصخصة بطريقة او بأخرى او بدرجة او اخرى، سواء كانت غنية او فقيرة او متوسطة الدخل، او فيها انظمة متطرفة او معتدلة او محافظة.

ومن الدول العربية التي عكفت على برامج للخصخصة واعادة الهيكلة الاقتصادية بشكل ملحوظ بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية: مصر وتونس والمغرب والسودان والاردن واخيراً الجزائر.

واذا كان هناك من تردد وتباطؤ في برامج الخصخصة العربية، فان ذلك عائد الى الاعتقاد الواقعي بأن تنفيذ هذه البرامج سوف تكون له نتائج سلبية مباشرة في المدى القصير، ولو ان النتائج الطويلة الامد غير مضمونة هي الاخرى. وحتى لو كانت هنالك نتائج ايجابية مرغوبة لبرامج الخصخصة، كما يستدل من مبررات التباطؤ، فان معظم الدول العربية غير قادر على تحمل التكاليف الانتقالية لعملية الخصخصة في المدى القصير او النتائج الاجتماعية والسياسية على المدى الاطول.

الرأي المخالف

وهناك دول عربية أبرزها سوريا تخالف الرأي السائد في المؤسسات الدولية بانه ليس هنالك من بديل لعمليات الخصخصة واعادة الهيكلة كما هي مقترحة، مشيرة الى ان الدول التي انتهجت هذه «الوصفة» بحذافيرها لم تحقق النتائج المرجوة!

وهذا الرأي المخالف لا يلغي ضرورة الخصخصة في بعض المجالات او اعادة النظر في السياسات الاقتصادية او اعادة الهيكلة في مؤسسات القطاع العام.

فهي تسلّم بان احوال شركات القطاع العام ليست جيدة أوعلى ما يرام، وبان الدولة تلعب دورا مهيمناً في المجال الاقتصادي اكثر مما يجب، لكن «وصفتها» لهذا الوضع تختلف عن «البيع الجماعي» لمؤسسات القطاع العام. خصوصا أن الدعوة الى الخصخصة في هذا الاطار تنطوي على هجوم حاد من الناحية الايديولوجية على الفكرة السائدة حول قيادة الدولة لعملية التنمية، بالنظر الى ان ذلك يتناقض مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي جرى بقيادة الدولة في معظم البلدان العربية. وبالتالي، فان هذا الانتقال المفاجيء والشامل سوف يؤدي الى المزيد من الفقر والبطالة والاستقطاب الاجتماعي. بينما يجد اصحاب هذا الرأي المخالف حلاً اكثر اعتدالاً يقضي بانتهاج ثلاثة مسالك تؤدي الى نتيجة افضل هي:

١ ـ خصخصة بعض المجالات التي لا تؤثر في التركيب العام للمجتمع والدولة، لكنها تشكل بالمنافسة الحرة عامل ضغط على شركات القطاع العام وفرض الانضباط الاقتصادي عليه بحيث تصبح لديه حوافز للوفر والربحية.

٢ ـ تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي بضمانات اكيدة، وضمن تصورات واضحة ومفهومة وموثوقة من المستثمرين مدعومة باطر قانونية غير قابلة للرجوع.

٣ ـ تخفيف الهيمنة الاقتصادية للدولة والحد من توسعها المتعدد الاطراف في المجال الاقتصادي، بتشجيع المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

فالخصخصة، في مفهومها المطروح دولياً، تستهدف دور الدولة كعامل اقتصادي، كما تستهدف بشكل خاص شركات القطاع العام. وبالتالي فان هدفها هو تقليص دور الدولة كعامل اقتصادي وتحويلها الى مجرد عامل تنظيمي وقانوني.

تعريف الخصخصة

على الرغم من ان مفهوم الخصخصة كما هو دارج ومستخدم من قبل المؤسسات الدولية يبدو مبسطاً في وسائل الاعلام واللغة الشعبية المتداولة، فإن معناه ليس موضع اجماع بالنسبة الى الخبراء والدارسين والمحللين. وقد أشارت دراسة بعنوان: «جردة الحساب الاجتماعية للخصخصة في البلدان العربية»، قدمت الى المؤتمر الشمالي الثالث حول دراسات الشرق الاوسط في فنلندا، الى ستة تعريفات للخصخصة هي:

١ ـ نقل الملكية والسيطرة من القطاع العام الى القطاع الخاص مع تاكيد محدد على بيع الموجودات.

٢ ـ نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.

٣ ـ نقل انشطة القطاع العام الى القطاع الخاص.

٤ ـ بيع موجودات الشركات المملوكة من الدولة الى القطاع الخاص.

٥ ـ مبادرة سياسية جديدة هدفها تغيير الميزان بين القطاعين الخاص والعام.

٦ ـ قسمة جديدة للعمل بين القطاعين العام والخاص.

فالتعريفات الاربعة الاولى محددة لكنها ضيقة. اما التعريفان الاخيران فهما عريضان يمزجان بين معنى الخصخصة وبين هدفها النهائي من وجهة نظر القائلين بذلك. فالخيارات المتاحة تحت يافطة الخصخصة تنطوي على خيارين: واحدهما يقوم على تجريد الدولة، والآخر على عدم تجريدها. ويشمل خيار التجريد حسب الدراسة المذكورة ما يلي:

١ ـ البيع المباشر الكلي او الجزئي الى عموم المستثمرين.

٢ ـ اصدار خاص مع مستثمرين استراتيجيين او شركاء في المشاريع.

٣ ـ طرح الاسهم للاكتتاب العام في الاسواق المالية والبورصات، حيث يجري عادة طرح المشاريع الحكومية الكبيرة المربحة.

٤ ـ المزادات العلنية، التي تتناول عادة المشاريع الحكومية الصغيرة او المتوسطة التي لا تستدعي نقل التكنولوجيا.

٥ ـ البيع الى الموظفين او فرق ادارية عبر خطط لملكية الموظفين للاسهم او من خلال الادارة او الخصخصة ببيع اسهم الشركة الى الموظفين.

٦ ـ البيع الى صناديق الاستثمار، او صناديق التمويل.

٧ ـ الخصخصة الجماعية بالجملة.

٨ ـ التصفية النهائية ببيع الموجودات.

اما الخيار القائم على غير التجريد فينطوي على ما يلي:

١ ـ خصخصة الادارة، عن طريق العقود الادارية او التأجير او امتيازات التشغيل.

٢ ـ اعادة الهيكلة. وبناء التوجه التجاري او تشكيل الشركات سواء بخصخصة الادارة او من دون ذلك.

٣ ـ المشاريع المشتركة بين شركات القطاعين العام والخاص.

٤ ـ تلزيم الخدمات العامة الى شركات خاصة بموجب عقود.

اهداف الخصخصة

كما ان هناك اختلافاً في تفسير مفهوم الخصخصة، كما سلف القول، هناك اختلافات مماثلة في تحديد اهداف الخصخصة، سواء في الاطار الاقتصادي البحت لجهة الاداء او من حيث حقوق الملكية والحرية الاقتصادية، او من حيث الناحية المالية والضريبية المتعلقة بعائدات الدولة من الضرائب المجباة من الشركات المخصخصة او من ارباح هذه الشركات اذا ما بقيت بادارة الحكومة.

لكن بالنسبة الى الشرق الاوسط، فهناك اتفاق عام على اهم الاهداف الرئيسية والثانوية لعملية الخصخصة منها هدفان رئيسيان هما:

١ ـ تحسين كفاءة واداء المشاريع بتغيير ملكيتها.

٢ ـ تحسين مالية القطاع العام ببيع شركات الدولة.

ومن الاهداف الثانوية الاساسية ثلاثة هي:

١ ـ الاسهام في تطوير الاسواق المالية.

٢ ـ تحسين عملية توزيع الثروة بين المواطنين.

٣ ـ تخفيف الدين الخارجي للحكومة بمبادلة ديونها باسهم في الشركات المخصخصة كما يجري الآن في المغرب وتونس.

وأياً كان الامر، وبصرف النظر عن الاجتهادات المختلفة و المفاهيم المتعارضة، فان الاتجاه العام يسير بشكل او آخر نحو المزيد من الانفتاح وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولو بصورة بطيئة.

الخبراء يرجحون ووكالة الطاقة لا تستبعد

لا انتعاش لأسعار النفط حتى سنة ٢٠٠٠!

يجمع المحللون النفطيون على تضاؤل فرص انتعاش اسعار النفط قبل نهاية السنة المقبلة، اي الى نهاية القرن، الا اذا حل شتاء قارس جداً في النصف الشمالي من الكرة الارضية، او اذا توقفت الصادرات العراقية الى الاسواق الدولية، مما قد يرفع اسعار النفط بمعدل يراوح بين دولار او ١,٥ دولار على الاكثر.

وتزامنت الصورة المتشائمة التي يرسمها المحللون مع ما اعلنته «وكالة الطاقة الدولية» في خواتيم الشهر الماضي من ان المعروض النفطي لايزال يفوق الطلب على الرغم من ان منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» خفضت حصص الانتاج في حزيران/ يونيو الماضي اعتباراً من اول تموز/ يوليو ١٩٩٨.

واشارت الوكالة الى ان المخزون النفطي في العالم بلغ مستوى قياسياً في حزيران/ يونيو الماضي وحقق ٢,٨ مليار برميل، وراوح سعر برميل خام القياس «برنت» في تعاملات بورصة النفط الدولية بين ١٢,٧٧ و١٢,٧٩ دولار لعقود ايلول/ سبتمبر الحالي وسط ترقب المتعاملين للتطورات في العراق ونتائج لعبة «القط والفار» الروتينية بين العراق والامم المتحدة.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية ان ينتعش الطلب على النفط قليلا السنة المقبلة وقالت: «ان مدى الانتعاش يعتمد بدرجة كبيرة على تطورات الازمة الاقتصادية في اسيا».

واشارت الى ان تقديراتها الاولية وضعت نمو الطلب عند مستوى ١,٦ مليون برميل يومياً الى ٧٣,٦ مليون برميل يومياً.

ويمثل هذا نمواً افضل من زيادة قدرها ٩٠٠ الف برميل يومياً تتوقعها الوكالة هذه السنة، ويشكل انخفاضاً كبيراً عن نمو قدره نحو مليوني برميل يومياً سنة ١٩٩٧.

وأوضحت الوكالة انها لا تتوقع ان تتبدد قريبا الزيادة الكبيرة في مخزونات النفط التي سجلت مستوى قياسياً حيث ان الطلب على النفط في الغرب سيتحسن بانخفاض الاسعار هذه السنة الى ادنى مستوياتها منذ سنوات عشر.

واضافت: «من الصعب توقع حل مشكلة تكدس المخزون حتى انقضاء جزء كبير من سنة ١٩٩٩».

وذكر تقرير الوكالة: «من المتوقع ان تكون سوق النفط السنة المقبلة مثقلة بمخزونات ضخمة، وبأزمة مالية في اسواق اسيا لم تجد حلاً بعد، واتفاق انتاج ضعيف بين «اوبيك» ومنتجين من خارجها».

ولاحظ «ان اي انتكاسة جديدة لاسواق اسياً وضعف الطلب في مناطق اخرى قد يثير دورة جديدة من خفض الانتاج». وقالت الوكالة «ان انتاج «اوبيك» من النفط الخام انخفض في تموز/ يوليو الى ٢٧,٨١ مليون برميل يومياً من ٢٨,١٧ مليون برميل وفقاً لبيانات معدلة عن حزيران/ يونيو الماضي».

واضافت «ان خفوضات «اوبيك» التي بلغت ٣٦٠ الف برميل يومياً مثلت الحصة الاكبر من الانخفاض المقدر في الانتاج الدولي بمقدار ٥٢٠ الف برميل يومياً في تموز/ يوليو الى ٧٥,١٦ مليون برميل يومياً». وذكرت الوكالة ان المعروض الدولي من النفط لايزال يفوق الطلب على الرغم من خفض الانتاج وان المخزون بلغ اعلى مستوياته على الاطلاق في نهاية حزيران/ يونيو الماضي.

واشارت الى ان المخزون لدى الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع بمقدار غير مسبوق بلغ ٣,٥ مليون برميل يومياً في ايار/ مايو الماضي.

وقالت الوكالة «ان اماكن تخزين زيت التدفئة ووقود الديزل قبيل فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الارضية تتناقص باطراد».

وتوقعت زيادة انتاج الدول من خارج منظمة «اوبيك» بمقدار مليون برميل يومياً السنة المقبلة. وكانت الوكالة توقعت في وقت سابق ان تصل الزيادة في انتاج الدول من خارج «اوبيك» الى ١,٨٦ مليون برميل يومياً.

وقالت «ان الزيادة المتوقعة تعود في معظمها الى ارتفاع انتاج كل من بحر الشمال واميركا اللاتينية لكن الانتاج الروسي سيتراجع نحو ١٥٠ الف برميل يومياً». وفي ضوء الارتفاع المتوقع لاجمالي الطلب الدولي بمقدار ١,٦ مليون برميل يومياً، وزيادة نصيب الدول غير الاعضاء في «اوبيك»، توقعت الوكالة ان يبلغ الطلب على نفط «اوبيك» السنة المقبلة نحو ٢٧,٢ مليون برميل يومياً بزيادة ٤٠٠ الف برميل يومياً على مستوى الطلب هذه السنة.

مستويات انتاج النفط

(في تموز/ يوليو وحزيران/ يونيو)
(مليون برميل يومياً)

	تموز/ يوليو	حزيران/ يونيو
السعودية	٨,٢٧	٨,٤٥
ايران	٣,٦٢	٣,٨٣
العراق	٢,٢٨	١,٨٨
الامارات	٢,٢٧	٢,٣٣
الكويت	٢,٥٠	٢,١١
قطر	٠,٦٥	٠,٦٨
نيجيريا	٢,١٤	٢,٢٠
ليبيا	١,٣٤	١,٤٠
الجزائر	٠,٨٠	٠,٨٤
فنزويلا	٣,٠٢	٣,١٧
اندونيسيا	١,٣٠	٠,٣١
الاجمالي	٢٧,٩٥	٢٨,١٧

بسبب الأزمة في دول شرق آسيا

صنعاء تؤخر تصدير الغاز والعائدات المتوقعة ٧٥٠ مليون دولار سنوياً!

توقع تقرير اصدرته وزارة النفط والثروات المعدنية اليمنية ان يبدأ تصدير الغاز الطبيعي سنة ٢٠٠٣، علماً ان هذه هي المرة الاولى التي تعلن فيها الوزارة تاخر المشروع رسمياً سنتين بعد ان كان مخططاً ان يبدأ التصدير سنة ٢٠٠١.

وقال التقرير ان تسويق الغاز يعتبر من اهم الجوانب التي يتوقف عليها نجاح المشروع وتنفيذه خلال السنوات القليلة المقبلة.

واوضح التقرير ان المرحلة الاولى من المشروع، وخصوصاً الدراسات والتصاميم والمسوحات، انتهت في مطلع هذه السنة، وان مرحلة التنفيذ ستبدأ فور توقيع اتفاقات بيع الغاز الطبيعي التي يتوقع الانتهاء منها اواخر هذه السنة ايضاً.

وتبذل وزارة النفط جهوداً كبيرة لفتح ابواب التصدير الى كوريا الجنوبية والهند والصين وتركيا، غير ان الظروف الاقتصادية لدول شرق آسيا اثرت مؤقتاً في تسريع وتيرة العمل وانجازه حسب الخطط الموضوعة.

وتدير المشروع شركة «توتال» الفرنسية التي تبلغ حصتها ٣٦٪، فيما تملك شركتا «هنت» و«اكسون» الاميركيتان ١٥٪ و١٩٪ و«يوكنغ» الكورية ٨,٣٪.

وتسهم الشركة اليمنية للغاز وتملكها الحكومة اليمنية بنسبة ٢٦٪ من المشروع، وباعت لشركة «هونداي» الكورية ٥٪ من حصتها في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي.

ووفقا للدراسات سيتم تصدير ٥,٣ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي لمدة ٢٥ سنة. وتقدر الحكومة اليمنية عائداتها من التصدير ما بين ٦٥٠ و٧٥٠ مليون دولار سنوياً.

واشار التقرير الى ان كلفة معامل التسييل والموانىء والمرافق تبلغ ٢,٧ مليار دولار، اما السفن التي ستقوم بنقل الغاز فتبلغ تكلفتها ١,٥ مليار دولار.

ولفت التقرير الى ان المسوحات البحرية والبرية لمواقع التصدير في ميناء «بلحاف» على البحر العربي انتهت، كما اجريت المسوحات الجوية والبرية لخط انبوب التصدير الرئيسي من «صافر» الى «بلحاف» وخط الانبوب الفرعي من صافر الى صنعاء.

وتأمل الحكومة اليمنية ان يسهم وجود الغاز الطبيعي المسيل في انشاء محطة توليد الطاقة بالغاز تغطي النقص في التيار الكهربائي وتواجه التوسعات الصناعية المحتملة.

وتتوقع دوائر الحكومة ان تقام المحطة في صنعاء بكلفة ١٥٠ مليون دولار وتكون قدرتها ٢٠٠ ميغاواط في المرحلة الاولى بالاضافة الى محطة تحويل قدرتها ٢٥٠ ميغا فولت يتم ربطها بالشبكة الحالية.

من ناحية ثانية، جاء في بيانات اصدرها المصرف المركزي اليمني ان حصة الحكومة اليمنية من انتاج النفط الخام بلغت في النصف الاول من السنة الجارية ٣٦,١ مليون برميل استهلكت السوق المحلية منها ١٥,٥ مليون برميل وتم تصدير ٢٠,٥٣ مليون برميل بقيمة ٢٥٤,٥٨ مليون دولار.

وعكست البيانات تراجعاً واضحاً في عائدات النفط بسبب انهيار اسعاره عالمياً، اذ سجلت عائدات تصدير النفط الخام في الاشهر الخمسة الاولى من السنة الماضية ٣٩٠ مليون دولار.

وبلغ اجمالي عائدات الحكومة من تصدير النفط سنة ١٩٩٧ نحو مليار و١٢ مليون دولار قيمة ٥٤,٨ مليون برميل.

ولاحظت البيانات ان الحكومة صدرت خلال شهر حزيران/ يونيو الماضي ٣,٨ مليون برميل فقط لم تتجاوز قيمتها ٣٥ مليون دولار. وينتج اليمن ٣٨٠ الف برميل يومياً.

من جهة اخرى تواصل وزارة النفط اليمنية الاعداد للمؤتمر الوطني الاول للنفط والغاز خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ ايلول/ سبتمبر الحالي. وتشارك في المؤتمر نحو ٥٠ شركة نفطية عالمية تبحث فرص الاستثمار في اليمن في قطاعات النفط والغاز وصناعة البتروكيماويات.

عُمان سوّقت غازها المسال بالكامل

إتفاق جديد لبيع ١,٢ مليون طن لشركة «ميت غاز» الهندية!

وقعت الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال اتفاقاً اولياً مع شركة «ميت غاز» الهندية، التابعة بالكامل لشركة «انرون» الاميركية الدولية، لبيع ١,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً. ونص الاتفاق على ان يتم تزويد شركة «ميت غاز» (شركة «متروبوليس غاز» الخاصة) بالغاز العماني المسال لمدة ٢٠ سنة.

وبتوقيع الاتفاق، تكون سلطنة عمان نجحت في بيع انتاجها من الغاز المسال، الذي يبدأ تصدير اول شحناته سنة ٢٠٠٠، بالكامل في ما عدا كمية بسيطة يصل حجمها الى نحو ٠,٥ طن متري في السنة.

وتجدر الاشارة ان عمان كانت وقعت اتفاقاً لبيع اربعة ملايين طن من الغاز المسال لكوريا الجنوبية كما وقعت اتفاقا مبدئياً مع تايلندا لبيع ٢,٢ مليون طن من الغاز، لكن الاخيرة الغت الصفقة واكدت اخيرا انها لن تشتري الغاز العماني، ما دفع «الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال» للبحث عن مشترين جدد.

وتم توقيع اتفاق مبدئي مع شركة «اوساكا غاز» اليابانية لبيع نحو ٧٠٠ الف طن من الغاز العماني وسيتم التوقيع في شكل نهائي على صفقة البيع في تشرين الاول/ اكتوبر المقبل.

وتجدر الاشارة الى ان حجم انتاج مشروع الغاز المسال في سلطنة عمان يبلغ ستة ملايين طن سنوياً. وصرح سالم بن محمد شعبان، وكيل وزارة النفط والغاز العمانية رئيس مجلس ادارة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، ان الاتفاق الاخير الذي تم توقيعه مع الشركة الهندية يعد الاول لتوريد الغاز الى الهند، معرباً عن امله في توقيع الاتفاق النهائي على الصفقة قريباً.

وقال شعبان إن الكمية المتبقية ستغطى من الطاقة الانتاجية لمصنع الشركة الذي يتم انشاؤه حالياً في ولاية صور على الساحل الشرقي لعمان.

وكان مشروع انبوب الغاز الذي سعت كل من السلطنة والهند الى انشائه ليمر تحت مياه المحيط الهندي لنقل الغاز الى الهند تم استبعاده لارتفاع الكلفة، فضلاً عن الاخطار التي تحيط بالمشروع.

وجاء الاتفاق الاخير لبيع الغاز الى الهند بديلاً عن مشروع الانبوب، اذ سيتم نقل الغاز عن طريق حاويات خاصة، وهي الطريقة نفسها التي ستتبع لدى نقل الغاز الى كوريا الجنوبية.

ويعتبر الاتفاق بين السلطنة والهند ضمن سلسلة من المشاريع الاستثمارية المشتركة للبلدين، وابرزها مشروع السماد، الذي سيتم انشاؤه في ولاية صور في عمان، على ان تزود الهند بكامل انتاج المصنع فيما ستقوم عمان بالمشاركة في انشاء مصفاة لتكرير النفط في الهند.

ويشار الى انه تم انجاز ٥٩٪ من اعمال مشروع مصنع تسييل الغاز في عمان، اضافة الى ٣٥٪ من الانشاءات الاساسية، وذلك في موعد متقدم بشهر عن المواعيد المحددة للانجاز.

أميركا صنعته «صديقاً» وأميركا حوّلته «عدواً»

الهجوم الأميركي على أسامة بن لادن يستهدف المملكة السعودية!

واشنطن - «الميزان»
لندن - «الميزان»

قبل الهجوم الصاروخي الأميركي من السفن الحربية في البحر الاحمر وبحر العرب ضد معسكرات للتدريب في افغانستان، ومعمل للادوية في الخرطوم عاصمة السودان، وحتى قبل تفجير السفارتين الاميركيتين في نيروبي ودار السلام واتهام «المنشق» السعودي اسامة بن لادن بالتخطيط لتلك التفجيرات، كانت الدوائر والاجهزة الاميركية المعنية في واشنطن تناقش بصورة سرية مسألة الوجود العسكري الأميركي في الخليج، خصوصاً في المملكة العربية السعودية، حيث برز رأي، كما قالت مصادر اميركية لـ «الميزان»، يدعو الى انسحاب الوجود العسكري الاميركي من الخليج، (راجع «الميزان الجيوبوليتيكي» على الصفحة ٨ بعنوان: «العلاقة المنحرفة بين السياسة الاميركية والانظمة الخليجية»).

وايا كانت الاسباب والنتائج لتفجير السفارتين الاميركيتين في شرق افريقيا، او للتركيز على مطاردة بن لادن ومجموعته من المجاهدين العرب السابقين في افغانستان، فإن تلك الحوادث المفاجئة والمتلاحقة وثيقة الصلة بمسألة الوجود العسكري الاميركي في الخليج. وقد نشرت الصحف الأميركية والبريطانية تعليقات ميدانية من افغانستان وباكستان مؤداها «فليخرج الاميركيون من المملكة السعودية وينتهي الامر...

البحث عن عدو

لكن في ذلك تبسيطاً للمسألة، ولا سيما اذا نظر اليها من منظار العلاقة الغامضة بين الاجهزة الاميركية وبين اسامة بن لادن في الاساس. أما الرأي الراديكالي المعارض لما يسميه أهل هذا الرأي بـ «الدونكيشوتية الاميركية»، فإنه يقول ان الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم لا تستطيع العيش من دون اعداء. ولذلك فانها تبحث دائما عن عدو تبرر من خلاله سياساتها الدولية، والأهم من ذلك مصالح المؤسسة العسكرية الصناعية في الداخل. ففي مرحلة العداء الاميركي - السوفياتي خلال نصف القرن الماضي استخدمت تلك المؤسسة ذلك العداء استخداماً مربحاً بحيث قدّر حجم الاموال التي انفقت خلال تلك الفترة على الصناعات السلاحية وتوابعها مبلغ ٥.٥ تريليون دولار(٥٥٠٠ مليار دولار).

ويقول اهل هذا الرأي ان المصالح المرتبطة بهذا الكم الهائل من الاموال لا تستطيع الاستمرار، وكذلك النظام الاقتصادي الاميركي السائد، من غير وجود عدو خارجي يبرر هذا الاستمرار ويدعمه. وبالتالي، واستنتاجاً من هذا الرأي، يشير هؤلاء، الى ان بناء اسطورة اسامة بن لادن، كمخلوق اعلامي في الدرجة الاولى، ما هو الا صناعة اميركية، او جزء من الصناعة السلاحية.

عودة الى حركة جهيمان

سلّط الرئيس الاميركي بيل كلينتون، ومعه وسائل الاعلام الاميركية بعد الهجوم الصاروخي المذكور، الأضواء على الثروة الطائلة التي يملكها اسامة بن لادن، والتي قيل انه ورثها من شركة والده للانشاء، وهي إحدى اكبر واهم الشركات الانشائية في الشرق الأوسط. وتراوحت تقديرات ثروته المزعومة بما بين ٢٠٠ و٤٠٠ مليون دولار. وهذا ما حمل الرئيس الاميركي على اصدار امر اداري يمنع التعاون مع اي اشخاص او شركات للمنشق السعودي علاقة بها من بعيد او قريب، خصوصاً انه كثر الحديث عن الطرق والوسائل المعقدة والواجهات المتعددة التي قيل ان بن لادن يبيض من خلالها أمواله ويستثمرها في انحاء العالم.

وقد ارتبطت شركة بن لادن للمقاولات في زمن صاحبها ومؤسسها بن لادن الاب بمشروعين كبيرين:

اولهما تلزيم شركة بن لادن اعمال تحويل مياه الروافد العربية لنهر الاردن تنفيذاً لقرارات مؤتمر القمة العربي الاول الذي دعا اليه الرئيس المصري جمال عبد الناصر في سنة ١٩٦٤ بعد مباشرة اسرائيل تحويل مياه نهر الأردن الى اراضيها في ذلك الوقت.

وثانيهما، مشروع توسيع الحرم المكي الشريف على مدى سنوات عديدة انفقت الحكومة السعودية على المشروع خلالها عشرات المليارات من الدولارات.

وتقول مصادر فرنسية لها علاقة بشركة بن لادن، ان العائدات الاجمالية لتلك الشركة في سنة ١٩٩١، بعد حرب الخليج الثانية، بلغت ٣٦ مليار دولار، وهي عائدات تفوق عائدات شركة «بوينغ» الاميركية للطائرات، حسب جريدة «فايننشيال تايمز» اللندني. لكن المفارقة الملفتة انه عندما قاد «المتمرد» السعودي جهيمان العتيبي حركته ضد النظام السعودي سنة ١٩٧٩ ولجأ مع اتباعه الى الحرم المكي، مما أربك الاجهزة الأمنية السعودية، بسبب حساسية ذلك الموقع، قام الامير فهد بن عبد العزيز، ولي العهد زمنذاك، (الملك الحالي)، بالطلب من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، ارسال كتيبة من القوات الخاصة الفرنسية لاقتحام الحرم المكي واخراج المتمردين منه. وعندما وصلت القوات الخاصة الفرنسية الى مكة المكرمة، وبدأت تخطط للاقتحام طلبت تزويدها بالخرائط والمخططات التي تبيّن الملامح الهندسية للمشاريع التوسيعية في الحرم، وكانت تلك المخططات في عهدة شركة بن لادن التي سلمتها الى الفرنسيين فوضعوا مخطط لاقتحام على ضوئها، وتم تنفيذها بنجاح.

ومن المفارقات الأخرى المستجدة، انه بعد تفجير مبنى الحرس الوطني في الرياض قبل أكثر من سنتين، وانتشار تكهنات بعلاقة أسامة بن لادن بذلك التفجير، قامت الحكومة السعودية بمنح عقد إعادة بناء المبنى الذي هدمه الانفجار بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، الى شركة بن لادن للمقاولات!

العلاقة بالامراء

والشيء المعروف في السعودية وخارجها، ان لشركة بن لادن الأم علاقة وثيقة ببعض كبار الامراء السعوديين، وهذا امر طبيعي ومعروف في عالم الاعمال في المملكة، حيث يتم تنفيذ المشاريع الكبرى بين الدولة وشركات المقاولات الرئيسية من خلال هؤلاء الامراء. لكن هناك علامات استفهام عديدة حول علاقة «المنشق» اسامة بن لادن مع بعض الامراء السعوديين، قبل وبعد انشقاقه، حتى سنة ١٩٩٤ عندما قررت الحكومة السعودية اسقاط جنسيته وسحب جواز سفره.

وقد نشرت مجلة «ريدرز دايجست» الاميركية قبل حوالى ثلاثة اشهر، تحقيقاً موسعاً من اربعين صفحة عن اسامة بن لادن كان ملفتاً للنظر بشكل خاص لانه كان بمثابة اول تسليط اعلامي اميركي جدي للاضواء على المنشق السعودي قبل تداول اسمه على نطاق واسع في الاسابيع الاخيرة، ولا سيما ان مجلة «ريدرز دايجيست» مطبوعة رصينة وواسعة الانتشار في الاوساط غير المسيسة في الولايات المتحدة وبقية العالم، وبالنظر الى ما يتردد عن علاقة خفية للمطبوعة المذكورة بالمؤسسة الاميركية الحاكمة.

وفي ذلك التحقيق المطول والملفت، اشارت «ريدرز دايجيست» الى لقاء تم بين اسامة بن لادن والامير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع، في سنة ١٩٩٠ بعد الاجتياح العراقي للكويت وقبل تشكيل التجمع الدولي لمحاربة العراق، على يد الرئيس الاميركي جورج بوش. واشارت المجلة الاميركية الى ان الامير سلطان بن عبد العزيز سأل اسامة بن لادن رأيه في كيفية مواجهة الازمة، فاقترح بن لادن ان يجري تحرير الكويت على الطريقة الافغانية ضد السوفيات في افغانستان وهي الحرب التي شارك فيها شخصياً على راس قوة من المتطوعين العرب ضمن ١٠ الاف مقاتل اطلق عليهم اسم «الافغان العرب»، شريطة عدم الاستعانة بالقوات الاميركية.

ويبدو من سياق ما نشرته المجلة الاميركية، ان الامير سلطان لم يقتنع بهذه المطالعة.

كذلك اشارت مصادر اميركية على معرفة بالاوضاع الافغانية خلال الحرب مع السوفيات ان المجاهدين في افغانستان، ومنهم «الافغان العرب» بقيادة اسامة بن لادن، تلقوا تبرعات مالية سخية في تلك المرحلة على يد الامير سلمان بن عبد العزيز، امير الرياض، الذي يتولى عادة جمع وتحويل التبرعات الى المناطق المضطربة في العالم الاسلامي مثل البوسنة وفلسطين وافغانستان وغيرها...

وفي رأي تلك المصادر الاميركية ان حركة تجنيد الافغان العرب بقيادة اسامة بن لادن للتطوع بالقتال ضد السوفيات في افغانستان كانت تتم باشراف الامير تركي الفيصل، مدير الاستخبارات السعودية. واشارت تلك المصادر الى ان علاقة تركي الفيصل باسامة بن لادن لم تنقطع بعد انتهاء الحرب الافغانية، ولا سيما ان السعودية هي الدولة الاساسية التي تبنّت «حركة طالبان» الحاكمة الآن في كابول، ودعمتها ومازالت تدعمها.

والمعروف ان السعودية ودولة الامارات العربية هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان اعترفتا حتى الآن بحكم «الطالبان» في افغانستان بالاضافة بالطبع الى باكستان. لكن مصادر اخرى تؤكد ان الامير تركي الفيصل، مدير الاستخبارات السعودية، قام منذ اشهر عدة، بزيارة الى افغانستان حاول خلالها اعادة الاتصال باسامة بن لادن المقيم في افغانستان حالياً بحماية «الطالبان»، الا ان المنشق السعودي امتنع عن مقابلته.

وهذا الغموض في العلاقة بين بن لادن والحكم السعودي يثير تساؤلات عديدة تشير الى ان هذا العلاقة لم تنقطع على الرغم من ظهور المنشق السعودي بمظاهر المعارض لنظام الحكم في المملكة. اذ كيف يمكن تفسير استمرار الدعم السعودي لحركة «طالبان» الحاكمة في كابول، وفي الوقت ذاته استمرار حماية «طالبان» للمنشق السعودي في اراضيها؟!

اهون الشرين

لكن المصادر الاميركية المهتمة بشؤون وشجون الخليج تقدم تفسيراً لهذا التناقض في العلاقة الثلاثية بين «الطالبان» والسعودية وبن لادن.

وتفسير هذه المصادر ان بقاء بن لادن بعيداً في جبال افغانستان هو اهون الشرين بالنسبة الى المملكة العربية السعودية لاعتبارين اساسيين:

● ان حكومة «الطالبان» في كابول كجهة صديقة وحليفة للمملكة العربية السعودية تستطيع ضبط حركة بن لادن والحد من تأثيرها السلبي على الداخل السعودي، وبالتالي فانها لا تشجع الحكومة الافغانية القائمة على طرده والتخلص منه.

● ان اسامة بن لادن في حال اخراجه من افغانستان سوف يلجأ الى دولة عربية مجاورة، كما لجأ بعد نهاية الحرب مع السوفيات الى الخرطوم سنة ١٩٨٩ الى ان ابعدته الحكومة السودانية الحالية الى افغانستان من جديد سنة ١٩٩٦ تحت الضغط الاميركي.

ومن الدول العربية الاخرى المرشحة لاحتضان بن لادن في حال ابعاده من افغانستان العراق واليمن، وهما دولتان مجاورتان للمملكة السعودية وليستا على علاقة جيدة مع الحكم السعودي.

وكان بن لادن نفسه قد المح اكثر من مرة الى انه قد يلجأ الى جبال اليمن القريبة من الحدود السعودية، وكذلك ابدى بعض زعماء العشائر اليمنية استعدادهم لاحتضانه بينهم. وهذا السيناريو اليمني يشكل خطورة خاصة على المملكة بالنظر الى الخلاف الحدودي المزمن بين البلدين. ثم ان لجوء بن لادن الى جبال اليمن المحاذية للحجاز وقيامه بعمليات عسكرية من تلك المنطقة، حيث الاماكن الاسلامية المقدسة، من شأنه ان يشكل خضة كبرى في العالم الاسلامي كله، قد تؤدي الى قيام حركة انفصالية في الحجاز لفصل الاماكن الاسلامية المقدسة عن الحكم السعودي.

دور الاستخبارات الاميركية

وكما ان اسامة بن لادن في الحرب الافغانية ضد السوفيات حظي بدعم وتشجيع من المملكة العربية السعودية في حينه، فقد حظي بدعم اكبر ولو بصورة خفية من الاستخبارات المركزية الاميركية. وليس من المستبعد ان يكون هذا الدعم قد تم بتنسيق بين الاجهزة الاميركية والاجهزة السعودية.

والسلاح الاهم الذي قدمته الاجهزة الاميركية الى بن لادن والمجاهدين الافغان هو صاروخ «ستنغر» الذي يطلق من الارض الى الجو ضد الطائرات المقاتلة والقاذفة، وهو سلاح لعب دوراً حاسماً في الهزيمة السوفياتية. كما ان الاستخبارات الاميركية هي التي طلبت من الاستخبارات البريطانية تزويد المجاهدين الافغان، ومنهم بن لادن، بصواريخ «بلوبايب» المضادة للمروحيات العسكرية التكتيكية.

وهذا بدوره يثير اسئلة محيرة كتلك التي تثيرها علاقة بن لادن بالاجهزة السعودية سابقاً. والسؤال الاول الذي يساله المحللون في واشنطن هو:

هل يمكن ان تكون علاقة الاستخبارات الاميركية باسامة بن لادن قد انقطعت تماماً في اعقاب الانسحاب السوفياتي من افغانستان، ثم انقلبت الى علاقة عداء، مكشوف الى درجة الحرب؟

والسؤال الآخر هو:

هل يمكن لحركة «طالبان» ان تستمر في احتضانها وحمايتها للمنشق السعودي بن لادن في الوقت الذي كانت فيه الأجهزة الاميركية الداعم الاول لوصول «حركة طالبان» الى الحكم، واتضاح مساعي شركات نفطية اميركية وسعودية بالتعاون مع «طالبان» لبناء خط لانابيب الغاز والنفط من تركمانستان الى باكستان عبر افغانستان، وما يتردد من علاقة بعض الامراء السعوديين بشركات معينة لها مصالح في افغانستان واسيا الوسطى؟

ثم هنالك أسئلة حول الزيارة المفاجئة التي قام بها اخيراً الى كابول سفير واشنطن لدى الامم المتحدة بيل ريتشاردسون. ويبدو ان تبرير وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت ومستشار الامن القومي ساندي برغر لتلك الزيارة على انها تتعلق بالطلب من الحكومة الافغانية ابعاد بن لادن، لم يكن مقنعاً تماماً، او انه يشكل جزءاً بسيطاً من حقيقة العلاقة الثلاثية السابقة بين «الطالبان» وبن لادن» و«الأجهزة الاميركية».

وفي تقدير المصادر الاميركية المشار اليها ان التحركات والعمليات الديبلوماسية والعسكرية والاعلامية التي جرت في الشهرين الماضيين تدخل في سيناريو اميركي معين قوامه تضخيم اسطورة اسامة بن لادن بشكل يظهره بانه العدو الخطير الجدير بالتعبئة الاميركية لمقاومته ومكافحة نشاطه، على اساس النظرية المشار اليها سابقاً، والقائلة بأن النظام الاميركي لا يستطيع العيش من دون اعداء!

تفجيرات الرياض والخبر

على الرغم من مضي سنتين على عمليات التفجير التي جرت ضد مراكز عسكرية اميركية استهدفت مبنى للحرس الوطني في الرياض ومجمع للجنود الاميركيين في الخبر في المنطقة الشرقية، فان التحقيقات التي اجرتها المباحث السعودية والمباحث الاميركية لم تصدر بعد بصورة قاطعة لتشير الى الجهات التي قامت بتلك العمليات التي ذهب ضحيتها حوالى ٢٠ اميركياً.

وفي الآونة الاخيرة اعلنت الحكومة الاميركية ومن طرف واحد عن الباس تلك التفجيرات للمنشق السعودي اسامة بن لادن بينما لم تنطق المصادر السعودية الرسمية بأي كلمة. وكان بن لادن قد انكر في السابق مسؤوليته عن تلك التفجيرات وان قال انه يؤيد ويبارك اي عمل من هذا النوع غايته اخراج القوات الاميركية من اراضي المملكة (راجع رئيسية الصفحة الاولى من هذا العدد).

وسوف يكون محرجاً للولايات المتحدة لو ان السلطات السعودية قررت في وقت قريب اصدار نتائج تحقيقاتها من غير اتهام محدد الى اسامة بن لادن.

«حركة الحشاشين»

اما جريدة «فاينشنال تايمز» اللندنية، فقد استندت الى النظائر التاريخية لتشبيه حركة اسامة بن لادن بحركة «الحشاشين» التي نشأت في زمن الصليبيين للقيام باغتيالات سياسية في المنطقة. ويبدو ان ابراز تلك السابقة التاريخية يعود الى ان الاسم الذي اطلق على الجهة التي قامت بالعمليات الاخيرة ضد السفارات الاميركية هو «الجبهة الاسلامية العالمية لمقاتلة اليهود والصليبيين».

ففي القرنين الحادي عشر والثاني عشر نشأت «حركة الحشاشين»، كما قالت الجريدة اللندنية، «للقتال على الجانبين من الصليبيين (أي ضد الحكام المسلمين ايضاً، او لا سيما ضدهم) لتقيم وتسقط سلالات حاكمة في مستنقع غادر من التحالفات المتغيرة». ونسبت الجريدة الى الكاتب اللبناني امين معلوف المعروف برواياته التاريخية باللغة الفرنسية، ان حركة الحشاشين في الزمن الصليبي اسسها حسن الصباح، الذي بدأ سيرته كرئيس لاستخبارات الوزير الاكبر نظام الملك بتوصية من الشاعر المعروف عمر الخيام.

ونسبت الى مؤرخ عربي للحملات الصليبية ان «حركة الحشاشين» تلك كانت «مرفوضة من المسلمين ومن الفرنجة على حد سواء»... تماماً مثل حركة اسامة بن لادن.

بروفيل

السهل الممتنع...

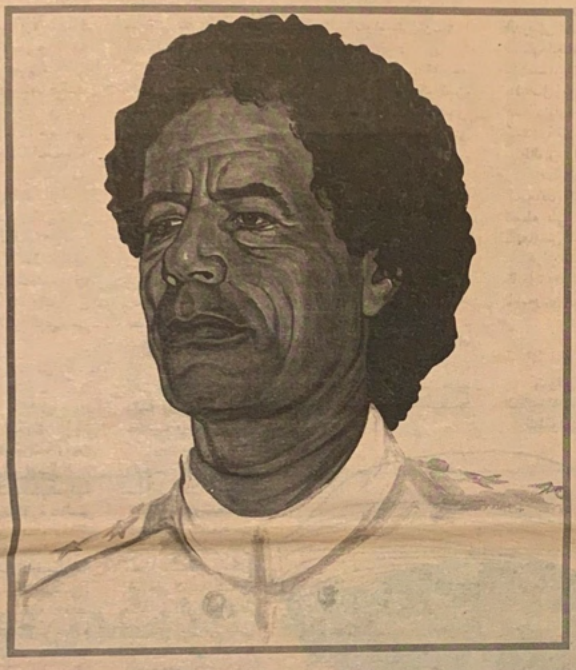

في هذا الشهر دخلت «ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر» الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي عامها الثلاثين، وهي مسافة في الزمن ليست قليلة، ومن الطبيعي أن تكون أحداثها كثيرة ومحطاتها عديدة. ومن أبرز محطاتها النظرية والعملية تلك المستشرفة للمستقبل، على الرغم من جلبة التشكيك والمحاصرة والعزل، سواء في العالم العربي أو في العالم الأوسع.

فالنظرية الثالثة التي قال بها العقيد القذافي في أدبياته، وإن لم تكن مفهومة في وقتها، جاءت التحولات والتناقضات والأزمات والانهيارات التي عصفت وتعصف بالنظامين الشيوعي والرأسمالي، تضفي عليها الصدقية وبعد النظر، مع أن القذافي قبل غيره يعرف أن العالم لن يعترف له بها، لأن دولته محرومة من أن تكون من هذا العالم لألف سبب وسبب.

أما الشيء العملي الذي يختص بالجماهيرية الليبية بذاتها، فإنه مبعث اعتزاز ولا يستطيع أحد أن ينكره. إذ إن مشروع «النهر الصناعي العظيم» هو في الاستشراف الاقتصادي المستقبلي الحقيقي مشروع عظيم بالفعل، ولن يلمس الليبيون والعرب قيمته التاريخية إلاّ في الأجيال المقبلة عندما تضرب أزمة المياه مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في العالم العربي.

وإزاء هذا السجل من الاستشراف المستقبلي الواعي، تتضاءل السلبيات الكثيرة والتفصيلية التي يُرمى بها نظام القذافي. وبالتالي، لم يكن مفاجئاً لأحد أن المواقف السلبية السابقة التي وقفها الغرب خصوصاً من ليبيا وقائد ثورتها المعمرة، بذرائع من سلبيات هذه التجربة، قد بدأت تنحسر وتتراجع، وإن لم تتخذ بعد إطارها الإيجابي الذي تستحق.

وليس بإمكان العالم الخارجي، ومنه العالم العربي، أن يبقى على سلبيته السابقة وقد خرج القذافي منها بحكم إيجابيات إنجازاته للمستقبل. وما بوادر طي صفحة حادثة لوكربي في الآونة الأخيرة، إلاّ أحد العلامات البارزة على الطريق في الاتجاه الإيجابي، أيا كانت نتيجة المحاكمة المنتظرة في لاهاي. والواقع أن الدوائر الغربية، خصوصاً في أميركا وبريطانيا، لا تنظر الى هذا الانعطاف نظرة شكلية أو إجرائية، إنما عن قناعة، ربما، بأن ليبيا والليبيين المتهمين ليست لهم علاقة بتلك الحادثة.

فإذا كانت هناك قناعة بالبراءة الليبية، وصدر حكم قضائي بذلك كما هو متوقع، فإن الانعكاس الإيجابي على ليبيا وعلى القذافي سوف يكون مزدوجاً ومضاعفاً على قول المثل القروي اللبناني: «نيّال المتهوم بري». أي أن المتهم البري، سوف يكون له أجران، أجر البراءة عند الله والناس، وأجر التعويض عن الإساءة البالغة اللاحقة به وبسمعته. ولم تكن قليلة المعاناة الليبية خلال عشر سنوات كاملة من الحصار والعزل والتضييق والتشهير، بعد عمليات قصف جوي أودت بحياة كثيرين من الأبرياء، ناهيك بالدمار والخراب.

إن تجربة الصبر على الضيق، والعض على الجراح، كما في ليبيا وفي العراق الآن، بقدر ما هي شاقة ومضنية في الحاضر، فإن لها فوائد للمستقبل تطعمه بنكهة الاستحقاق الذي يستعصي على الإنكار، ليس فقط بموجب الفضيلة الدينية القائلة «إن الله مع الصابرين»، بل أيضاً لأنها تدعو الى التأمل الجدي في كل أمر، صغيراً كان أم كبيراً، من لقمة العيش الى وظيفة الوجود ذاته، يقع تحت إغراء السهولة. فبالصبر على الضيق، يصبح للسهولة رفيق دائم هو الامتناع. وأما الذين يتوسلون السهولة ويستسيغونها معتبرينها الأمر الطبيعي، أو من الطبيعة الدائمة للأشياء، فإنهم قد يقعون في المستقبل في ضيق من صنع أنفسهم لا يجدون منه مخرجاً سهلاً، على قول الشاعر العربي:

من شا بدلّي النفس في هوّة
ضنّك، ولكن من له بالمضيق؟

بعد ثلثُ قرن تقريباً على الثورة الليبية، منها ثلثها تحت الحصار، لن يكون المستقبل كالماضي، بأي مقياس قيس، ولا سيما أن بذرة الاستشراف المستقبلي في أفكار القذافي وتصوراته العملية، كما سلف القول، مزروعة في الأساس، ولو في تربة تشوبها الشوائب. فالسهل فيها الآن مترافق مع الممتنع، مما يضاعف، إذا حسن التصرف، من وتيرة السير الى مستقبل أفضل وأرحب وأوثق. والذين شاهدوا القذافي على *شاشات التلفزيون أخيراً، بعد إصابته بكسر في ساقه*، رأوا في قسماته ملامح التحمل والصبر، لأن الصبر هو شفاء الكسور. وها هو صبر الليبيين على الضيق يترافق مع صبر قائدهم على الكسر، ترافق السهل مع الممتنع!

الضيف

بسبب الخسائر في مقاولة إنشاء مطار بيروت

فتور بين المقاول حسيب الصباغ و«المقاول السابق» رفيق الحريري!

تتحدث أوساط رجال الأعمال اللبنانيين عن فتور دب في العلاقات بين المقاول الفلسطيني المعروف حسيب الصباغ وبين رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري بسبب تكبد شركة «سي. سي. سي» خسائر كبيرة في تنفيذها الالتزام بإنشاء مطار بيروت الدولي الجديد. والشركة المذكورة يملكها الصباغ مع شريكه المقاول الفلسطيني سعيد خوري، وهي من الشركات الكبرى للمقاولات في العالم العربي، ولها مصالح واسعة في منطقة الخليج.

ومع أنه لم ترشح أرقام مؤكدة عن خسائر الشركة، إلاّ أن تقديرات رجال الأعمال تشير الى أنها تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مليون دولار.

ويضع حسيب الصباغ اللوم في هذه الخسارة على الحكومة اللبنانية، حسب تلك المصادر، لأن تباطؤها في إنجاز المعاملات الإدارية والاستملاكات اللازمة تأخر أكثر من تسعة أشهر، مما أدى الى إطالة العمل في المطار مدة لا تقل عن سنة كاملة، وهذا التأخير هو السبب الرئيسي للخسارة المذكورة.

وتقول مصادر رجال الأعمال، أنه عندما فضت ظروف المناقصة الخاصة بمطار بيروت، لم يكن العرض الذي قدمته شركة الصباغ يتضمن السعر الأقل، لكن الحريري كان مصمماً على إعطاء المقاولة له ففرض عليه أن ينزل السعر بمبلغ ١٠ ملايين دولار، لكي يبرر تفضيله على الشركة الأجنبية التي قدمت العرض الأنسب.

والشائع في أوساط رجال الأعمال، أنه عندما أبدى الصباغ تضايقه من التأخير الحكومي، وعده الحريري بأن يعوض عليه الخسارة، لكنه لم يف بوعده بسبب الأحوال المالية الصعبة التي تمر بالدولة اللبنانية في هذه الأيام. لكن مصادر مقربة من الحريري تقول أن رئيس الحكومة لم يعد حسيب الصباغ بتعويضه عن الخسارة في مطار بيروت، بل وعده بتعويضه عنها بإعطائه مقاولات لتنفيذ مشاريع أخرى في المستقبل.

وكان رئيس اتحاد المقاولين اللبنانيين، فؤاد الخازن الزوج السابق للسيدة ميرنا البستاني وريثة شركة «كات» للمقاولات، قد انحى باللائمة على الحكومة في الخسائر التي تكبدها معظم المقاولين المعتمدين لتنفيذ مشاريع الخطة الحريرية للإعمار، وذلك في مؤتمر عام عقد في لبنان أخيراً، رد عليه الحريري رداً عصبياً، ملقياً اللوم على المقاولين. وقد علقت «الميزان» في حينه على هذا الموضوع في مقال بعنوان «المقاول الأول» (راجع «الميزان» المجلد الخامس، العدد التاسع، تموز/يوليو ١٩٩٨).

وفي تعليقها المشار اليه، قالت «الميزان»: «من الملامح البارزة لمعاملة الحريري للمقاولين، تأخير المستحقات الحكومية للمقاولين أشهراً وسنوات، إما لعدم وجود المال أصلاً، أو للقيام بتنفيذ المشاريع قبل رصد الأموال اللازمة لها، أو بسبب أخطاء في حساب الكلفة، فتبدأ بشيء وتنتهي بشيء، أو بسبب المماطلة في الدوائر الحكومية المعنية باستملاك الأراضي وإعداد الخرائط، وربما لتوفير الفوائد على القروض الخاصة بتلك المشاريع، فيتحملها المقاولون عملياً».

بل إن بعض الحريريين يقول إن حسيب الصباغ وشركته أغنياء جداً ويستطيعون تحمل أي خسارة، فضلاً عن أن للحريري عليهم أياد بيضاء من أيام العز في السعودية. وقال أحدهم: «فليعتبر المقاولون الأغنياء أن خسارتهم الطفيفة هي مساهمة منهم في إعمار البلد»!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873
E.Mail:proxima.ltd@easynet.co.uk

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738